المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

مضبطة

الجلسة الحادية عشرة

المعقودة يوم الثلاثاء

19 جمادى الأول سنة 1436هـ

الموافق 10 مارس 2015م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلا

منذ بدء الحياة النيابية

[532 / ف15 / د]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

(مضبطة الجلسة الحادية عشرة)

المعقودة يوم الثلاثاء 19 جمادى الأولى سنة 1436هـ

الموافق 10 مارس سنة 2015م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	- **الافتتاح وكلمة معالي الرئيس :**	10
الأول	**الاعتذارات**	8
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2015/2/17 : .....**	11
	- تصديق المجلس على المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها	11
الثالث	**الرسائل الصادرة للحكومة : .....**	12
	- احاطة المجلس علما بها	12
الرابع	**الأسئلة :**	12
	1. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان "	12
	- تلاوة نص السؤال	12
	- رد معالي الوزير على السؤال كتابيا وعدم اكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال وطلبه حضور معالي الوزير للرد شخصيا على السؤال	13
	2. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية "	13
	- تلاوة نص السؤال	13
	- رد معالي الوزير شخصيا على السؤال وموافقة المجلس على رفع توصية بشأنه	13
	3. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن دعم الخدمات الحكومية المقدمة للمتقاعدين	18

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	- تلاوة نص السؤال	18
	- رد معالي الوزير شخصيا على السؤال وموافقة المجلس على رفع توصية بشأنه	19
4.	سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو / سلطان جمعة الشامسي حول " رواتب الموظفين العاملين في الحكومة الاتحادية في الدرجات من العاشرة إلى الرابعة عشرة	22
	- تلاوة نص السؤال	22
	- رد معالي الوزير شخصيا على السؤال واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد	23
5.	سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " التعريف بمساهمات الدولة في الإرث والحضارة الإنسانية	38
	- تلاوة نص السؤال	38
	- رد معالي الوزير شخصيا على السؤال واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد	38
6.	سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة	34
	- تلاوة نص السؤال	35
	- رد معالي الوزير شخصيا على السؤال واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد	35
7.	سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تسجيل المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو	42
	- تلاوة نص السؤال	42
	- رد معالي الوزير شخصيا على السؤال وموافقة المجلس على رفع توصية بشأنه	43

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
الخامس	**مشروعات القوانين المحالة من اللجان : .....**	28
	- مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية	28
	- الاكتفاء بتلاوة الملاحظات الأساسية للجنة على مشروع القانون ونتائج أعمالها في دارسته	28
	- ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء على تقرير اللجنة	29
	- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ	29
	- مناقشة مواد مشروع القانون والموافقة عليها مادة . مادة	31
	- الموافقة على مشروع القانون في مجموعه دون إعادة تلاوة مواده مرة أخرى في صيغتها النهائية	34
السادس	**الموضوعات العامة : .....**	48
	- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية	48
	- تلاوة نص الموضوع وأسماء مقدمي الطلب	48
	- الاكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة	50
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود معالي الوزير عليها	57
	- إحالة التوصيات مرة أخرى إلى اللجنة لصياغتها على ضو مناقشة الموضوع خلال الجلسة	103
السابع	**التقارير الواردة من اللجان : .....**	104
	1. تقرير لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل	104
	- تلاوة نص التوصيات	104
	- الموافقة عليها في صيغتها النهائية بعد إبداء الملاحظات عليها من قبل أصحاب السعادة الأعضاء	107

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	2. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة	107
	- تلاوة نص التوصيات	108
	- الموافقة عليها في صيغتها النهائية بعد إبداء الملاحظات عليها من قبل أصحاب السعادة الأعضاء	111
الثامن	**وارد من هيئة المكتب : .....**	111
	- تقرير هيئة المكتب حول تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي	112
	- الاكتفاء بتلاوة الرسالة المرفقة بالتقرير والموافقة على إرسال رسالة للحكومة في شأن التوصية	112
الملاحق	**ملحق رقم (1) :** نصوص الرسائل الصادرة للحكومة :	117
	ملحق رقم (2) : الرد الكتابي على السؤال الأول حول الرد على توصية موضوع " برنامج الشيخ زايد للإسكان "	123
	ملحق رقم (3/أ) : العرض المقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري في شأن السؤال الخامس	151
	ملحق رقم (3/ب) : العرض المقدم من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش في شأن السؤال السابع	154
	ملحق رقم (4) : تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع في شأن مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية ، ومشروع القانون في صيغته النهائية	169
	ملحق رقم (5) : تقرير اللجنة المؤقتة في شأن موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية "	176
	ملحق رقم (6) : تقرير هيئة المكتب كاملاً حول البند الثامن	205
	ملحق رقم (7) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الحادية عشرة المعقودة بتاريخ 2015/3/10م	212

جدول أعمال الجلسة الحادية عشرة

المعقودة يوم الثلاثاء : 19 جمادى الأولى سنة 1436هـ

الموافــق : 10 مارس سنة 2015م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2015/2/17.

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " .
2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " .
3. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول العلاج بالرقية الشرعية التي وردت ضمن توصيات المجلس في شأن موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الاسلامية والأوقاف .

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و39/م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " .
2. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية .
3. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن دعم الخدمات الحكومية المقدمة للمتقاعدين .

4. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو/ سلطان جمعة الشامسي حول " رواتب الموظفين العاملين في الحكومة الاتحادية في الدرجات من العاشرة إلى الرابعة عشرة .

5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول" التعريف بمساهمات الدولة في الإرث والحضارة الإنسانية " .

6. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة".

7. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تسجيل المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو " .

البند الخامس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

- مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع)

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ".

(مرفق تقرير اللجنة المؤقتة في شأن مناقشة الموضوع)

البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :

1. تقرير لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل " .
2. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .

البند الثامن : وارد من هيئة المكتب :

- تقرير هيئة المكتب حول تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .

البند التاسع : ما يستجد من أعمال .

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الحادية عشرة في دور انعقاده العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (9:15) من صباح يوم الثلاثاء 19 جمادى الأولى سنة 1436هـ الموافق 10 مارس سنة 2015م برئاسة معالي الأستاذ / محمد أحمد المر – رئيس المجلس.

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / أحمد محمد الجروان
2. سعادة / أحمد محمد بالحطم العامري
3. سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي
4. سعادة / خليفة ناصر السويدي
5. سعادة / د. شيخة علي العويس
6. سعادة / محمد سعيد الرقباني

وتغيب عن حضور هذه الجلسة سعادة / نورة محمد الكعبي

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان	" وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع "
معالي / د. أنور محمد قرقاش	" وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
معالي / عبيد حميد الطاير	" وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية "
سعادة / طارق هلال لوتاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / د. سعيد محمد الغفلي	"الوكيل المساعد لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي"
سعادة / ابراهيم عبدالملك محمد أهلي	" الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة "
سعادة / عبدالمحسن فهد الدوسري	" الوكيل المساعد للشؤون الرياضية – الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة "
سعادة / مصبح عبيد المسماري	" المدير التنفيذي لقطاع الخدمات المؤسسي – رئيس هيئة تسيير أعمال هيئة الإمارات للهوية "
سعادة / محمد خميس حارب	" مدير عام المجلس الوطني للسياحة والآثار "
السيد / راشد المطوع	" مدير التخطيط الاستراتيجي – المجلس الوطني للسياحة والآثار"
السيد / سعيد العاجل	" مجلس الشارقة الرياضي "
السيد / أحمد محمد علي البلوشي	" باحث قانوني – هيئة الإمارات للهوية "

كما حضر هذه الجلسة كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس ، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وشهدها عدد من طلبة وطالبات المدارس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الأستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – أمين عام المجلس ، وسعادة الأستاذ / عبدالرحمن حميد الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية بالمجلس .

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في مطلع الجلسة الحادية عشرة لدور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي / عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ، ومعالي الدكتور / أنور محمد قرقاش- وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبالأخوات والاخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والاخوة ،،،

شاركت دولة الإمارات العالم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من شهر مارس من كل عام تحت شعار " تمكين المرأة تمكين الإنسانية " ويعكس احتفالنا بهذه المناسبة مدى ما وصلت له ابنة الإمارات من تقدم خاصة على صعيد تمكينها وتعزيز مشاركتها الفاعلة في عملية التنمية والبناء وصنع القرار لقد حققت المرأة الإماراتية إلى جانب أخيها الرجل نجاحات متقدمة تتمثل في ما أنجزته دولتنا من تقدم وازدهار في مختلف الميادين منذ تأسيسها ، وبهذه المناسبة يستذكر المجلس الوطني الاتحادي فكر وعزيمة قيادتنا الرشيدة الذي تجسد في إيمانها العميق بأن الأوطان تبنى اعتماداً على تضامن المرأة والرجل وحرصها منذ تأسيس الدولة على تضمين دستورها وقوانينها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وعملت على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ولم تدخر جهداً أو توفر وسيلة لدعم المرأة الإماراتية وتأهيلها للقيام بدورها في خدمة وطنها ومجتمعها عبر التركيز على تهيئة كل الفرص لتعليم المرأة باعتباره المدخل الذي يمكن من خلاله إعداد الأجيال المفكرة المبدعة القادرة على تحقيق التنمية المستدامة حتى أصبحت الإمارات رائدة ، وتحقيق المراتب الأولى والمتقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين حيث شكلت ابنة الإمارات في زمن وجيز أكثر من 70% من خريجي الجامعات والمعاهد التي تنتشر في ربوع وطننا العزيز و 60% من وظائف القطاع العام في الدولة في مختلف المجالات و 30% من الوظائف القيادية العليا في مختلف مجالات عمل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية الأمر الذي عزز مكانتها وقادها لتأخذ دورها الطبيعي في المشاركة الفاعلة في صياغة وتطوير حياتنا بكل مفرداتها وأبعادها ويثمن المجلس الوطني الاتحادي الدور الرائد لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية

الأسرية - رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في مجال تمكين المرأة الإماراتية وتعزيز دورها منذ إنشاء الاتحاد النسائي العام في أغسطس من عام 1975م حتى أصبحت شريكاً فاعلاً ومؤثراً في مختلف جوانب التنمية في الدولة وحققت هذه المكانة المرموقة على الساحة الإماراتية وعلى كافة المستويات .

لقد أضافت أم الإمارات أبعاداً إنسانية إلى العمل النسائي العام من خلال مبادراتها العديدة التي تستهدف حماية المرأة وتوفير أوجه الرعاية الشاملة لها وصون كرامتها الإنسانية ليس في الإمارات وحسب وإنما في دول المنطقة والعالم أيضاً ، وفي هذا الإطار يثمن المجلس عالياً إطلاق سموها تزامناً مع الاحتفال بهذه المناسبة الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات 2015 - 2021 التي توفر إطاراً عاماً ومرجعياً وإرشادياً لكل المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط وبرامج عملها من أجل البناء على الإنجازات المتحققة للمرأة في دولة الإمارات والحفاظ على استدامة هذه الإنجازات والاستمرار في بناء قدرات المرأة بما يضمن تطوير مشاركتها في كل مجالات العملية التنموية المستدامة وبما يسهم في استمرار دولة الإمارات في مصاف الدول المتقدمة في مجال تمكين المرأة وريادتها ، وإذ يهنئ المجلس ابنة الإمارات بهذه المناسبة وبإنجائزاتها المشهودة ويبارك جهودها وعطائها المتجدد في مختلف المجالات فإنه يتمنى لها المزيد من التقدم في مسيرة الخير والبناء التي يرعاها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

ليتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة

كما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2015/2/17م .**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً يصدق المجلس على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2015/2/17م .

*** البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة : ***

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " .
2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " .
3. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول العلاج بالرقية الشرعية التي وردت ضمن توصيات المجلس في شأن موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الاسلامية والأوقاف .

معالي الرئيس :

هذه الرسائل أرسلت إلى الحكومة ، وهي للعلم والاطلاع ، فهل هناك أية ملاحظات عليها .

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذاً ننتقل إلى البند التالي .

*** البند الرابع : الأسئلة :**

1. **سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع "سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " .**

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالًا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي –وزير الأشغال العامة –رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان :

وافق مجلس الوزراء في جلسته رقم (2) المنعقدة بتاريخ 2014/2/23 في قراره رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م على رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان من مبلغ خمسمائة ألف درهم إلى مبلغ ثمانمائة ألف درهم وذلك بحسب راتب مقدم الطلب .

فما هي الإجراءات التنفيذية التي قامت بها وزارتكم الموقرة لتطبيق هذا القرار ؟ "

---

* نصوص الرسائل الصادرة للحكومة ملحق رقم (1) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

ورد رد كتابي على السؤال ، فهل تكتفي يا أخ حمد بالرد الكتابي أم ترغب بحضور معالي الوزير للرد شخصياً على السؤال ؟ *

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

السلام عليكم ، صباح الخير ، الحقيقة أتمنى حضور معالي الوزير للرد شخصيا على السؤال ، وشكراً .

2. **سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية " .**

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية :

أصدر المجلس توصياته بشأن موضوع " سياسة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية " في جلسته المعقودة بتاريخ 2014/5/20م .

فماذا تم بشأن توصية المجلس الخاصة بتعديل قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية رقم (7) لسنة 1999م ؟ . "

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو أحمد عبيد المنصوري على سؤاله ، وقد تم الرد كتابياً سابقاً على السؤال ، والحقيقة هناك مشروعين بتعديل القانون رقم (7) لسنة 1999م ، وكذلك تم النظر في إعادة تعديل القانون رقم (6) لسنة 1999م ، وموضوع القانونيين تقريباً مرتبطين، وهما

* نص الرد الكتابي على السؤال ملحق رقم (2) بالمضبطة .

قانون إنشاء الهيئة وقانون المعاشات ، وقد أنجز مجلس الإدارة القانونين ، وبالنسبة لقانون إنشاء الهيئة وهو القانون رقم (6) لسنة 1999م فتتم - الآن - مناقشته مع إدارة الفتوى والتشريع ، وعندما تنتهي إدارة الفتوى والتشريع من مناقشته تحيله إلى اللجنة الفنية للتشريعات.

أما بشأن القانون رقم (7) لسنة 1999م فقد انتهى مجلس الإدارة من وضع تصور ومقترحات على تعديل مواد القانون ورفعها للجهات المعنية حسب دليل الإجراءات المعمول به في الحكومة الاتحادية ، وجميع الجهات التي لها علاقة بالموضوع يتم التشاور معها وتعرض عليها اقتراحات مجلس إدارة الهيئة لأخذ وجهات النظر فيها إذا كانت هناك أي تعديلات أو مقترحات إضافية حتى يتسنى لنا أخذ الإجراء التشريعي وهو إحالة مشروع القانون إلى إدارة الفتوى والتشريع ، ومن ثم إلى اللجنة الفنية للتشريعات ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير عبيد الطاير ، ونحن نشكره على حضوره معنا ، وكما عودنا دائماً بمهنية أنه يجب أن نناقش الموضوع بصورة أوسع انطلاقاً من مبدأ الشفافية وانطلاقاً من مبدأ الحرص على مشاركة الجميع .

كما تفضل معالي الوزير وذكر أنه كان هناك رد كتابي على السؤال ، وقد ذكر في الرد الكتابي أن أكثر من نسبة 95% من القانون تم مراجعته ، ولكن - معالي الرئيس - هذه القضية تمس جميع المواطنين ، وأي قانون يُعدل - معالي الرئيس - يجب أن يخدم المواطنين في المرحلة الحالية والمرحلة المستقبلية ، ونحن وصلنا النبأ أن بعض التعديلات الجارية حالياً توجهها خارج توصيات المجلس السابقة ، والمجلس من الفصل السابق والحالي دائماً هناك نقاش في هذا الموضوع ونحاول أن نصل إلى حلول ، فعلى سبيل المثال - اسمح لي معالي الرئيس ومعالي الوزير - بعض النقاط التي خرجت بالنسبة للتعديلات الجارية حالياً أن ربط سن التقاعد بخمسين سنة للمرأة و (55) سنة للرجل هذا الأمر لم يتم إلغاؤه ولا زال موجوداً ، كذلك نسبة الاستقطاع من المؤمن عليهم من 5% سنوياً (1% حتى نصل إلى 15%) .

كذلك عندنا موضوع زيادة المدة التي على أساسها يتم احتساب الاشتراك من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات ، هذه كلها - معالي الرئيس - تتعارض مع التوصيات التي صدرت من المجلس ، وهناك توصيات صدرت من المجلس وافق عليها مجلس الوزراء ، لذلك وانطلاقاً من مبدأ الشفافية نتمنى أن تكون هناك آلية للمشاركة ، فقد عودنا مجلس الوزراء إذا كان عندهم مشروع سواء في الصحة أو في التعليم وحتى في

العمل أن يضعوا هذه الأمور على الموقع الإلكتروني حتى يشارك المجتمع في مقترحاتهم حولها قبل أن تذهب للجهات الرسمية وذلك حتى تعرف احتياجات المتعاملين ، وكذلك أي مكان تذهب إليه الكل يسأل عن هذا القانون ، فهذا القانون تأخر تعديله أكثر من عشرة أشهر ، وثانياً لا يوجد مشاركة حول هذه التعديلات ، وثالثاً توصيات المجلس لم يتم أخذها بعين الاعتبار في تعديل القانون ، طبعاً هذا الشيء لم يقدم لنا حتى - الآن - بشكل رسمي ولكن هذه التعديلات واضحة وتم الكشف عنها ، ونتمنى أن لا تكون صحيحة ، فأتمنى من معالي الوزير أن يقول أن هذه التعديلات غير صحيحة ، ونتمنى أن هذا التوجه الذي نراه في هذه التعديلات أن لا نذهب إليه ، وهذا انطلاقاً من الشفافية وانطلاقاً من تحقيق مبدأ توفير الحياة الكريمة للمواطنين ، فنتمنى - كما أن القوانين الأخرى تعدل لخدمة المواطنين - أن يتم تعديل هذا القانون كذلك لخدمة المواطنين ، ونحن عندنا خطة عام 2021م ، وهي تتطلب أن يكون عندنا فريق عمل يعمل بحماس وأن يكون مؤهل ، فإذا لم أحفزه وأصدر قانون أسحب به الامتيازات التي كانت لهم والصلاحيات منهم ! فهذا معناه أننا نرجع للوراء ، والمفروض أننا دولة اقتصادية ، ودولة الإمارات هي دولة سباقة في كل شيء ، والمفروض أنه في القرن الواحد والعشرين من نجاحات دولة الإمارات على مستوى العالم وعلى مستوى المنطقة أن لا أفكر في أخذ دول مجاورة أو غيرها كقدوة إذا كانت اقتصادياً والإدارة المالية فيها أقل منا ، فأنا كلي ثقة بمعالي الوزير والفريق العامل معه ، والشكر موصول لهم جميعاً على جهودهم، لكن أتمنى أن يأخذوا بالتوجه الذي يخدم المواطنين ، وهذا الشيء يعتبر هماً وطنياً لجميع المواطنين ، ولدي مداخلة ثانية يا معالي الرئيس وأطلب في النهاية رفع توصية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس ، في دليل الإجراءات في الحكومة الاتحادية يتطلب التشاور مع عدة جهات ، وهناك جهات محلية وجهات اتحادية قبل إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون وأخذ دورته التشريعية ، ونحن - الآن - في المراحل النهائية في التشاور ، لكن - المعذرة - أخذت بعين الاعتبار توصيات مجلسكم الموقر السابقة وتوصيات مجلسكم كذلك عند مناقشة سياسة الهيئة العامة للمعاشات في 2014/4/28م ، ولكن في النهاية مجلس الإدارة يضع تصوره والخيارات المطروحة أمام تعديل المواد ، فكل مواد القانون مرتبطة مع بعضها ، والحقيقة لا أود التعقيب على النقاط التي تفضل بها سعادة العضو لأنه إذا أخذنا نقطة وعقبنا عليها فهي مرتبطة بنقطة ثانية ، فالتعديلات التي تمت أخذت بعين الاعتبار جميع التجارب في الفترة الأخيرة لمواءمة

القطاع الخاص مع القطاع الحكومي بحيث ينتقل حتى بالنسبة لسقف راتب التقاعد هي المساواة الكاملة بالنسبة للمواطن أينما عمل في القطاع الخاص أو في القطاع الحكومي ، وهذه من التوصيات التي رفعت ، لكن يجب أن نقر في هذا التشاور والحكومة مهتمة بهذا الموضوع ، والتوجيهات واضحة على أساس أنه من صدور القانون السابق في عام 1999م إلى تعديله في عام 2007م إلى هذه المرحلة ، فمن الطبيعي أنه كل خمس أو سبع سنوات إعادة النظر في القانون وتعديلاته لمواكبة التحديات والمستجدات التي يواجهها الإخوة المشتركين أو المتقاعدين حتى تؤخذ بعين الاعتبار وإيجاد الحلول لها والتعديل على القانون ، ففي النهاية نحن نأمل عندما يصدر مشروع هذا القانون أن يلبي ما تطمح له الحكومة من تقديمه للشعب ومواطني دولة الإمارات في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، تعقيب أخير يا أخ أحمد ، تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً معالي الوزير على الرد ، وكما تفضل معاليه أن هذه التعديلات أول شيء لا يستطيع أن يأخذ شيء خارج الإطار كنقطة أو نقطتين ، وإنما يؤخذ القانون بالكامل ، وهناك تعديلات كاملة عليه لكنها ليست مجال للنقاش حالياً ، ولكن معالي الرئيس أتمنى من معالي الوزير الأخذ بعين الاعتبار كل توصيات المجلس ، هذا أولاً .

ثانياً : إذا عدنا للوراء نجد أن الحكومة إذا أرادت أن تعمل شيء أو مجلس الوزراء فدائماً يشاركوا المواطنين في ذلك ، صحيح أن هناك إجراءات قانونية وهناك عدة جهات اتحادية تمر عليها هذه القوانين ولكن هناك مشاركة ، فيجب أن نعرف احتياجات المتعاملين ، ولو كان المواطنين مشاركين من البداية فحتى عندما تصدر بعض الامتيازات التي من الممكن أن تبدل أو يعدل عليها للمصلحة العامة بعد عرضها على المشاركين في الدراسات وعلى المواطنين سيكون هناك شفافية أكثر في ذلك ، وهذا يتيح المجال بشكل أفضل لدعم هذه التعديلات ، ولكن الحاصل حاليا - وأنا أنقل الموجود على أرض الواقع - ، وسؤالي هذا ليس مبنياً على طلب شخصي ولم أبتدع هذه البدعة وإنما هذا استكمالاً لجهود المجلس لأننا نمثل المواطنين والشعب خارجياً ، فالتعديلات الموجودة حالياً في القانون والتي ظهرت علينا كلها تبين أن هناك توجه لأخذ الامتيازات الموجودة والعودة للخلف ، وهذا لا يساعد على تحفيز المواطنين على العمل في القطاع الحكومي والقطاعات المختلفة ، ونحن نريد تشجيع المواطنين عندما يخرجون من القطاع الحكومي أن يدخلوا في القطاع الخاص بحيث يقودون هذا الأمر ، ومجلس الوزراء عودنا على التنسيق

والشفافية التامة حتى على مستوى " Twitter " والإعلام الجديد وبكل الوسائل ، فمثلاً قانون العمل تم وضعه على موقع الوزارة الالكتروني وشارك المواطنون وغير المواطنون بملاحظاتهم حوله ، فهناك أمثلة حية على ذلك ، وأنا لا أقترح شيئاً جديداً وإنما أقول أن هذه ممارسة موجودة وتعودنا عليها في ثقافة المشاركة وثقافة إشراك المعنيين بهذه القوانين ، فالمعنييون ليسوا فقط الحكومة الاتحادية ولا الجهات المحلية وإنما كل المواطنين معنييون بذلك وحتى أهالي المتوفين ، فالقانون حتى أن قد سحب امتيازات المتوفين .

معالي الرئيس ، أنا أود التأكيد على مسألة أن هذا القانون يجب أن يعرض على المجلس ، فحتى لو لم يكن المجلس في حالة انعقاد يتم عرضه في اجتماع غير عادي أسوة بغيره من القوانين ، فهناك عدة مرات حصلت مثل هذه المسألة ، وهذه سابقة برلمانية حيث يطلب من المجلس مناقشة أي قانون حتى لو لم يكن في حالة انعقاد وليس شرط إذا كان هذا القانون تم التعديل عليه في نهاية انعقاد الجلسات العادية ، فيجب عرض القانون على المجلس ، وهذا شيء نتمناه ، وفي النهاية لدي توصية بهذا الشأن إذا رأيتم صياغتها وعرضها في نهاية الجلسة ، وبالإمكان أن أذكر النقاط الرئيسية فيها الآن ، وشكراً .

معالي الرئيس :

لو سمحت بتلاوتها الآن وفي نهاية الجلسة نناقشها ونأخذ الرأي بشأنها .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، نص التوصية : " الإسراع في تعديل قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية ليتوافق وطموحات المواطنين المشمولين به مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات المجلس في هذا الشأن وعرضه عليه ، مع أهمية الشفافية عند تناوله لمساس مصالح المواطنين ومستقبلهم"، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس ، أود التأكيد لسعادة العضو أن مجلس الإدارة ناقش على عدة جلسات مسودة مشروع القانون ، وأنت تعلم يا معالي الرئيس أن المسودة تستمر من مسودة إلى مسودة حتى يصدر القانون نهائياً ، ومجلس الإدارة مكون من ثلاثة وزراء ووكيل وزارة العدل ووكيل وزارة المالية والأمين العام لمجلس الوزراء ومساعد محافظ المصرف المركزي ، وكذلك رئيس مجلس

إدارة مصرف الإمارات للتنمية ، ورئيس دائرة الموارد البشرية في حكومة الشارقة ، وعدد (2) من القطاع الخاص ، فهذه هي تشكيلة مجلس الإدارة ، وعلى عدة جلسات وليس جلسة أو جلستين ناقش مجلس الإدارة مشروع التعديلات ، ومن ثم حسب دليل الإجراءات تم الاتفاق على عرضها على الجهات المعنية ، ولا ننسى - معالي الرئيس - أننا لا يمكن أن ننفرد بتعديلات دون أن نتشاور مع جهة أخرى محلية وهو صندوق المعاشات في حكومة أبوظبي ، ففي النهاية هؤلاء مواطنون ينتقلون من جهة محلية إلى جهة حكومية ، فكل هذه الأمور تحتاج لوقت لأخذ وجهات النظر بحيث حتى نحاول أن نقرب بين القانونين المعمول بهما في الدولة ، فلا أود - معالي الرئيس - التطرق إذا كان هناك كلام أو تسريبات عن أن هناك تعديلات على هذه المادة ، فكما ذكرت المواد كلها مرتبطة مع بعضها البعض ، ونأمل في أسرع وقت أن نتفق على كل المواد ، ففي النهاية هيئة المعاشات وصندوق معاشات أبوظبي يخدمان المواطنين أينما كانوا ، وشكراً .

3. **سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن دعم الخدمات الحكومية المقدمة للمتقاعدين .**

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية :

ناقش المجلس الوطني الاتحادي موضوع " سياسة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية " في الجلسة الثانية من دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الرابع عشر المعقودة بتاريخ 2007/12/5م ، ورفع على إثر هذه المناقشة توصيات إلى الحكومة من ضمنها : دعم الخدمات الحكومية المقدمة للمتقاعدين بمنحهم بطاقات لخفض رسوم بعض الخدمات العامة والرسوم الحكومية أو الإعفاء لبعض الحالات وتقديم بطاقة دعم للسلع الغذائية، وقد جاء رد مجلس الوزراء بالموافقة على هذه التوصية وفقا للكتاب الوارد منه برقم أ/2008/999/1/9 بتاريخ 2008/9/23م متضمنا الرد على توصيات المجلس .

فما هي الآليات التي تم القيام بها لتطبيق هذه التوصية ؟ "

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو مروان أحمد بن غليطة علي سؤاله .

معالي الرئيس ، هذه التوصية - أيضا - كررت في توصية مجلسكم الموقر في جلسة 2014/4/28م ، وأود أن أؤكد أن الهيئة قامت بعدة محاولات مع جمعيات تعاونية ومع وكلاء سفر لكن في النهاية تجد الهيئة أنها تدخل في شقان - مثلا - مع وكالات السفر ، ثم يجد المتقاعد بعد شهر أن هناك عروض مغرية أفضل ، فهذه أمور موسمية لا يمكن ربطها بوقت واتفاق معين ، لذلك هذا الموضوع أرجو أن تتبناه جمعية المتقاعدين كما تبنت المتقاعدين العسكريين ، فأي موضوع يتعلق بالمتقاعدين المفروض أن تتبناه جمعية المتقاعدين ، فالهيئة ليس من اختصاصها حسب قانون انشائها أن تقوم بأي من هذه الأمور سوى ما شمله أو تضمنه القانون ، لكن حاول الكادر الإداري في الهيئة بناء على توصيات مجلسكم الموقر السابقة بالتواصل مع المؤسسات الأخرى لهذا الغرض ، لكن هؤلاء مسؤولين إداريين غير متخصصين في الاستقطاب والرعاية ، فهؤلاء المسؤولون لهم عمل محدد في عملياتهم اليومية ، لذلك أتمنى أن تتولى جمعية المتقاعدين هذه المسؤولية ، فهذا في شأن ما تفضل به سعادة العضو بالنسبة للسؤال .

أما بالنسبة لرسوم الخدمات : معالي الرئيس الرسوم حسب الدستور تكون مقابل خدمة ، وهناك رسوم محلية ورسوم اتحادية ، واليوم بوضع النظام المالي ككل لا يمكن أن تغير الرسوم بإجراءات بمعرفة أن هذا الشخص متقاعد ، ففي النهاية المواطن هو مواطن تقدم له الخدمة بنفس السعر سواء كانت الخدمات التي تقدمها وزارة العمل أو الداخلية أو الجهات الأخرى ، فلا يمكن وضع آلية مختلفة لأنه تدخل في هذه المسألة عملية رقابية محاسبية للتأكد من أن هذه الأمور تمت بسلامة أم لا ، فهذه مجرد رسوم ، والرسوم تكون مقابل خدمة ، فأرجو أن ينظر للهيئة أنها ليست الجهة المعنية بالرعاية بعد تقاعد الشخص ، فكما أن هناك جمعية للعسكريين المتقاعدين يجب أن يكون هناك جمعية للمدنيين المتقاعدين هي التي تقوم بالمطالبة لهم وتبني وعمل لوبي لمطالبهم مستقبلياً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على تفاعله وحضوره لجلسات المجلس .

معالي الرئيس ، كما تعلم أننا كأعضاء مجلس وطني مؤتمنين من الشعب أن ننقل همومه ، وكما تفضل معالي الوزير أن المتقاعدين يتكلمون في كل مكان وليس - فقط - في المجلس الوطني الاتحادي ، والقيادة الرشيدة مهتمة بإسعادهم وتمكينهم بعد التقاعد ، لكن – معالي الرئيس – كما تفضل معالي الوزير أنا سؤالي كان كما يقولون بالمالية " من الرقابة اللاحقة " ، ففي عام 2014م معالي الوزير قال أنه لم يكن موجوداً عندما وافق مجلس الوزراء على هذه التوصية وأذهب وأبحث وأرى الموضوع ، وهذا هو الكلام المدون في الجلسة وفي المحضر ، لذلك توقعت اليوم – حتى حضور معالي الوزير - بالنسبة لي كان يكفيني الرد الكتابي أنه تم مراجعة التوصية وأننا بدأنا اليوم بتنفيذها ، لكن الكلام الذي تفضل به معالي الوزير هو نفس الكلام السابق بأن هناك مبادرات ، لكن أنا سؤالي اليوم ربما يكون سؤال قانوني ، فمجلس الوزراء عندما يجتمع ويوافق على توصية تهم الشعب ومقدمة من مجلس الوزراء فمعنى هذا أنها بحاجة لبرنامج عمل للتنفيذ وليس التحويل على جهة أخرى ، فمعالي الوزير موجود في مجلس الوزراء ويحضر اجتماعاته ، فلو كان مطلوب تحويلها إلى جهة ثانية لكان ثبت هذا في اجتماع مجلس الوزراء وليس عندنا هنا في المجلس الوطني الاتحادي ، فأنا أقول اليوم أنه بعد ست سنوات من رفع التوصية وبعد سنة من مناقشة الموضوع مع معالي الوزير دعونا لا نفكر بموضوع العاطفة والنقود وإنما نفكر بموضوع الإنسانية التي يطالب بها الجميع ، وأول من يطالب بذلك هي حكومتنا الرشيدة بإسعاد الشعب ، والآن المتقاعدين ماذا يقولون ؟ الموظفون يقولون أن همنا وقت عملنا هو إسعاد المتعاملين ، فعندما نخرج على التقاعد نريد أن يسعدنا أحد في المقابل ، وهذه التوصية – معالي الرئيس – بسيطة بأن يكون اليوم عندنا نظام أسوة بأنظمة الدول الأخرى التي أعتقد أن معالي الوزير يعرفها، فهذا موجود في دول أخرى ، ونحن دائماً نعمل معها مقارنة معيارية ، بل إن دولتنا متطورة على هذه الدول في إعطاء المتقاعدين حقوقهم ، وأنا ربما أقول أن عطايا الشيوخ دائماً لا ترد ، فهذه عطية من الشيوخ ثبتوها في مجلس الوزراء ، فاليوم المفروض أن نراها واقع محقق للمتقاعدين لا أن نقول بتحويلها إلى جمعية ، ولا أعرف إذا كانت هذه الجمعية موجودة أم غير موجودة أو أنها فاعلة وبإمكان الناس أن تذهب إليها ، لذلك معالي الرئيس أنا أطالب بمسألة ضرورية حتى لا نزيد المداخلات ، ومعالي الوزير أعلم مني بمطالبات المتقاعدين ومعاليك وجميع الحضور تحت قبة المجلس ، فأنا أقول أن لدينا مسألتين يا معالي الرئيس ، فما دام أن هناك مشروع لتعديل قانون المعاشات للمتقاعدين فنحن نطالب أن يكون هناك فقرة أو بند في القانون يعطي المتقاعدين الحق في هذه المزايا ، ولا نقول أن القطاع الخاص وافق أو لم يوافق ، فلا اختيار في ذلك ، وإنما هناك إلزام بالقانون أن المتقاعد بعد أن يتقاعد يحصل

على هذه المزايا المالية التي سيفصلها معالي الوزير ويدرجها ، وأنا أعرف حرصه على المواطنين ، فيضع في القانون أن المتقاعد منذ أن يتقاعد يحصل على هذه المزايا بموجب القانون، وإذا لم توضع في القانون فنريد جدولاً زمنياً وخطة واضحة لتطبيق هذه التوصية يا معالي الرئيس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس ، الموضوع هو موضوع تحديد اختصاصات ، وما رفع لمجلسكم الموقر بناء على توصيات عام 2008م بموافقة مجلس الوزراء عليها فإن آلية التطبيق ذكرت أنه سوف تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة للنظر في إمكانية منح هذه الخدمات للمتقاعدين والتي تهدف الهيئة من خلالها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والمتقاعدين ، فالمسألة هي مسألة اختصاص وقانون ومن يقوم بذلك ، وقد تفضل سعادة العضو وذكر وأثبتت جميع الدراسات أن قانون المعاشات في دولة الإمارات من أفضل قوانين المعاشات عندما قورن بدول أخرى سبق وأن ذكرتها .

الشيء الثاني : هو أنه في كل الدول هناك جهات اختصاص ، وجهات الاختصاص تتكون من جمعيات هي التي تعرف حال المتقاعدين وما يتم بشأنهم وما هي متطلباتهم ، فنحن في النهاية سنكون ضمن المتقاعدين ، ولا نختلف في ذلك لكن كيف يتم الإجراء ؟ فإذا كانت هناك جمعية فهذا كما هو الحال بالنسبة للجمعيات الأخرى الموجودة في الدولة ، فهذا الموضوع يجب أن يكون من اختصاص الجمعية الخاصة بالمتقاعدين إذا كانت موجودة ، وأنا سمعت أنه تم إشهار هذه الجمعية الخاصة بالمتقاعدين ، فكما هو الحال بالنسبة للمتقاعدين العسكريين تختص بشؤونهم الجمعية الخاصة بالمتقاعدين العسكريين فهنا أيضاً ستتكفل الجمعية الخاصة بالمدنيين المتقاعدين بهذه المسائل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على توضيحه ، لكن – معالي الرئيس – الجمعية ليست صاحبة قرار ، والكل يعرف هذا الشيء ، فنحن اليوم لا نتكلم عن بطاقة خصومات ولا

نتكلم عن مبادرة تأتي وجمعية ثانية تلغيها أو شركة أخرى تلغيها ، فنحن نتكلم عن حق مكتسب ، وهذا ما يريده المتقاعد وهو حق مكتسب يضمنه له القانون أو التعديل الجديد الذي سيتم على قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية ، فيجب أن يكون هذا حق مكتسب بالقانون وليس حسب هوى أي شخص اليوم يعطيه وغداً يلغيه ، والكلام الذي تفضل به معالي الوزير بخصوص جمعية المتقاعدين نعم الجمعية ستسعى في هذه الأمور وستذهب للقطاع الخاص ، والكل يعرف ويقر المعاناة من القطاع الخاص ، ولذلك كنا نريد أن نضع فقرة في قانون الشركات تلزم القطاع الخاص والكل في المجلس قال لا ، ودعوها بشكل اختياري وليس إلزامي ، وكلكم تذكرون ذلك ، فاليوم الجمعيات يا معالي الرئيس ليس لديها سلطة أو قرار لكن معالي الوزير عنده هذه السلطة ، لذلك لا زلت أكرر وأقول أن قيادتنا الرشيدة تطلب إسعاد المواطنين ليس - فقط - وقت الخدمة وإنما إلى يوم الحساب ، والرسالة كانت واضحة لنا من عهد زايد إلى يوم الحساب ، فالمتقاعد تهتم الدولة به حين كان على رأس عمله وكذلك عندما يتقاعد تهتم به إلى آخر يوم في عمره ، لذلك معالي الرئيس أنا أكرر على التوصية التي ذكرتها في السؤال ، فإما أن تكون هذه الحقوق المكتسبة موجودة ضمن التعديلات على القانون أو أن يعطينا معالي الوزير برنامجاً زمنياً لتطبيق هذه التوصية أو يعتذر معالي الوزير لمجلس الوزراء وتأتينا رسالة بأن هذه التوصية لا يمكن تطبيقها عن طريق الهيئة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، هل لديك تعليق ؟

معالي / عبيد حميد الطاير (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس ، لا تعقيب لدي .

4. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو / سلطان جمعة الشامسي حول " رواتب الموظفين العاملين في الحكومة الاتحادية في الدرجات من العاشرة إلى الرابعة عشرة .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

"إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية :

يبلغ الراتب الإجمالي للموظفين المواطنين العاملين في الحكومة الاتحادية بالدرجة العاشرة فئة متزوج مبلغ قدره 7976 درهماً شهرياً قبل خصم الاشتراك في هيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية بحيث يصبح الراتب بعد الاستقطاع 7500 درهماً تقريباً علماً بأن رواتب العاملين في الدرجات من الحادية عشرة إلى الرابعة عشرة تقل عن هذا المبلغ .

فلماذا لا تتم إعادة النظر في تحديد الحد الأدنى لرواتب من يشغلون هذه الدرجات بما يتناسب مع احتياجات الفرد المواطن في الوقت الحالي ؟ "

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو سلطان الشامسي .

كما ذكر سابقاً – معالي الرئيس – فقد تم إضافة لجدول الرواتب بمكرمة من صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " في 2012/1/1م نسبة 45% من الراتب الأساسي ، ويتمتع المواطنون على هذه الدرجات بعلاوة الأولاد التي تبلغ (600) درهم لكل ولد وبدون حد أقصى لعدد الأبناء ، كذلك يتمتع المشمولون بهذه الدرجات بعلاوة دورية سنوية بـ (125) درهم على الراتب الأساسي، كذلك يجيز قانون الموارد البشرية ترقية شاغلي هذه الدرجات ترقيات وظيفية ومالية حسب أداء الموظف مما يؤثر بالزيادة بشكل مباشر على الراتب الإجمالي لهذه الدرجات .

إن إعادة النظر في الحد الأدنى لرواتب من يشغلون هذه الدرجات يستدعي – أيضاً – إعادة النظر في كامل جدول الرواتب مما يؤثر على باقي الدرجات الأخرى ، حيث لا يجوز أن يزيد إجمالي رواتب شاغلي هذه الدرجات على رواتب شاغلي الدرجات التي تسبقها مما يتطلب إعادة دراسة التكلفة المالية الإضافية على الميزانية العامة لكل الدرجات الوظيفية .

يترتب على زيادة رواتب شاغلي هذه الدرجات من المواطنين تكلفة اكتوارية إضافية وذلك من تاريخ التعيين حيث تدخل هذه الزيادة في عناصر احتساب معاش التقاعد علماً بأن التعيين على هذه الدرجات هي لحملة الإعدادية فما دون وفئات المستخدمين ، فصراحة – معالي الرئيس – هذا الحد الأدنى لكن بإمكان كل جهة إذا كان هذا الموظف في هذه الدرجات متميزاً فالقانون حسب تقييم الجهة المعنية يعطي هذه الجهة إمكانية النظر في راتب هذا الشخص ، أما الزيادة - فقط - لهذه الدرجات دون أخذ الدرجات الأخرى في الاعتبار نحن نرى أن الوقت غير مناسب لتعديل هذه المسألة خاصة وأنه تم إضافة 45% على الراتب الأساسي قبل فترة ثلاث سنوات ، وما دام

هناك علاوة دورية ، ونحن نعرف أن نسبة الغلاء المعيشي في آخر خمس سنوات كانت متدنية جداً فالموضوع لا يمكن أن ننظر له فقط للدرجات من العاشرة إلى الرابعة عشر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

شكراً معالي الرئيس ، نشكر معالي الوزير على تكرمه بالحضور ورده على هذا السؤال ، ولكن يا معالي الرئيس نحن اليوم أمام غلاء معيشة ، والكل يعرف بأن هذه الرواتب لا تكفي ، ونحن لا نتكلم عن رفاهية لهؤلاء الموظفين الذين يذهبون يومياً للدوام ويعودون ، وإنما نتكلم عن حد الكفاف ، والرد على إجابة معالي الوزير سيكون على عدة مراحل من ضمنها :

معالي الوزير يقول أن هذه الرواتب تخصص للمستخدمين ونحن نقول " لا " يا معالي الرئيس ، فهي تخصص لأربع فئات من الموظفين من ضمنهم من غير العاشرة السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة ، فكل هذه الدرجات يا معالي الرئيس مع الزوجية لا تصل إلى (10000) درهم ، وهؤلاء موظفون ، ونحن نتكلم عن الدرجات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والذين يتم توظيفهم على الثانوية العامة ، فهل يعقل أن هذا الشخص ثانوية عامة ومتزوج ولا يصل راتبه عشرة آلاف درهم بدون أية امتيازات أخرى ، أما درجات المستخدمين الذين تكلم عنهم معالي الوزير فهي الدرجات من (11 – 14) فهؤلاء هم فئة المستخدمين وتوظيفهم يكون دون الثانوية العامة وهم فئة السائق أو مستخدم أو بعض الأوقات يكون كاتب أو مساعد كاتب أو عمل شباك وغيرها من الوظائف ، ولكن يا معالي الرئيس هناك فئة من المواطنين ترغب بهذه الوظيفة ، وعندما يذهب بالثانوية العامة يقولون له أنت ليس لك مجال للتوظيف على هذه الوظائف لأنها لمن هم دون الثانوية ، وصراحة يتعاونون معهم في بعض المناطق بحيث لا يقدم شهادته الثانوية العامة وإنما يتقدم للوظيفة بالإعدادية أو حتى الصف الثاني الثانوي حتى يحصل أولا على الوظيفة ويدبر أموره في المستقبل .

معالي الرئيس ، في جدول الرواتب الذي وضعته وزارة المالية وتم اعتماده فيه مفارقات كثيرة ، فالثمان درجات التي تكلمت عنها مثلا أقل سكن اليوم بـ (2000) درهم ، وبعض هذه الفئات أعطوها ألف درهم وبعضها الآخر سبعمائة درهم، من هودرجته عالية ومن درجته بسيطة وأنا أتكلم عن خريجي الثانوية العامة وما دون ذلك ، فالكل يريد أن يسكن .

ثانياً – يا معالي الرئيس – غلاء المعيشة ، فالأغراض التي سيشتريها صاحب الدرجة السابعة غير الأغراض التي سيشتريها صاحب الدرجة الرابعة عشرة وكلهم مواطنون ؟! الدرجة السابعة لها خمسمائة درهم غلاء معيشة والرابعة عشرة مبلغ مائتي درهم بالتدرج إلى مائتي وثلاثين

درهم ، فلا يجوز أن نفرق بينهم وإذا كنا سنعدل الأمر فيجب أن نكون منصفين في هذه المسألة – يا معالي الرئيس - ، ونحن نرجو إعادة النظر في هذه المسائل .

ثالثاً – يا معالي الرئيس - ، هناك مرسوم صدر ينظم هذه العملية وهو مرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2011 ، المادة (21) منه تنص على : " يحدد بقرار من مجلس الوزراء الحد الأدنى للرواتب الإجمالية للمواطنين فقط على أن يعاد النظر فيه كلما اقتضت الضرورة ذلك"، وجاء قرار مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2012 منظماً لهذه العملية وهو في شأن اللائحة التنفيذية للقانون الذي ذكرته حيث تقول المادة (26) : " يحدد بقرار من مجلس الوزراء الحد الأدنى للراتب الإجمالي للموظفين المواطنين كذلك ويعاد النظر فيه كلما اقتضت الضرورة لذلك " ، الآن حالياً – يا معالي الرئيس – الذي يستلم خمسة آلاف درهماً من هذه الفئات الثمانية ، عندما يتقاعد فإن هذا كله يلحق الضرر بالأموال الموجودة في هيئة المعاشات لأنه مشترك بمبلغ أربعة آلاف وبعضهم بخمسة آلاف والبعض الآخر بستة آلاف درهم ، والفرق يسدد – يا معالي الرئيس – من الذمم في وزارة المالية ، المادة (192) أي الذي يتقاعد بخمسة آلاف درهم وزارة المالية تؤدي عنه خمسة آلاف درهماً حتى يستلمها شهرياً ، فإذا عدلنا رواتبهم فسنخفف الضغط عن هيئة المعاشات بالإضافة إلى أننا سنحقق لهم هدفاً اجتماعياً بحيث يستطيعون الحياة بمستوى معيشي مقبول ، في إمارات أخرى مثل إمارة الشارقة وإمارة أبوظبي وقد سمعنا مؤخراً أن المعاش التقاعدي ولا يقل الراتب الشهري للموظف عن عشرة آلاف درهم ، وعلى ضوء ذلك يتم الاشتراك في هيئة المعاشات ، نرجو التوضيح من معالي الوزير يا معالي الرئيس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ سلطان ، معالي الوزير تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لسعادة العضو ، السؤال كان موجهاً حول درجات الموظفين من الدرجة العاشرة إلى الدرجة الرابعة عشر ، فلا يمكن أن نأخذ هذه الدرجات ونبدأ مقارنتها بالدرجة السابعة أو الدرجة الثامنة ، هذا جدول وسلم رواتب تتم دراسته بعناية ووضع الراتب الأساسي لكل درجة ، هذه الدرجات كلها مربوطة ، ومع احترامي لمن عمل في الموارد البشرية وجميع المؤسسات فإن هذا الجدول دائماً مرتبط درجة مع درجة ، وللتوضيح لسعادة العضو أنا قلت أن هذه الدرجات ليست للمستخدمين بل لمن لديهم الإعدادية فما دون إضافة للمستخدمين ،

وفيها درجات للمواطنين ولغير المواطنين ، فلا يمكن أن نتكلم في سلم رواتب وسنغير في غلاء المعيشة بل بذلك نغير في مبدأ تناسق سلم الرواتب ، وما تفضل به سعادة العضو بالنسبة للمعاشات فمن المعروف أن كل مواطن يتقاعد فإنه يحصل على الحد الأدنى وهو عشرة آلاف درهم وهذا واضح ، الجهة التي تتحمل الفارق فالحكومة هي التي وجهت فيه ، إذا كانت قضية أنه سيدفع لهيئة المعاشات لذلك سيتقاعد على عشرة آلاف درهم فمن أين سيتم تحصيل هذا المبلغ ، في النهاية سيؤخذ من الجهة الحكومية التي يعمل بها هذا الشخص ، فهناك سلم رواتب قد طبق ، ويعدل عليه وكما تفضل سعادة العضو حسب القانون وقرار مجلس الوزراء فإن هذا هو ما تم في عام 2012 لما صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بإضافة مكرمة صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " فتم استحداث جدول الرواتب هذا ، ولا يمكن إعادة جدول الرواتب كل سنتين أو ثلاث سنوات لأنه يشمل على علاوات دورية لكل الدرجات ، ومع احترامي لما تفضل به بالنسبة لغلاء المعيشة فكلنا ملمين بغلاء المعيشة ، لكن هذا له سلة ، ويجب أن نتكلم عن هذه السلة بالنسبة لغلاء المعيشة لأن 40% تقريباً من هذه السلة تخص السكن ، وأعتقد أن الحكومة بالنسبة للمواطنين تكفلت بهذا المجال وهناك مبادرات من صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " ومن أصحاب السمو الحكام وبرنامج الشيخ زايد للإسكان لتوفير السكن الملائم لمواطني الدولة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، سعادة الأخ سلطان تعقيب أخير تفضل .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على رده ولكني أطلب التوضيح مرة أخرى حول مسألة معينة ، نحن نتكلم عن غلاء المعيشة ، إذا كان راتب الموظف كله ستة آلاف درهم أو ستة آلاف وخمسمائة درهم وغلاء المعيشة محسوب من ضمن الراتب وهو ألف درهم ، وغلاء المعيشة تصرف من الفئة السابعة إلى الفئة العاشرة بمبلغ خمسمائة درهم ، وفي الفئة الحادية عشرة إلى الفئة الرابعة عشرة مائتين وخمسين درهم أي نصف القيمة ، هذا كله موجود على أساس الاستهلاك والمواد الغذائية وغلائها على الجميع ، ثانياً : بدل السكن ، حتى لو كانت الحكومة توفر السكن للموظف فكل معاش الموظف ستة آلاف درهم ، لهذا ذيجب أن ننظر إلى هذه المسألة من ناحية اجتماعية إنسانية ، رواتبهم لا تكفيهم – يا معالي الرئيس - ، الموجود في بيته يستلم عشرة آلاف درهم حتى لو كان فرداً وبإمكانه أن يعمل كمندوب أو أن يسعى في عمل خاص وبإمكانه أن يتصرف لكن هذا الشخص يومياً يداوم ويستلم مبلغ ستة آلاف درهم ، فيجب أن ننظر بطريقة أخرى لإيجاد الحلول لهم ، بصراحة من يعمل يستلم في آخر الشهر بالإضافة إلى

الواجبات الوظيفية مبلغ ستة آلاف درهم بينما المتقاعد يستلم عشرة آلاف درهم ؟! الذي يستلم عشرة آلاف درهم بالكاد تكفيه ولكن من يستلم ستة آلاف درهم يجب أن نبحث له عن طريقة لزيادة المبلغ ، هذه المسألة على مجلس الوزراء أن يجدوا حلاً لها ، مكرمة رئيس الدولة - الحمد لله - جاءت منصفة للمتقاعدين في هذا المجال ولكن غير المتقاعدين أصابهم الضرر ، التكلفة الاكتوارية المالية لإضافة الميزانية ومعالي الوزير يقول إذا عدلنا لهم فستكلف التكلفة الاكتوارية ، في كلا الحالتين من سيتقاعد على ستة آلاف فسيدفعون عنه أربعة آلاف ، لكن لو أعطوه عشرة آلاف درهم فسيأخذون منه خصماً عن الثلاثين سنة التي سيعمل بها ، كم هو الفرق اذاً ؟

ثانياً – يا معالي الرئيس - ، معالي الوزير يقول أن التعيين على هذه الدرجة لمن لا يحملون الثانوية العامة أو الذين ليس لديهم تفوق دراسي ، نحن نقول هذه المسألة تستقطبهم مواصلات الإمارات وتأخذ فئة كبيرة من المواطنين وهي تطلب ، ولكن الرواتب غير مجزية ، فالسائق اليوم لا يحتاج – يا معالي الرئيس – أن يكون لديه ثانوية عامة وكذلك الساعي ، هذه موجودة في الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة ، خمسة آلاف وستة آلاف درهم لا تكفي يا معالي الرئيس، ولا يختلف عليها اثنين ، نحن نريد الرأفة بهذه الفئة المواطنة من المجتمع .

ثالثاً – يا معالي الرئيس - ، معالي الوزير يقول أننا إذا عدلنا في جدول الرواتب فيجب أن نعدل لغير المواطنين ، نستطيع أن نعدل في علاوة المواطن ونعطيهم الفرق لمن يكون مجموع الراتب مع الزوجية لا يصل إلى عشرة آلاف وبالتالي مع الترقيات تتم المراعاة ، أما الترقيات السنوية التي يتكلم عنها معالي الوزير وهي الزيادة السنوية 125 درهم لكل شهر ، فماذا ستفعل له ؟ وحتى لو تمت ترقيته – يا معالي الرئيس – فكم سيرقونه ؟ نحن نتكلم عن الرأفة في هذا المجال ونطلب من معالي الوزير إعادة الدراسة بموجب القانون وجزاكم الله خيراً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس ، أود أن أوضح لسعادة العضو أن أي تغيير في مستويات الرواتب يتطلب إعداد دراسة اكتوارية وعلى الحكومة أن تسدد هذا الفارق لهيئة المعاشات ، هذا شيء واضح وهذا ما تم في السابق ، ولا يمكن أن نعدل الرواتب الآن لأن هذه أمور يحكمها القانون وقرارات معينة ، مع احترامي لوجهة نظر سعادة العضو فإن الكادر أو جدول الرواتب لهذه الدرجات هو

جدول مجزي في الوقت الحاضر ونحن نأمل إذا كانت هناك تعديلات مستقبلاً للنظر إلى هذه الفئة لكن في الوقت الحاضر لا نية لتعديل جدول الرواتب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير لحضوركم اليوم للإجابة على هذه الأسئلة ، والآن ننتقل إلى الإجابة على بقية الأسئلة وهي كلها لمعالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - وسيأتي للإجابة على الأسئلة ومناقشة الموضوع العام ، وسننتقل الآن إلى البند الخامس وبعد الانتهاء منه سيأتي الشيخ نهيان للإجابة على الأسئلة ونناقش الموضوع ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

البند الخامس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

- **مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية .**

أشير إلى الكتاب التالي :

" معالي / محمد أحمد المر الموقـر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحيـة طيبـة وبعد ،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشئون الداخلية والدفاع في شأن القانون الاتحادي رقم ( ) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية .

الرجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس اللجنة

د. يعقوب علي النقبي "

التاريخ : 2014/6/15م

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة الأخ رشاد بوخش – مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع لتلاوة تقرير اللجنة ، هل يوافق المجلس على تلاوة تقرير اللجنة أم الانتقال مباشرة إلى مشروع القانون ؟ حسناً سنبدأ بتلاوة نتائج أعمال اللجنة تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش : (مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع)

بسم الله الرحمن الرحيم .

رابعاً : نتائج أعمال اللجنة في دراسة المشروع :

استناداً إلى كل ما سبق فقد ارتأت اللجنة اقتراح تعديلات على مواد المشروع لتلافي أسباب الملاحظات الأساسية وغيرها ومنها:

1. الإلزام بالنشر في الجريدة الرسمية لقرار مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية بشأن سريان الحظر وآلية تطبيقه لتوفير العلم المفترض لدى الكافة بهذا الأمر ، خصوصا وأن هناك عقوبات ستترتب على مخالفة أحكام حظر قبول أو استخدام أو استبقاء أحد سواء بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب أو بأية صفة أخرى إلا إذا كان حاصلا على بطاقة الهوية .
2. وضع حد أقصى للغرامة التي يجوز لمجلس الوزراء تقريرها على مخالفة أحكام المادتين (6) و(10) من القانون مقداره ألف درهم وهو ذات الحد القائم حاليا مراعاة للمبدأ الدستوري بفصل السلطات لأن الغرامة عقوبة حسبما ورد بالمذكرة الإيضاحية يقرر القانون حدودها ، كما حذفت الإدارية كوصف للغرامة ، لأنها كغيرها من الغرامات التي توقعها المحاكم ولا تتميز عنها إلا أنها تدفع بطريق التصالح لجهة الإدارة .

وإذ تقدم اللجنة تقريرها وما ورد به من مقترحات لتعديلات المواد فإنها تأمل أن تكون قد بذلت عنايتها اللازمة في تنفيذ تكليف المجلس لها بدراسة هذا المشروع وتدعو المجلس للموافقة على مقترحات تعديلاتها لمواد المشروع .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة* ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

سعادة / رشاد محمد بوخش : (مقرر اللجنة)

المادة الأصلية : مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 في شأن **السجل** السكاني وبطاقة الهوية .

* تقرير اللجنة كاملاً حول مشروع القانون ملحق رقم (4) بالمضبطة .

تعديل اللجنة : مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 في شأن **نظام** السجل السكاني وبطاقة الهوية .

المبرر : تقيدا بصحة تسمية القانون .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟ تفضل معالي الوزير .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكراً معالي الرئيس ، إذا سمحت لي فإن الأخ مصبح من الهيئة وهو الشخص المختص بمشروع هذا القانون ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ مصبح .

سعادة / مصبح عبيد المسماري : (المدير التنفيذي لقطاع الخدمات المؤسسي – رئيس هيئة تسيير أعمال هيئة الإمارات للهوية)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً معالي الوزير ، نشكر – معالي الرئيس – رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الداخلية والدفاع على مناقشتهم لمشروع ، هذا القانون ، يهدف – معالي الرئيس – مشروع هذا القانون الاتحادي إلى تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 في شأن نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية وبالذات المواد (10) و (16) ، والتعديل يمنح مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية المزيد من الصلاحية والمرونة في اتخاذ القرارات ومعاقبة المخالفين ، ومن هذه الصلاحيات تحديد تاريخ سريان الحظر وكذلك تحديد آلية تطبيق الحظر .

معالي الرئيس ، مبررات هذا التعديل أنه ظهرت بعض الصعوبات التي حالت دون التطبيق الكامل للحظر الموجود في المادة (10) المراد تعديلها ، والمبرر الثاني هو منح الهيئة المرونة في إيقاع العقوبات على الناس المخالفين للمادتين (6) و (10) من أحكام هذا القانون ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

نـحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ،

بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2004، بإنشاء هيئة الإمارات للهوية، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006، في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011، في شأن الإيرادات العامة للدولة،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011، في شأن الإيرادات العامة للدولة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011، بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي،
- وبناءً على ما عرضه رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

أصدرنا القانون الآتي:

التعديل : وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006، في شأن **نظام** السجل السكاني وبطاقة الهوية ،

المبرر : تقيدا بصحة تسمية القانون .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

المادة الأولى

يُستبدل بنصي المادتين رقمي (10) و(16) من القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 المشار إليه المادتان الآتيتان:

- بدون تعديل .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

المادة الأصلية : المادة (10):

مع مراعاة أحكام المادة (9) من هذا القانون، وفيما عدا حالات الضرورة التي يحددها مجلس الإدارة بناءً على اقتراح المدير العام، يُحظر قبول أو استخدام أو استبقاء أحد سواءً بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب أو بأية صفة أخرى إلا إذا كان حاصلاً على البطاقة.

لا يسري هذا الحظر إلا بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، **ويجوز مد هذه المدة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من المجلس.**

المادة كما وردت من الحكومة : المادة (10):

مع مراعاة أحكام المادة (9) من هذا القانون، وفيما عدا حالات الضرورة التي يحددها مجلس الإدارة بناءً على اقتراح المدير العام، يُحظر قبول أو استخدام أو استبقاء أحد سواءً بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب أو بأية صفة أخرى إلا إذا كان حاصلاً على البطاقة.

ويحدد تاريخ سريان هذا الحظر والآلية التي يتم بموجبها تطبيقه، بقرار يصدر عن المجلس بناءً على اقتراح المدير العام .

المادة كما عدلتها اللجنة : المادة (10):

مع مراعاة أحكام المادة (9) من هذا القانون، وفيما عدا حالات الضرورة التي يحددها مجلس الإدارة بناءً على اقتراح المدير العام، يُحظر قبول أو استخدام أو استبقاء أحد سواءً بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب أو بأية صفة أخرى إلا إذا كان حاصلاً على البطاقة.

ويحدد تاريخ سريان هذا الحظر والآلية التي يتم بموجبها تطبيقه، بقرار يصدر عن المجلس بناءً على اقتراح المدير العام **وينشر في الجريدة الرسمية .**

المبرر : أضيف النشر بالجريدة الرسمية لأهمية العلم بتاريخ القرار من الكافة خصوصا وأن هناك جزاءات تترتب على هذا الحظر .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟ تفضل معالي الوزير .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

أعود مرة أخرى للأخ مصبح المسماري .

معالي الرئيس :

تفضل أخ مصبح .

سعادة / مصبح عبيد المسماري : (المدير التنفيذي لقطاع الخدمات المؤسسي – رئيس هيئة تسيير أعمال هيئة الإمارات للهوية)

شكراً معالي الرئيس ، نحن موافقون على التعديل .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

المادة الأصلية : المادة (16):

يعاقب بغرامة لا تزيد على ألف درهم كل من يخالف أحكام المادتين (6) و (10) من هذا القانون، وتتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم .

المادة كما وردت من الحكومة المادة (16):

"يُصدر مجلس الوزراء بناءً على اقتراح المجلس قراراً يحدد فيه الغرامات **الإدارية** التي توقعها الهيئة على كل من يخالف أي حكم من أحكام المادتين (6) و(10) من هذا القانون، وتتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم".

المادة كما عدلتها اللجنة : المادة (16):

"يُصدر مجلس الوزراء بناءً على اقتراح المجلس قراراً يحدد فيه الغرامات التي توقعها الهيئة على كل من يخالف أي حكم من أحكام المادتين (6) و(10) من هذا القانون، **بما لا يزيد على ألف درهم** ، وتتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم".

المبرر : تم تحديد مقدار الغرامة بالقانون مراعاة للمبدأ الدستوري بالفصل بين السلطات حيث يتعين أن يحدد القانون سقف الغرامة لأنها عقوبة حسب ما ذكر بالمذكرة الإيضاحية ، كما حذفت الإدارية لأن التكييف الدستوري لهذه الغرامات أنها عقوبة تدفع تصالحاً.

معالي الرئيس :

هذا - يا إخوان كما تذكرون – عرف فنحن خلال هذا الفصل التشريعي سرنا عليه في العديد من القوانين عند مناقشة الغرامات ، معالي الوزير هل توافقون على هذا التعديل ؟

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟ تفضل معالي الوزير .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

نعم موافقون على هذا التعديل يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

المادة الثانية

يُلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

المادة الثالثة

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس على مشروع القانون في مجموعه دون إعادة تلاوة مواده مرة أخرى في صيغتها النهائية* ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

شكراً يا إخوان وشكراً معالي الوزير وشكراً للأخ مصبح ، نعود الآن إلى أسئلة معالي سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان ونرحب به في هذه الجلسة ونتوقع – إن شاء الله – نقاشاً مثمراً في مناقشة الأسئلة سؤالاً. سؤالاً ثم ننتقل إلى مناقشة موضوع اليوم وهو موضوع يهم الساحة الرياضية في الإمارات ، والآن نبدأ بالسؤال السادس .

6. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة".

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

---

* مشروع القانون في صيغته النهائية ملحق رقم (4) بالمضبطة .

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع :

حفاظاً على الموروث الثقافي والتاريخي والإنساني للدولة ، ولتعريف أجيال المستقبل والقاطنين على أرض الدولة بهذا الموروث .

لماذا لا يتم إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الشيخ نهيان .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار)

شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، معالي الأخ الفاضل محمد أحمد المر – رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس المحترمين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أحييكم أطيب تحية ويسعدني أن أكون معكم اليوم أولاً للإجابة عن ثلاثة أسئلة وجهها إليّ اثنان من الأعضاء المحترمين وثانياً للإسهام في مناقشة تقرير اللجنة المنبثقة عن المجلس حول سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة لتطوير الأندية ومراكز الشباب .

وأبدأ بالسؤال الأول وهو مقدم من سعادة الأخ العضو أحمد عبيد المنصوري ونصه : " لماذا لا يتم إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة ".

إنني أشكر العضو المحترم على هذا السؤال الذي ينطلق من حقيقة واقعة وهي أن دولة الإمارات العربية المتحدة ولله الحمد تحظى بتراث عريق ، عريض وممتد يمثل الأداة المثلى لتواصل الأجيال والتعبير عن أصالة المجتمع وعراقته وعظمة تاريخه بل وعبقرية أبناءه وبناته ، إن هذا السؤال إنما يعكس – أيضاً – أهمية فهم واستيعاب هذا التاريخ والتراث واتخاذ ذلك أساساً لبث القوة فيه وتمثله في كل ما نقوم به من عمل وجهد ، وجعله دائماً الباعث الحقيقي لتجسيد ملامح الوطن والمواطن ، ولاشك أن إنشاء المتاحف الوطنية هو جزء مهم من العمل في مجال جمع هذا التراث وتوثيقه وعرضه ليكون دائماً وأبداً متاحاً أمام الجميع ، ونحمد الله أن دولة الإمارات فيها الآن ما يزيد عن خمس عشرة متحفاً تنتشر في جميع أنحاء الدولة ، بعضها تحت إشراف الهيئة المحلية للآثار والتراث والبعض الآخر مملوك للأفراد ، إن انتشار هذه المتاحف في مناطق الدولة المختلفة يمثل ميزة طيبة في الاقتراب من السكان في أماكن تواجدهم من جانب ، وفي تشجيع السياحة إلى هذه المناطق من جانب آخر ، ولعلكم تعلمون – أيضاً أيها الإخوة والأخوات – أن

العمل يجري حالياً في إمارة أبوظبي على إنجاز متحف عالمي هو متحف زايد الوطني الذي سيكون بمثابة المتحف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في جزيرة السعديات ، والذي سيتم إنجازه في العام القادم بإذن الله وهو متحف عالمي يوثق مسيرة المغفور له الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " عليه رحمة الله ورضوانه " مؤسس هذه الدولة وباني نهضتها ، والذي من خلاله سيتم إبراز وتوثيق مسيرة المغفور له الوالد الشيخ زايد ستبرز – أيضاً– مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بين دول العالم ، كما سيضم مقتنيات كثيرة تتعلق بتاريخ الدولة ومسيرتها الناجحة ، في ضوء ذلك كله بالإضافة إلى ما نشهده من حرص كبير واهتمام بالغ في كل إمارة بعرض آثارها وتاريخها فإنه لا يوجد حالياً خطط لإنشاء متحف مركزي بسبب ما ذكرته سالفاً أنه سيتم إنشاء متحف زايد الوطني والذي سيكون متحفاً مركزياً يضم كل تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة الحديث والقديم ، ولهذه الأسباب ليس لدينا نية لإنشاء متحف مركزي تابع للحكومة الاتحادية لكن في هذا أود أن أشير إلى أنه انطلاقاً من الحرص على تحقيق التكامل في العمل في هذا المجال فإننا في وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع لدينا خطط عمل واضحة لجمع وتحقيق ونشر المصادر والمراجع والموسوعات حول جوانب التراث الوطني باللغات المختلفة بالإضافة إلى تأسيس مكتبة رقمية ، لكل ذلك لدينا – أيضاً – خطط عمل لإصدار مجلة دورية تجعل من تاريخ وتراث الإمارات مجالاً خصباً للدراسة والمعرفة وهناك – أيضاً – دراسة لإنشاء قناة تلفزيونية لهذا الغرض – أيضاً - ، آمل أن يكون ذلك رداً كافياً على سؤال العضو المحترم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الأخ أحمد معالي الوزير في إجابته ذكر بأن هناك جهود اتحادية ومحلية متكاملة في هذا الصدد وعلى رأسها – إن شاء الله – سيتم افتتاح المتحف الكبير الذي سيفتخر بحمل اسم مؤسس دولتنا الراحل العظيم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وأحب أن أضيف – أيضاً – لكلام معالي الوزير أن في إمارة دبي هناك – أيضاً - مشروع متحف الاتحاد وهذا سيحتفل بتاريخ معين من تاريخ دولتنا ألا وهو تاريخ رفع العلم والتوقيع على وثيقة الاستقلال ، وأيضاً هذا سيكون له دور في حفظ الذاكرة الوطنية وتقديمها لأبنائنا ، تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الشيخ نهيان " حفظه الله " على وجوده ونحن نشكر معاليه لأنه لولا معالي الشيخ نهيان وتأسيسه للأجيال فلن أكون موجوداً هنا ولا إخواني الأعضاء حيث كان له دور كبير في تأسيس الأجيال ونتمنى كما أسسنا أجيال المستقبل حيث كان

لمعاليه دور كبير وقيادي بفضل الله – سبحانه وتعالى – ومن ثم القيادة الرشيدة ووجوده فنحن موجودين حالياً نحاول أن نثري ونساهم في خدمة الوطن .

كما تفضل معالي الشيخ وذكر أن هناك متحف زايد الوطني " رحمه الله " الذي سيتأسس في إمارة أبوظبي ، فعلى المستوى المحلي هذه جهود جبارة وعظيمة جداً .

معالي الشيخ ، في كل إمارة هناك متاحف موجودة ، وكل دولة في العالم لها متحف خاص على مستوى الدولة ، أظن أنه آن الأوان بعد 43 سنة أن يكون عندنا متحف واحد ، الهوية الوطنية الإماراتية تتبلور من خلال هذا المتحف ، أعرف أنه كانت هناك جهود في السبعينات على أيام المغفور له – بإذن الله - الشيخ زايد في مدينة العين ، حيث كان المفروض أن يكون متحف العين هو متحف اتحادي ، وكانت هناك مساهمات ، ومن ثم ظهرت قضية أن كل إمارة تمتلك آثارها المحلية ، والهوية الوطنية هي هوية إماراتية على مستوى الدولة والتاريخ جزء رئيسي من الهوية الوطنية الإماراتية ، وأنا مع معالي الشيخ وأتمنى لو كان هناك مجال ليكون هناك متحفاً اتحادياً بحيث يشمل كل إمارات الدولة ، وخلال عدة أشهر سيتم افتتاح متحفين جديدين ، ومتحف زايد سيكون له دور كبير ومهم جداً ولكن كيف لنا أن نخرج بمتحف واحد فقط على مستوى اتحادي ، هذه المتاحف كلها مهمة ووجود المتاحف سواء كانت حكومية أو على مستوى الأفراد أو المؤسسات بمساهمة القطاع الخاص فهذا مؤشر صحي للقطاع الثقافي ، قبل أسبوعين أتينا من براغ ولديهم متاحف وأمور مختلفة وبسيطة ، الجانب التاريخي – للأسف – لا يذكر إنما الجانب التراثي منذ منتصف القرن الماضي ، نتمنى أن يوثق هذا التاريخ في متحف موحد لتأصيل الهوية الوطنية الإماراتية المنبثقة من قيمنا وتاريخنا وجغرافيتنا ، وأنا بالفعل أشكر معاليه ووزارة الثقافة والمجلس الوطني للسياحة والآثار مع الأخ بوظاهر محمد خميس حارب على جهودهم الجبارة في دعم القطاع الثقافي والمتاحف ، ولكن نريد متحفاً اتحادياً يكون باسم الدولة ، فنحن لسنا بأقل من الدول الأخرى ولدينا تاريخ لو بحثنا فيه لوجدنا أن لدينا تاريخ لا يقل عن الآخرين ، فهذا ما نتمناه من معاليكم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ أحمد ، معالي الوزير ذكر التوجه في هذا الموضوع وحقيقة المشاريع التي تقام في عاصمتنا الحبيبة أبوظبي سواء مشروع اللوفر أبوظبي أو مشروع متحف زايد الوطني – كما ذكر معالي الوزير – سيكون بمثابة المتحف الوطني لأنه سوف يحمل تراث مؤسس هذه الدولة وسيحمل العديد من القضايا التوثيقية لتاريخنا الوطني في مختلف المجالات السياسية والتربوية

والتعليمية وحتى الآثارية إن شاء الله ، فتتكامل هذه المتاحف ، وباقي الإمارات قامت بجهد مشكور في هذا المجال ، والآن نعود إلى السؤال الخامس .

5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " التعريف بمساهمات الدولة في الإرث والحضارة الإنسانية " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار :

إن للدولة مكتسبات ومساهمات تاريخية في الإرث والحضارة الإنسانية يتعين إظهارها .

فلماذا لا تقام ندوات ومعارض على المستوى المحلي والعالمي للتعريف بهذا الأمر وبما يشمل عرض آثار الدولة ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار)

شكراً معالي الرئيس ، مرة ثانية أود أن أشكر الأخ أحمد وأود أن أؤكد له أن هناك اهتمام على جميع المستويات من قيادتنا الرشيدة على أن نوثق ونحافظ على تراثنا ونعرف العالم أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليست وليدة الأمس إنما لها تاريخ عريق وكانت مفترق طرق في التجارة العالمية على مر العصور ، وهذا ثبت من خلال وجود آثار في مناطق مختلفة في الإمارات ، والجواب – يا معالي الرئيس كما ذكرت – أظن لا يمكن أن يكون هناك متحف يحمل اسم أفضل من اسم مؤسس الدولة وبانيها المغفور له الوالد الشيخ زايد الذي سيكون فيه كل ما يخص دولة الإمارات من تراث وتاريخ .

أما الإجابة عن السؤال الثاني ، إن إقامة الندوات والمعارض المحلية والاشتراك والاحتفالات الدولية هي جزء أساسي في الخطة الاستراتيجية لوزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، ولعلكم جميعاً على دراية بالندوات والمؤتمرات الثقافية الخاصة بإسهامات الدولة في الحضارة الإنسانية

التي تنعقد على أرض الدولة بشكل مستمر سواء برعاية الدوائر المحلية أو بالتعاون مع الوزارة ، أذكر منها – على سبيل المثال – الأنشطة المرتبطة بجائزة البردى وتلك المتعلقة بالاحتفاء بالخط العربي والأنشطة الثقافية والفنية المختلفة من خلال العام والاحتفالات بفعالياته المكثفة خاصة خلال مناسبة اليوم الوطني كل عام ، وهذا يعم على جميع مناطق الدولة ، ونحن – أيضاً – نشطون للغاية في المشاركات الدولية وأذكر - على سبيل المثال – إسهاماتنا في " بينالي فينيسيا " واشتراكنا في مؤتمرات حوار الأديان والثقافات في أستراليا وماليزيا وغير ذلك الكثير من الأسابيع الثقافية والأحداث الثقافية العالمية .

وأود أن أترك لكم قائمة تفصيلية مكتوبة بهذه الفعاليات والأنشطة للاطلاع عليها – أيضاً - ، أما موضوع عرض آثار الدولة في الخارج فهذا أمر له أبعاد كثيرة وبحاجة إلى دراسات وإجراءات متأنية للغاية ضماناً لحماية هذه الآثار ، كما أن هذا الأمر يرجع بصفة أساسية إلى قرارات الحكومات المحلية في كل إمارة ، وإني أنتهز المناسبة في الإجابة على هذا السؤال لأؤكد أنه ربما لا يوجد مكان في العالم أكثر جدارة من دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق التفاعل الإيجابي بين ثقافات والحضارات الإنسانية ، نحن دولة نقدر تماماً حضارات وثقافات الشعوب الأخرى ، ونرحب بالتفاعل معها ، نحن دولة مؤهلة تماماً لتكون مركزاً عالمياً مرموقاً لتمثيل كافة عناصر الثقافة الوطنية والعربية والإسلامية في علاقاتها الممتدة والمتنامية مع الثقافات الأخرى بل والتركيز بالذات على بلورة الجوانب الإيجابية في هذه العلاقات وتوضيحها ونشرها وتعميق الوعي العالمي بها بما يسهم في تعميق أواصر المحبة والتفاهم والتعايش بين الأمم والشعوب .

أريد هنا أن أطمئن المجلس الموقر على أن هذا الأمر هو محل اهتمام بالغ بالوزارة حيث نقوم حالياً بإعداد خطط طموحة لتطوير المناخ الثقافي والأدبي والفني في الدولة ووضع خطط في مجال السياحة والآثار ، ونؤكد على المكانة المرموقة للدولة كبلد أصيل له آثاره التاريخية المجيدة والرائعة ومكانته المتميزة كموقع حافل بالنشاط الإنساني المتنوع والمتجدد عبر الأزمنة والعصور، هذا بالإضافة إلى تنفيذ الأنشطة والفعاليات التي تجعل من الإمارات مركزاً عالمياً للتفاعل والتواصل الإيجابي بين الحضارات والثقافات الإنسانية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير على الإجابة المستفيضة ، كما رأيت معالي الوزير في السؤال أنني أركز على الجوانب المختلفة على المستويين المحلي والعالمي ،

سأركز – فقط – على جانب واحد وهو مكتسبات الدولة ، سأرسل لك بعض الكتب* لتراها وسأذكرها لك ، الجيل الحالي – معالي الشيخ – يركز – وطبعاً القراءة باللغة الانجليزية هو المنتشر - ، وهناك كتب تنشر في الدولة هنا وتتكلم عن تاريخ الدولة وتطبع بعدة طبعات وهذه كلها وثائق محسوبة علينا ، مثلاً الكتاب الصغير الذي بين يديك معاليك فيه بعدين ، أولاً : يتكلم عن الجانب التاريخي أننا كنا قراصنة وجاء الإنجليز وفي النهاية ساعدونا على التخلص من القراصنة، الجانب الآخر: المذكور أن الإسلام انتشر في هذه المنطقة بالسيف ، أي ثقافة نعلمها لأجيال المستقبل ؟ إذا قلنا لهم أن الإسلام انتشر بالسيف ، ربطنا الدين بالسيف ، وكما هو مذكور فقد تم احتلالنا بالاحتلال الإسلامي ، هناك كتاب آخر معاليك مكتوب عليه " Off Road Bay " هناك منطقة معروفة نقّب فيها الأجانب سواء كانوا اليابانيين ، ساساكي أو تاسيو أو بارامكي الأمريكي أو الأجانب أو العرب كالعراقيين وغيرهم والإخوة المصريين ، فهذه المنطقة معروفة أنها منطقة عربية منذ الدولة الأموية وبداية الدولة العباسية ، وآثارها موجودة بعضها في متحف دبي وأماكن مختلفة ، وقد زارها بعض الشيوخ عندما تم التنقيب منذ عام 1969م ، ومع ذلك تذكر أنها منطقة فارسية ، فهذه مسألة سيادية بالنسبة لنا ، وهي تعلم منذ العام 1993م وهذا الكتاب يصدر ولا أحد يراجعه ، وقد حاولت مراجعة عدة جهات ولكن كل واحد كان يقول لماذا أنت متحمس ؟ هذه المواضيع اتركوها ، لذلك لا بد أن تكون هناك مراجعة لهذه الأمور ، وهذا الكتاب – معالي الوزير – خاص بالإمارة الوحيدة التي تصدر تقريراً سنوياً عن آثارها وهي إمارة الشارقة ، وهي مشكورة على هذه المبادرة ، ولكن – معالي الشيخ – ما أود التأكيد عليه أننا مثلنا مثل الدول الأخرى التي تعرف بتاريخها بطريقة منظمة ، فيجب أن تكون هناك ميزانية مخصصة لهذا الموضوع بالنسبة لورش العمل وغير ذلك ، فنحن لدينا تاريخ وآثار ، بل أنه لدينا مصانع اكتشفت في الدولة في امارات ابوظبي ودبي ورأس الخيمة والفجيرة والشارقة وأم القيوين، فهناك مواقع أثرية مختلفة ، وهذه الأمور الثلاثة تمس الهوية الوطنية وهي البعد التاريخي وبعد الأصل ، ففي الصفحة رقم (6) لو رأيت ذلك يا معالي الوزير يوجد نقطتين ، فهناك كتاب مكتوب عن إمارة أبوظبي ، وهذا عن إمارة دبي ، وهذه المنطقة في الجميرا في منطقة الآثار ومكتوب تحتها " منطقة ساسانية " وهذه معلومة خاطئة يا معالي الوزير وتنشر وتطبع سنويا ، فالمفروض أن تكون هناك جهة رقابية لتصحيح هذه المعلومات ، صحيح أنني ضد الرقابة على الحرية لكن هذه رقابة على المعلومات من ناحية تاريخية ، وعندي كتب يا معالي الوزير مطبوعة

* العرض المقدم من قبل سعادة مقدم السؤال ملحق رقم (3/أ) بالمضبطة .

في إمارتي أبوظبي ودبي وكذلك كتب خارجية في مجلات دورية ومجلة سومر مذكور فيها أن هذه مواقع عربية اسلامية ، والآثار فيها ما هو شبيه حتى ببلاد الشام لأن الدولة الأموية كانت عاصمتها الشام ، فهذه معلومات خاصة من الجانب التاريخي ، وهناك جانب أن الإسلام ربط بالاحتلال الإسلامي فهذه مصطلحات خاطئة نحن لا نستخدمها ، فهذه الأمور كلها تؤثر ، والناس تقرأ هذه الأمور ، فهذه (visitor guide) وهذه (off road) ، فيجب أن تكون هناك جهود محلية وخارجية وليس فقط على المستوى الخارجي ، لأننا ماذا نعلم أبناءنا في النهاية ؟ نعلمهم أن ديننا مرتبط بالسيف وأنه مشكوك في عروبتنا وتاريخنا ومنطقتنا ! فهذه الأمور يجب أن نتحرك لإيجاد حل لها ، حتى في الكتاب عن إمارة أبوظبي مكتوب فيه الشيخ خليفة وكذلك الشيخ زايد بن محمد " زايد الأول " فحتى هذه المعلومات خاطئة ، وهذه الأمور كلها تؤثر بصورة سلبية ، فكلنا أمل بقيادتك حاليا يا معالي الوزير ، فكما أسست جيل التعليم نأمل أن يتم الإرتقاء بهذا القطاع ، وأن نشجع الأفراد على المساهمة في هذا القطاع بحيث لا يكون العبء فقط على الحكومة وأن يتم ذلك كما في الدول الأخرى ، فهناك دول خليجية الآن ترسل بعثات وكل بعثة عددها (25) ليتعلموا تجربة المتاحف الخاصة لنشر التاريخ ، فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية بدأت ترسلهم إلى متحف لندن بحيث يعملون معرضاً هناك في لندن ، وهناك دول أخرى تذهب ، وهناك عدة دول أخرى تشارك ، وكذلك جمهورية مصر العربية تشارك ، وأنا تعرفت على التاريخ المصري عندما كنت صغيرا في أوروبا وليس في مصر ، فهذه الأمور كلها تمس الهوية الوطنية ، لذلك يجب الاهتمام بالبعد التاريخي وأتمنى أن لا تكون انشطة السينما الخاصة بهذه الأمور فقط على مستوى التعاون الخليجي ولكن على المستوى المحلي والعالمي ، واسمح لي معالي الشيخ لكن هذه النقاط نحن نعتبرها مهمة ويجب أخذها بعين الاعتبار ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكرا للأخ أحمد ، ونقدر لك حرصك وغيرتك على أن تكون المعلومات عن دولة الإمارات العربية المتحدة دقيقة وتعبر بصدق عن تاريخ الإمارات العربية وعن إنتمائها وأصالتها ، وهذه الأخطاء المطبعية لا أعرف من يطبعها ومن المسؤول عنها ولكن سنأخذ ملاحظاتك بعين الاعتبار ونشكرك على ثقتك فينا ، وإن شاء الله بالتواصل مع المجلس الوطني للإعلام والذي يوجد لديه قانون المطبوعات سنضع – إن شاء الله – إطاراً بحيث يقوم مجلس الآثار بالتعاون مع المجلس

الأعلى للإعلام بوضع آلية تراقب وترخص بعد الفحص والنظر في المطبوعات قبل أن تطبع بحيث نتأكد من أن المعلومات الواردة بها صحيحة ، وإن شاء الله لن تتكرر هذه الأمور ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

أشكر معالي الشيخ نهيان بن مبارك على تقبل هذه الاقتراحات ، ونتمنى إن شاء الله المزيد من المساهمة في هذا القطاع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، لا شك – طبعا – أن دولة الإمارات تحافظ على تراثها الإنساني سواء في مرحلته ما قبل الإسلام أو مرحلة الإسلام بكل عصورها الذهبية والزاهرة بخلاف ما يحدث الآن في عالمنا الإسلامي من أحداث همجية وبربرية تقوم بها مجموعات مخالفة للدين الإسلامي ومخالفة لتقاليدنا الحضارية والإنسانية ، والآن ننتقل إلى السؤال التالي .

7. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تسجيل المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو" .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار :

تزخر الدولة بالعديد من المواقع والمحميات الطبيعية .

فلماذا لا يتم تسجيل بعض هذه المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو ؟ " .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، السؤال الثالث مقدم من سعادة العضو المحترم الأخ رشاد محمد بوخش حول لماذا لا يتم تسجيل بعض المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو ؟ والحقيقة أن هذا السؤال مهم للغاية ، ونظرا لأهميته فقد طلبت من المجلس الوطني للسياحة والآثار إعداد رداً مكتوباً عنه أرجو إرفاقه في أعمال هذه الجلسة حيث يوضح هذا الرد المكتوب الشروط التي وضعتها منظمة " اليونسكو " لترشيح المواقع والمحميات الطبيعية والثقافية التي بالتأكيد أن الأخ المحترم رشاد محمد على دراية وعلم بها ، والرد يوضح أنه قد تم بالفعل إعداد خطة وطنية لترشيح بعض المواقع الطبيعية والثقافية لضمها إلى هذه القائمة ، وقد تم في إطار ذلك إدراج مدينة العين في عام 2011م ، كما تم - كذلك - إعداد قائمة تمهيدية تضم ستة مواقع ثقافية وموقعا طبيعيا واحدا في الدولة تجري حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيلها لدى منظمة اليونسكو ، ويتم كذلك عقد الندوات وورش العمل حول هذا الموضوع في كافة مناطق الدولة بهدف التوعية بأهميتها والتوسع فيها وفق أسس واضحة ، وبعد أن يتم اطلاع العضو المحترم على الرد المكتوب نحن على استعداد كامل للإجابة على أي أسئلة أو استفسارات حول هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ رشاد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لمعالي الوزير . يوجد معي عرض لو سمحتم لي بعرضه على شاشة العرض *، فهذا عرض سريع – معالي الرئيس ، معالي الوزير – عن مواقع التراث العالمي سواء في العالم أو في دولة الإمارات ، وهنا في الصفحة الثانية يتضح موقع التراث الطبيعي بشكل رئيسي حيث تمثل هنا إحدى المعالم الموروث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية الإستثنائية المسجل في هذه القائمة ، وأهمية هذا الموقع يجب أن تتجاوز الحدود الوطنية وله أهمية مشتركة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، وتكون لحماية مثل هذا التراث أهمية قصوى للمجتمع ، حاليا – معالي الرئيس ، معالي الوزير – وطبعا كل سنة يكون هناك مؤتمر لتسجيل المواقع الجديدة ، ففي السنة الماضية في الشهر السادس كان الاجتماع في قطر ، وقد وصل عدد المواقع إلى (1007) مواقع ثقافية وطبيعية ، وطبعا هناك مواقع ثقافية وهي المواقع الأثرية والمدن

* العرض المقدم من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش ملحق رقم (2/ب) بالمضبطة .

والمباني وغيرها ، ومواقع طبيعية وهي المحميات والمواقع الطبيعية من الجبال والأنهار والشلالات والشعب المرجانية وغيرها ، وإلى الآن هناك (779) موقعاً ثقافياً في العالم ، وطبعا النقط التي تشاهدونها على الخارطة على يسار الشاشة باللون الأصفر هي المواقع الطبيعية وباللون الأخضر المواقع الثقافية ، وهناك – أيضا – مواقع مشتركة ، وإلى الآن هناك (197) موقعاً طبيعياً ، وفي الصفحة التالية توضح أهمية التسجيل في لائحة التراث العالمي ، وهي توضح لماذا نريد أن نسجل مواقعنا في لائحة التراث العالمي وهي :

أولا : الحفاظ على هذه المواقع الثقافية والطبيعية لنا كدولة الإمارات العربية المتحدة . وأيضا كتسجيل عالمي لأنه يتم الحفاظ عليها عالميا .

ثانيا : رفع مستوى الدولة في التنافسية العالمية والدولية ، فنحن حاليا في الموقع (12) وكذلك هناك – الحمد لله – الجانب التجاري والجانب الاقتصادي ، وهذه الجوانب نحن متقدمين بها بشكل كبير جدا ، ففي عام 2013م كنا في المرتبة (19) ، وفي عام 2014م وصلنا إلى المرتبة (12)، ولكن الجانب الثقافي فنحن - إلى الآن - عندنا نوعا ما من الضعف حيث لا يوجد عندنا حتى الآن غير موقع واحد فقط في دولة الإمارات مسجل في التراث العالمي .

ثالثا : تطوير السياحة البيئية في الدولة ، فنحن عندنا سياحة بشكل عام ، ولكن تسجيل هذه المواقع في لائحة التراث العالمي ستزيد من عدد السياح في الدولة .

رابعا : القيام بأبحاث ودراسات في مجال البيئة الطبيعية .

خامسا : رصد التغيرات البيئية داخل الدولة .

والصفحة التالية توضح المعايير لتسجيل أي موقع في التراث العالمي وهي عشرة معايير لن أقرأها ، وهي عبارة عن ستة معايير ثقافية منها أن تمثل هذه المواقع إحدى روائع العقل البشري مثل الأهرامات وتاج محل وسور الصين ، وتتجلى فيها تأثيرات متبادلة قوية جرت على امتداد فترة من الزمن ، ويكون الموقع نموذجاً بارزاً لنمط من البناء وغيرها ، وهناك أربعة معايير خاصة بالمواقع الطبيعية منها أن يشتمل هذا الموقع على ظواهر طبيعية منقطعة النظير أو يضم مناطق ذات جمال طبيعي ، والمعيار العاشر مهم جدا وهو أن يشتمل الموقع على أهم المواطن الطبيعية وأكثرها دلالة لصون التنوع البيولوجي في الموقع .

الصفحة التالية توضح بعض الأمثلة على أجمل المواقع المسجلة في اللائحة ، وفي الحقيقة أنا عندما أريد أن أزور أي دولة أدخل على مواقع التراث العالمي والتي تضم أجمل المواقع ، وكما ذكرت هناك (1007) مواقع مسجلة ، فمثلا هناك في كرواتيا وسور الصين وشلالات فكتوريا في

زيمبابوي كموقع طبيعي واليونان وغيرها ، فنأمل أن يكون لنا مواقع مثل هذه المواقع على لائحة التراث العالمي .

الصفحة التالية توضح أهم المواقع الطبيعية في العالم مثل الحديقة الوطنية في الأرجنتين ، والشعب المرجانية في استراليا ، وأيضا الحديقة الوطنية في بوليفيا ، والحفاظ على وسط الأمازون ، وحديقة الديناصورات في كندا ، ومنطقة هونج كونج في الصين وغيرها .

الصفحة التالية توضح أهم المواقع الموجودة في الدول العربية ، وهي خمس مواقع طبيعية مسجلة من الدول العربية - فقط - هي أرخبيل سوقطرة في اليمن كأجمل موقع طبيعي موجود في الجزيرة العربية ، وكذلك واحة الحيتان في مصر ، والمنتزة الوطني في موريتانيا حيث سجل في عام 1989م ، ومحمية اشكل الوطنية في تونس ، وأيضا هناك موقع تاصيلي ناجر في الجزائر سجل في عام 1982م .

وفي دول الخليج هناك مواقع تراثية تم حتى الآن تسجيل (11) موقعاً منها فقط ، وكما ذكر معالي الوزير عندنا حاليا (7) مواقع على القائمة التمهيدية ، سجل منها موقع واحد فقط وهو مدينة العين، والبحرين سجلت موقعين ، وسلطنة عمان أربعة مواقع والمملكة العربية السعودية ثلاثة مواقع إلى الآن ، وهذه توضح بعض النماذج من المواقع المسجلة من دول الخليج واليمن وسوقطرة ومدينة صنعاء والبتراء ، وقلعة البحرين وغيرها من المواقع .

الصفحة التالية توضح أهم المواقع المسجلة في القائمة التمهيدية من دولة الإمارات وهي :

- خور دبي ، وهذا إن شاء الله في السنة القادمة 2016م سنقدم الملف بشأنها لتسجيلها في اللائحة .
- جزيرة أم النار في أبوظبي .
- والموقع الوحيد الطبيعي المسجل في القائمة التمهيدية هي جزيرة صير بونعير في الشارقة والمقرر إن شاء الله في عام 2017م أن يبدأ تسجيلها ، ثم المشهد الثقافي للمنطقة الوسطى في الشارقة ، وأمس أخبرني المجلس الوطني – أيضا – أن محمية كلبا سجلت في الموقع التمهيدي ، وطبعا التمهيدي يعني أنه تمهيداً لتسجيلها في لائحة التراث العالمي ، وطبعا هناك موقع واحد فقط مسجل في القائمة التمهيدية ، وحاليا عندنا ما لا يقل عن (60) موقعاً طبيعياً غير المواقع الثقافية ، فالمواقع الثقافية من الممكن أن تصل لأكثر من (200) موقعاً في الدولة، ففي إمارة أبوظبي يوجد (24) موقعاً ، وفي دبي يوجد (8) مواقع ، وفي الشارقة حوالي (10) مواقع ، وفي رأس الخيمة (5) مواقع والفجيرة كذلك ، وهذه كلها مواقع رسمية مسجلة على مستوى الإمارة ، فهناك (60) موقعاً برياً وبحرياً موجود في دولة الإمارات

العربية المتحدة ، وأهم هذه المواقع هي سبخة مطي في أبوظبي، وهذه ثالث أكبر سبخة على مستوى العالم كموقع طبيعي ، واليونسكو هي التي طلبت تسجيل هذا الموقع في التراث العالمي، لكن من الممكن بسهولة أن نسجل هذا الموقع ، وكذلك جزيرة بطينة – كما تعلمون – وهذه قبل سنة أو سنتين كانت مرشحة ضمن العجائب الطبيعية السبعة في العالم ، وقد وصلنا إلى المرتبة (28)، وهي جزيرة جميلة جدا وتعتبر محمية طبيعية حيث أن بها (835) من حيوان بقر البحر في الشتاء ، كذلك مملكة البحرين قبل سنتين طلبت تسجيل أحد الجزر الطبيعية عندهم ، وقد رفضت اليونسكو التسجيل حيث قالوا لهم أن الجزيرة عندكم بها حوالي (200) أو (300) من بقر البحر ، وفي دولة الإمارات لديهم أكثر من (800) من بقر البحر، فطلبوا أن يكون موقعاً مشتركاً بين الإمارات والسعودية والبحرين ، فهذه من المواقع التي من الممكن أن تسجل حيث أن الشروط متوفرة فيها بالكامل حيث أن بها أشجار القرم والطيور والسلاحف والدلافين وغيرها .

الصورة التالية هي لمحمية رأس الخور في دبي ومساحتها (6.2) كيلومتر مربع ، وأيضا بها (450) نوع من الحيوانات والطيور ، وهذه أيضا من الممكن أن ترشح وتسجل في لائحة التراث العالمي .

وكذلك محمية دبي الصحراوية وموقع المها ، وهذه – طبعا – كلها للحفاظ على الحيوانات وعلى الطبيعة البرية والطيور والزواحف ، وكما ذكر لنا الإخوة في هذه المحميات أن بها أشجار جديدة ونباتات جديدة وحيوانات جديدة لم تكن موجودة قد بدأت تظهر من جديد في هذه المواقع .

كذلك عندنا موقع واحات وتلال ليوا ، والكثبان الرملية الموجودة في ليوا – أيضا – كموقع تراث عالمي يمكن تسجيله بسهولة .

أيضا جبل حفيت من الممكن كموقع طبيعي وأيضا الحيوانات والطيور الموجودة في هذا الموقع أن تسجل .

ومحميات القرم في إمارات أبوظبي ودبي والشارقة وأم القيوين من الممكن أن تسجل .

ومواقع الأحافير في غرب أبوظبي ، طبعا هذا الموقع فيه آثار الفيلة والتماسيح قبل أكثر من خمسين مليون سنة كما يذكر علماء الآثار ، ويعتبر من المواقع المرشحة والسهلة للتسجيل ، فمن المهم جدا أن نسجل على الأقل ثلاثة أو أربعة من هذه المواقع في لائحة التراث العالمي ، وعندي توصية – معالي الرئيس – في النهاية لو كان لدى معالي الوزير لديه ملاحظة على ما ذكرته ، وبعد ذلك من الممكن أن أقرأ التوصية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أرجو أن تقرأ نص التوصية المقترحة حتى يعقب معالي الوزير مرة واحدة .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

نص التوصية المقترحة هي : " دعوة الحكومة للسعي في تسجيل بعض المواقع الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في لائحة التراث العالمي لدى اليونسكو " وذلك بأن تقوم بجهود أكبر عن طريق المجلس الوطني للسياحة والآثار للبدء في تسجيل هذه المواقع ، حيث ألاحظ أن هناك نوع من الإشكال ، فالمجلس الوطني للسياحة والآثار هم المسؤولون عن التسجيل ، ووزارة البيئة هي المسؤولة عن المحميات الطبيعية ، وأنا – طبعا – جلست مع معالي وزير البيئة والمياه ، واشعر أنه لا يوجد هناك نوع من التنسيق في هذا الشأن بين الجهتين ، فمن المهم التنسيق بين الجهتين لتسجيل هذه المواقع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكرا للأخ رشاد ، كما تعلمون فالأخ رشاد أكثر معرفة عنا بهذا الموضوع ، وكما يتضح من العرض المقدم أن لديه خلفية تامة ومعرفة دقيقة بالآثار والمواقع الأثرية في جميع مناطق الدولة ، ويشكر على جهوده في المحافظة عليها وبالذات في بقاء الأماكن الأثرية القديمة في دبي أيضا ، وقد سجلنا لائحة كاملة بالمواقع التي نرى أنها تستحق أن تضاف إلى المواقع الأثرية والثقافية ، وكما ذكر لنا أنه يوجد الآن ستة مواقع نحاول تقديمها ، ونود التعاون مع الأخ رشاد في حصر هذه المواقع ووضع دراسة مستوفية بحيث نستوفي شروط اليونسكو لتسجيل هذه المواقع ، ونحن نرحب بتوصيته ، وأيضا نرحب بمشاركته وسنوجه التعليمات للمجلس الوطني للسياحة والآثار للتعاون مع الأخ رشاد في وضع قائمة جديدة والمتابعة معه لما له من باع طويل في هذا المجال ، ونقدر ما يقوم به وحرصه ، وسنستفيد من خبرته ، لذلك سيتم التواصل معه من قبل الإخوة في مجلس الآثار والسياحة ، وسنعمل على تسجيل أكبر عدد ممكن من المواقع الأثرية والثقافية ، وكما ذكر أن هناك مواقع نعرفها ومواقع لا نعرفها وهو يعرفها ، فنرحب بالتوصية ، وأيضا نريد منه الاطلاع على المذكرة التي عرضناها اليوم على مجلسكم الموقر وعلى الأعضاء المحترمين ، وسأوجه أمين عام مجلس الآثار للتواصل مع الأخ رشاد ، وكذلك إذا كان لديه استفسارات أو إضافات أخرى نرحب بها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، والآن ننتقل إلى البند السادس .

*** البند السادس : الموضوعات العامة :**

- **مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية" .**

معالي الرئيس :

ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" انطلاقا من الدور الهام الذي يجب أن تقوم به الأندية الرياضية ومراكز الشباب باعتبارها شريك استراتيجي في بناء الجيل الحالي ، فإن تطوير هذه الأندية والمراكز والاهتمام بها بما يتماشى مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع يعتبر من الأولويات الوطنية التي يجب التعامل معها بكل جدية ومسؤولية والتزام ، حتى تصبح هذه الجهات بعد ذلك مجالا لصقل طاقات وابداعات الشباب في بيئة ملائمة للإبداع بما يحقق رعاية الشباب طبقا لأرقى المعايير الدولية .

وعليه فإننا نرجو مناقشة موضوع سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب من خلال المحاور الآتية :

1. **استراتيجية الهيئة في دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية للأندية الرياضية .**
2. **خطة الهيئة في تطبيق الاحتراف في الأندية وأثر هذا التطبيق على المجتمع .**
3. **استراتيجية الهيئة في تجهيز المنشآت الرياضية لزمن الاحتراف .**
4. **جهود الهيئة في إعداد الكوادر الرياضية وتهيئتها للعمل الرياضي .**
5. **دور الهيئة في استقطاب ورعاية الموهوبين الرياضيين .**
6. **خطة الهيئة في تنمية الموارد المالية للأندية الرياضية .**
7. **جهود الهيئة في دعم مراكز الشباب .**

مقدمو الطلب

1.احمـــــد عبـــدالله الأعمـــاش

2. مـــروان أحمد بن غليطـــة

3. فيصـل عبـــدالله الطنيجـــي

4. سلطـــان سيـــف السماحـــي

5 .خليفـــة ناصـــر السويـــدي

6. أحمـــد عبـــد الملك أهلـــي

7. حمـــد أحمـــــد الرحومـــي

8. د. منـــى جمعـــة البحـــــر

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة / سلطان سيف السماحي – مقرر اللجنة المؤقتة لمناقشة الموضوع للمكان المخصص للمقرر لتلاوة ملخص التقرير .

سعادة / سلطان سيف السماحي : (مقرر اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع "سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية ومراكز الشباب")

معالي محمد أحمد المر – رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، نود معاليكم أن نهنئ سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ، وإخوانه أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات وشعبه بظفر الدولة شرف استضافة بطولة أمم آسيا لعام 2019م، كما أود أن أستئذن معاليك والمجلس أن نعرض مادة قبل تلاوة التقرير لو تأذن لنا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي : (مقرر اللجنة المؤقتة لمناقشة الموضوع)

(تم عرض مادة فيلمية على شاشة قاعة المجلس

للزيارة الميدانية لأعضاء اللجنة للأندية الرياضية)

معالي الرئيس :

شكرا ، تفضل الآن بقراءة ملخص التقرير .

" أشير إلى الكتاب التالي :

" معالي / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أرفق لمعاليكم تقرير اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية ومراكز الشباب .

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام ،،،

رئيس اللجنة

مروان أحمد بن غليطة "

التاريخ 2015/3/1

سعادة / سلطان سيف السماحي : (مقرر اللجنة المؤقتة لمناقشة الموضوع)

ملخص التقرير *

" أحال المجلس الوطني الاتحادي في جلسته السابعة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة بتاريخ 2013/02/12 موضوع "سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب" لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وقد تدارست اللجنة العديد من الدراسات والأوراق والمعلومات المعدة من الأمانة العامة، كما اطلعت على بعض المعلومات الواردة من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، والاتحادات الرياضية المختلفة. وادراكاً لأهمية التواصل الميداني وتلمس التحديات والإشكالات التي تواجه الشأن الشبابي والرياضي، فقد قامت اللجنة بزيارات ميدانية إلى أندية الدرجة الأولى. كما عقدت اللجنة حلقتين نقاشيتين بحضور كل من: الرياضيين والإعلاميين الرياضيين وممثلي الأنشطة الشبابية ومع الاتحادات الرياضية بمقر الأمانة في دبي. كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، للاستفسار حول الملاحظات المتعلقة بمحاور الموضوع.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول: استراتيجية الهيئة في دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية للأندية الرياضية.

1. لاحظت اللجنة أن مقاييس الأداء التشغيلية للخطة الاستراتيجية (2014-2016) ارتبطت فقط بأعداد محدودة من الفعاليات والمسابقات والبرامج والمحاضرات. ولم يتضح للجنة أي مؤشرات أداء أو معايير مستهدفة يمكن الاستفادة منها لقياس مدى قدرة هذه الأنشطة على تحقيق مستهدفات المبادرة.
2. على الرغم من اعتماد الهيئة لمبادرة "تعزيز ممارسة الأسرة للرياضة" في عام 2014م، إلا أن اللجنة بحسب نتائج زيارتها الميدانية إلى بعض الأندية الرياضية اتضح لها بأن الهيئة لم تحدد النتائج المتوقعة لهذه الأنشطة على الفئة المستهدفة، كما لم تحدد الجهات المتعاونة معها لتنفيذ هذه المبادرة.
3. اتضح للجنة بحسب نتائج لقاءاتها مع ممثلي اتحاد الامارات لرياضة المعاقين الآتي:
   أ. عدم توحيد قاعدة البيانات الخاصة برياضة المعاقين ومنتسبيها في الدولة.
   ب. عدم انجاز مشروع المركز الإقليمي لتأهيل واعداد كوادر عاملة لرياضة المعاقين.
   ج. عدم الاستفادة من الاعتمادات المالية المخصصة لدعم وتطوير رياضة المعاقين.

* تقرير اللجنة كاملا حول الموضوع العام ملحق رقم (5) بالمضبطة .

4. في إطار تدارس اللجنة لمبادرات وأنشطة الهيئة الثقافية والرياضية والفنية والمسرحية والموسيقية والبيئية والتقنية والترويحية، التي وردت ضمن مبادرة "رعاية الشباب من الفئة العمرية، 14-25" في الخطة الاستراتيجية (2014-2016). اتضح لها الآتي:

أ. افتقار الأندية في المناطق والمدن الصغيرة لهذه الأنشطة خصوصا في فترة الاجازات المدرسية.

ب. عدم القيام بفعالية في هذه الأنشطة لتحقيق النتائج المستهدفة منها بشأن حماية الشباب من مشكلة الجنوح والسلوكيات السلبية، والعادات السيئة.

المحور الثاني: خطة الهيئة في تطبيق الاحتراف في الأندية، وأثر هذا التطبيق على المجتمع

1. تبين للجنة بحسب نتائج لقاءاتها مع ممثلي الهيئة والمتخصصين من الرياضيين عدم استكمال الهيئة لإصدار لوائح الاحتراف الخاصة بلعبة كرة القدم المتضمنة تنظيم عملية الاحتراف بجميع جوانبه.
2. ضعف المخصصات والاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال اللوائح المنظمة للاحتراف في باقي الألعاب الرياضية.
3. تبين للجنة من خلال نتائج الحلقات النقاشية مع الاتحادات الرياضية والمتخصصين وخبراء الرياضة حول نشر ثقافة الاحتراف الرياضي ودعمه، الحقائق تمثلت في الآتي:

أ. غياب الأطر التشريعية الشاملة المنظمة لعملية الاحتراف بجميع جوانبه.

ب. غياب الأطر الاقتصادية اللازمة لتطبيق مفهوم الاحتراف بما يتفق مع التطورات الدولية.

ج. تأكيد المتخصصين على أن ثقافة الاحتراف هي ثقافة متكاملة لا تقتصر على رياضة واحدة بعينها.

4. تداخل الاختصاصات بين الهيئة والمجالس الرياضية المحلية التي تنفذ الكثير من البرامج والأنشطة المحلية الخاصة بالشباب والرياضة في ظل غياب كامل لدور الهيئة. وترى اللجنة أن ذلك لا يتسق مع ما أكد عليه المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2009 في شأن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة والجهات العاملة" بأن الهيئة هي الجهاز الأعلى المختص برعاية الشباب والرياضة.
5. غياب الخطط الإعلامية المدروسة والمشروعات المعنية بالتسويق للأنشطة الرياضية، بالإضافة إلى الغياب الملحوظ للتسويق الإعلامي للرياضات الجماعية والفردية الأخرى غير كرة القدم، وتعزو اللجنة ذلك إلى الآتي:

أ. عدم تنفيذ الهيئة لنتائج دراسات الجدوى وورش العمل التي عقدتها مع الاتحادات الرياضية بشأن التسويق الإعلامي.

ب. عدم قدرة الهيئة على تحويل نظام الاحتراف من النظام الرعوي المعتمد على رعاية الحكومة إلى النظام الاقتصادي الحر، الذي يعتمد على الرعاية التجارية والدعاية والاعلان.

6. عدم وجود تقييم لتجربة احتراف اللاعب الأجنبي في الألعاب الجماعية (كرة الطائرة، كرة اليد، كرة السلة)، خاصة فيما يتعلق بدور هؤلاء اللاعبين الأجانب في تطوير مهارات اللعبة.

المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تجهيز المنشآت الرياضية لزمن الاحتراف

1. على الرغم من إصدار "القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2014 في شأن أمن المنشآت والفعاليات الرياضية" الذي يهدف إلى رفع كفاءة وتجهيز المنشآت الرياضية، إلا أنه تبين للجنة الآتي:

أ. عدم وجود معايير موحدة ومعتمدة تحدد الاحتياجات الأساسية لتجهيز المنشآت الرياضية.

ب. أن (90%) من الاتحادات لا تمتلك مرافق ومنشآت رياضية متكاملة

ج. تأخر تنفيذ المرافق الرياضية للأندية التي تمت الموافقة عليها من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ووزارة الأشغال العامة.

د. تبين للجنة من خلال زياراتها الميدانية اقتصار الأندية على اجراء الصيانة الطارئة دون الالتزام ببرامج الصيانات الدورية والوقائية.

ه. قلة الأماكن المخصصة للرياضة النسائية على الرغم ما تضمنته اللوائح المحلية على فصل أماكن ممارسة نشاط السيدات عن الرجال.

2. على الرغم من مبادرة الهيئة بشأن "إنشاء وتطوير واستكمال المنشآت الرياضية" في خطتها الاستراتيجية (2014-2016)، عبر مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالطب الرياضي، إلا أن اللجنة لاحظت وفق نتائج زياراتها الميدانية الآتي:

أ. افتقاد مركز الطب الرياضي للكادر الطبي المتخصص والمتفرغ للعمل به.

ب. عدم شمول المركز على كل أنواع العلاجات الطبيعية التي يحتاجها اللاعبون المصابون.

ج. عدم وجود برامج لاستقدام الخبرات الأجنبية اللازمة لتطوير هذا المركز.

3. تبين للجنة من خلال لقاءاتها مع ممثلي إدارة الرياضة المدرسية بوزارة التربية والتعليم الآتي:

أ. عدم وجود بيانات دقيقة حول عدد المنشآت الرياضية المدرسية المطلوبة لكل مرحلة.

ب. ضعف التنسيق بين الهيئة والجهات المعنية بالتخطيط للبرامج الرياضية في المراحل التعليمية.

ج. غياب البيانات الدقيقة حول المتطلبات المادية والكوادر البشرية اللازمة لاستكمال إنشاء وتطوير المنشآت الرياضية المدرسية.

المحور الرابع: جهود الهيئة في إعداد الكوادر الرياضية الإدارية وتهيئتها للعمل الرياضي

1. عدم وجود خطة وطنية محددة بشأن تأهيل واعداد الكوادر الرياضية، والقيادات الرياضية المواطنة، وترى اللجنة أن وجود مجموعة من القيادات الرياضية المواطنة في المؤسسات الاقليمية والدولية إنما يعبر عن جهود فردية للاتحادات الرياضية.
2. عدم التزام الهيئة بمستهدفات برامج توطين الوظائف الإدارية والفنية في مهن التدريب والإدارة الرياضية. وترى اللجنة أن السبب في ضعف توطين الوظائف الإدارية والفنية في الهيئة يعود إلى الأسباب الآتية:

أ. عدم ضم الاتحادات والأندية والجمعيات الشبابية والرياضية واللجنة الأولمبية لأحكام قانون المعاشات والتأمينات والاجتماعية، ومعاملتها كالقطاع الخاص.

ب. عدم تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 20 لسنة 2007 بشأن اجازات التفرغ الرياضي وما في حكمها.

ج. ضعف برنامج الرواتب والأجور المخصصة لدعم تعيين المدربين المواطنين.

د. ضعف البرامج التدريبية للفئات التخصصية الفنية.

ه. عدم وجود برنامج أكاديمي بديل للكوادر الرياضية بعد إغلاق تخصص التربية الرياضية في جامعة الامارات.

3. على الرغم من قيام الهيئة بنشاط "اعداد الكوادر المتخصصة في الجهات المشهرة"، ومنها الأندية الرياضية، إلا أن معظم إدارات الأندية الرياضية لا تتناسب في طبيعة عملها مع التوجهات الدولية للاحتراف في القطاع الرياضي.

المحور الخامس: دور الهيئة في استقطاب ورعاية الموهوبين الرياضيين

1. عدم وجود برنامج محدد وبمؤشرات أداء يمكن قياسها بشأن رعاية الموهوبين الرياضيين في الدولة.
2. تقوم الهيئة بإغلاق الأندية بعد الانتهاء من موسم المسابقات الرياضية، والتي تصادف فترة الاجازات المدرسية والجامعية للطلاب. مما أدى إلى عدم تمكين الطلبة والشباب من قضاء أوقات فراغهم في هذه الأندية.

المحور السادس: خطة الهيئة في تنمية الموارد المالية للأندية الرياضية

1. على الرغم من قيام الهيئة بتقديم الدعم الشهري للأندية والمقدر بـ (35) ألف درهم، بالإضافة إلى (10) آلاف درهم لكل لعبة مسجلة إلا أنه بحسب نتائج الزيارة الميدانية تبين بأن قيمة الدعم المقدمة للأندية لم تزد منذ عام (2009م). ولا تغطي مصروفاتها الشهرية الأساسية للأندية. مما نتج عنه عجز في ميزانية الأندية اضطرها للقيام ببعض الممارسات غير المناسبة لتغطية العجز في الميزانية، مثل:

أ. انسحاب أربعة أندية رياضية (نادي العربي، نادي الرمس، نادي الجزيرة الحمراء، نادي مصفوت) من مسابقة كرة القدم للدرجة الأولى لموسم 2014-2015.

ب.تقسيم المرافق الخاصة في بعض الأندية كالصالات الرياضية الى استراحات للاعبين ومساكن للمدربين توفيرا لقيمة الاستئجار.

ج. استخدام بعض الأندية للمباني الخشبية (كرفان) كسكن للعمال العاملين في النادي لتوفير قيمة الاستئجار.

د. قيام الأندية بتقليل مشاركاتها في المسابقات لبعض المراحل السنية، والانسحاب من مسابقات أخرى، واقتصارها على ألعاب محددة توفيرا للمصروفات.

ه. إلغاء الفعاليات الثقافية في مناطق دبا ومصفوت وشعم.

2. عدم قيام الهيئة بتنفيذ الأنشطة المعنية بتأهيل وتدريب مسؤولي التسويق في الأندية على الرغم من مبادرة الهيئة لتنفيذ "برنامج التسويق الرياضي".

المحور السابع: جهود الهيئة في دعم مراكز الشباب

1. على الرغم من قيام الهيئة عبر مراكز الشباب والفتيات باستقطاب (112,476) شاباً وفتاة خلال عام 2013م للاستفادة من البرامج والأنشطة التي تنظمها، إلا أن الهيئة لم تستهدف سوى (13.9%) من مجموع الشباب الاماراتي والمقدرين بنسبة (25.6%) من مجموع عدد السكان الاماراتيين في الدولة، مما يعني من وجهة نظر اللجنة أن هناك ما يقارب (86%) من مجموع الشباب الاماراتي غير مستهدفين بأنشطة وفعاليات مراكز الشباب.

2. تؤكد اللجنة على أهمية دور مراكز الشباب في رعاية واستثمار طاقاتهم وتكوين معتقدات إيجابية وبناءة بشأن الوطن. إلا أن هناك عدة إشكالات وعوائق خاصة فيما يتعلق باستثمار قدرات الشباب وتعزيز دورهم في بناء المجتمع مثل:

أ. عدم التعاون بين مراكز الشباب، والجهات المحلية المعنية بالفئات العمرية دون (15) عاما.

ب. عدم شمول مراكز الشباب ونشاطاتها لمختلف مناطق الدولة.

ج. عدم قيام الهيئة بتطوير دور مراكز الشباب وفق نتائج استطلاعات الرأي أو دراسات الجدوى.

3. تواضع الميزانية المخصصة للأنشطة الشبابية في مراكز الشباب. حيث سجلت ميزانية المراكز الشبابية خلال الأعوام (2011-2016) عجزا بلغ (65%)، وقد ترتب على ذلك التالي:

أ. عدم القدرة على زيادة أعداد مراكز الشباب وامتدادها إلى مناطق جغرافية جديدة بالدولة.

ب. ضعف البنية التحتية والأساسية لعدد من المراكز الشبابية مما أدى إلى اغلاقها.

ج. ضعف البرامج التوعوية والإعلامية والتثقيفية لمراكز الشباب.

د. عدم تأهيل وتدريب العاملين بمراكز الشباب من الإداريين والمشرفين والمتخصصين وقلة أعدادهم.

ه. عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمتطوعي الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة.

التوصيات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية:

1. إعادة صياغة مؤشرات الأداء والنتائج المستهدفة في الخطة الاستراتيجية الخاصة بالهيئة، بما يضمن وجود البنية التحتية للأندية ومراكز الشباب والمصروفات التشغيلية اللازمة خصوصا في المناطق البعيدة.
2. إصدار "قانون الرياضة" لاستكمال المنظومة التشريعية اللازمة لتنظيم مختلف أنواع الرياضات خاصة ما يتعلق منها بلوائح تنظيم الاحتراف، والعمل الإداري الرياضي، والعلاقة بين الهيئة، والمجالس الرياضية المحلية، وتنظيم عمل الأكاديميات الرياضية بالدولة وعلاقاتها بالاتحادات المعنية. وكذلك ما يتعلق بلوائح قانون المنشآت الرياضية والتفرغ الرياضي.
3. إعداد خطة وطنية محددة ببرامج وأنشطة، ومؤشرات علمية في شأن إعداد الكوادر الرياضية المواطنة، وتوطين الوظائف الإدارية والفنية في مختلف أنواع الرياضات مع التأكيد على زيادة المخصصات المالية، والرواتب والأجور وضمهم في قانون الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

4. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة لضمان تنفيذ أشمل للخطة الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الرياضية للاتحادات والأندية ورعاية الموهوبين.
5. إجراء تقييم دوري لتجربة الاحتراف في مختلف أنواع الرياضات، وتبني برامج محددة لنشر ثقافة الاحتراف الرياضي بما يضمن امتدادها إلى كل أنواع الرياضات الجماعية والفردية، وتقييم تجربة احتراف اللاعبين الأجانب في مختلف أنواع الرياضات.
6. دراسة إعادة توزيع المخصصات المالية الخاصة باتحاد كرة القدم لسد احتياجات بقية الاتحادات، لوجود موارد أخرى ساهمت في زيادة ايراداته.
7. انشاء صندوق الرياضة يشتمل على تنمية الموارد المالية لزيادة الدعم المقرر للأندية الرياضية، مثل: (وقف الرياضة، درهم الرياضة، ونسبة من عقود اللاعبين والمدربين الأجانب)، وتبني خطط لتنمية الموارد المالية لهذه الأندية خاصة ما يتعلق بدعم جهود التسويق الرياضي.
8. اعتماد إعداد تطبيق مؤشرات أداء مجالس إدارات الاتحادات، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة وتسويق برامج الاتحادات الرياضية.
9. تكامل الجهود والتنسيق الشامل بين الهيئة وكل من: اللجنة الأولمبية، ووزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والمجالس المحلية الرياضية بشأن استقطاب ورعاية الموهوبين رياضياً، وصقل مواهبهم في إطار مشروع البطل الأولمبي.
10. دعم رياضة المعاقين بما يضمن توفير بنية تحتية مناسبة وقاعدة بيانات شاملة، وإنجاز مشروع المركز الإقليمي لتأهيل واعداد الكوادر الرياضية للمعاقين.
11. إعادة دراسة احتياجات الأندية من مخصصات استهلاك الكهرباء والماء للأندية الرياضية، وضرورة مساواتهم بالتعرفة المخصصة للمواطنين.
12. مباشرة وزارة الأشغال العامة في تنفيذ المشروعات المعتمدة من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة؛ حتى تتمكن من تنفيذ أنشطتها الشبابية في مناطق الدولة.
13. تنفيذ الهدف الاستراتيجي الخاص بالمركز الطبي الرياضي، وإعداد جدول زمني للانتهاء منه.

معالي الرئيس :

شكراً ، يا إخوان ، لتكن الملاحظات على التقرير بشكل عام وليست تفصيلية لأن الإخوان سيناقشون الموضوع مع معالي الوزير ، فإذا كانت هناك ملاحظات عامة على التقرير فتوجه إلى سعادة المقرر ، هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

شكراً يا إخوان ، وشكراً لسعادة المقرر ، معالي الوزير ، قبل أن نبدأ النقاش هل تود التعقيب على التقرير ؟ تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

نعم إذا سمحت لي معالي الرئيس ، معالي الأخ الفاضل رئيس المجلس ، أيها الإخوة والأخوات ، اسمحوا لي - الآن - بالكلام عن تقرير اللجنة المنبثقة عن المجلس الموقر والتي يرأسها سعادة العضو المحترم الأخ مروان أحمد بن غليطة حول سياسة الهيئة العامة لرعاية الرياضة والشباب في تطوير الأندية ومراكز الشباب .

أود في البداية أن أشكر رئيس وأعضاء اللجنة على عملهم المتميز وأقدر كثيراً توصياتهم الواردة في هذا التقرير ، والتي تهدف – بإذن الله – إلى تحقيق كل ما نصبو إليه من أهداف وغايات في مجالات الرياضة والشباب ، ويهمني هنا أن أؤكد بصفة عامة على أننا في الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة إنما ننظر إلى الرياضة باعتبارها جزءاً مهماً من عناصر الحياة السليمة بصرف النظر عما إذا كان الهدف هو الصحة أو الترفيه أو الاستمتاع أو التنافس أو الفوز في المباريات أو حصد الميداليات ، إن نجاحنا في ذلك سيكون بالتزايد الملموس لأعداد المواطنين والمواطنات في مجال الرياضة ، سيكون – كذلك – في جعلهم ممارسين للرياضة مدى الحياة ، وكل هذا يتطلب نظرة متطورة إلى كيفية التخطيط لقطاع الرياضة وطريقة تقديمها للجمهور وسبب تشجيع أفراد المجتمع على الاجتذاب إليه ، وفي هذا الصدد فإن هناك مجالات مهمة للعمل، منها على سبيل الأمثلة لا الحصر ، تطوير البنية الرياضية الأساسية في الدولة وبناء المنشآت الرياضية المتكاملة ، نشر مفاهيم الرياضة للجميع ، تشجيع الرياضة المدرسية ، تأكيد دور الإعلام الرياضي وإطلاق حملة وطنية للتسويق الرياضي ، دعم الرياضة النسائية ، دعم مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الرياضية ، إنشاء مراكز جديرة لاستكشاف الموهوبين ، التوسع في مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الرياضية ، توفير الدعم المالي اللازم وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لدى الاتحادات والجهات الرياضية وعلى كل المستويات ، توفير الشروط اللازمة لإعداد الفرق الدولية التي تتنافس عالمياً باسم الدولة وكذلك التوسع في إنشاء مراكز الشباب وتحقيق الكفاءة والفعالية في عملها .

إنني أعبر عن سروري في أن كافة هذه المجالات واردة في تقرير اللجنة مع توصيات بضرورة توفير كافة الشروط اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة ، ونظراً للأهمية القصوى لتقرير اللجنة فقد

قامت الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة بإعداد ردود تفصيلية على الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير أضع أمامكم نسخاً منها تمهيداً لفتح باب الحوار والمناقشة مع التأكيد لكم بأنني ومع الزملاء من الهيئة على استعداد كامل للإجابة عن أي سؤال أو استفسار ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، - الآن - يبدأ النقاش ومعالي الوزير موجود والطاقم الإداري للهيئة موجودين – كذلك – وسنبدأ بسعادة الأخ مروان بن غليطة تفضل .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً معالي الرئيس ، بدايةً اسمحوا لي أن أشكر معالي الشيخ نهيان على جهوده وعلى قيادته لهذا القطاع المهم ، ونحن على يقين بالتطوير الذي سيشهده هذا القطاع في ظل قيادته ودعم حكومتنا الرشيدة ، والشكر موصول لفريق الهيئة العامة سواء الخبرات المتراكمة – معالي الرئيس – أو القيادات الشابة التي مكنت في الآونة الأخيرة لتكملة المشوار لقطاع مهم ألا وهو القطاع الرياضي، كما أشكر باسمي وباسم إخواني أعضاء اللجنة جميع أعضاء مجالس الإدارات للاتحادات والفنيين والمعنيين في الرياضة على مساهمتهم معنا في نقل هموم الرأي العام الرياضي إلى قبة المجلس وإلى فريق عمل معالي الشيخ نهيان .

معالي الرئيس ، الكل يعلم منذ عام 1971 أولت الدولة أهمية قصوى لهذا القطاع ، ومع تشكيل الوزارة والتغييرات والتعديلات والضم إلى أن وصلنا إلى مرحلة الشكل الجديد للهيئة وأهميتها في قيادة الحركة الرياضية والشبابية في الدولة ، والكل يعلم – معالي الرئيس – أن الهيئة هي السلطة الحكومية العليا المختصة برعاية قطاع الشباب والرياضة في الدولة وفقاً للمرسوم رقم (7) لسنة 2008 .

معالي الرئيس ، في تقريرنا نشكر فريق عمل الهيئة على شرحه للخطة الاستراتيجية ، لأن كل قطاع من قطاعات الدولة ارتبط بالأجندة الحكومية 2021 ونزلت من توجه الحكومة السياسات الخاصة بكل قطاع ، فلما تناقشنا مع فريق عمل الهيئة بخصوص الخطة الاستراتيجية للهيئة – معالي الرئيس – وجدنا أنها خطة طموحة ، فيها أكثر من مبادرة وأكثر من غاية وهدف استراتيجي ، لكن الملاحظ لما تنظر إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية تجد أن بعض النقاط التي وردت في الفرص والتحديات لم تعالج في البرامج الاستراتيجية الموجودة ، مثلاً ، عندما نتكلم عن فرصة وهي دعم القيادة السياسية لقطاع الشباب والرياضة والكل يعلم أن الحكومة داعمة لهذا القطاع ، ومن ثم نتكلم عن تحدي في ضعف المساندة أو قلة الموارد ، فهاتين النقطتين في التحليل

الاستراتيجي – معالي الرئيس – المفروض أن تكونا مع بعضهما البعض لتقوية الوضع الذي تحتاجه الهيئة ، كذلك – معالي الرئيس – رأينا غياب الـ (Pestal Analisys – تحليل البيئة الخارجية والمحيطة) والذي يتكلم اليوم عن التطور التكنولوجي والبيئي والقانوني ، فهذا ما تشاركنا فيه مع فريق الهيئة ، فإذا ضربت مثالين – معالي الرئيس – وإن شاء الله الشيخ نهيان يتسع صدره لسماع ذلك مني لأن هذه أمور تفصيلية لفريق عمل الهيئة ، إذا تكلمنا عن الهدف الاستراتيجي الموجود وهو تطوير القطاع الرياضي لتحقيق البطولات والإنجازات ، البرنامج الذي وضع هو الإشراف على المؤسسات الرياضية المشهرة ، ومن ثم نتكلم عن الدعم المالي وهو مؤشر صريح ، الدعم المالي للمؤسسات المشهرة ، لكن كيف يقاس معالي الرئيس ؟ يقاس بنسبة الوقت للصرف وليس لكفاءة الصرف ، إذاً اليوم مطلوب مني أن أدعم مؤسسات رياضية فالمفروض أن هدفي الاستراتيجي يقيس كفاءة المبلغ الذي أعطيته لهذه المؤسسات وليس – فقط – تاريخ صرف الشيك ، لأن الخطة الاستراتيجية مقاسة على الوقت المستغرق للصرف وليس الكفاءة المالية – معالي الرئيس - ، هذه واحدة ، مع أن الأجندة الوطنية مطالبة الهيئة بهدف استراتيجي واحد أو غاية استراتيجية واحدة وهي تحقيق 20 ميدالية في 2021 ، فإذاً أنا لدي هدف وهو تحقيق 20 ميدالية وأتكلم – فقط – عن الزمن المستغرق لدعم الأندية ، فأتوقع أن هذا المقياس لن يركب يا معالي الرئيس .

المثال الثاني : في نفس الهدف نتكلم عن شهادات التفريغ الرياضي ، والمقياس الموضوع هو عدد المعاملات وليس الأثر للتفريغ الرياضي الذي تكلم فيه سعادة الأمين العام أكثر من مرة وقال لدينا مشكلة ، فدائماً الخطط الاستراتيجية تقيس المؤشرات على نتائج وعلى أشياء محققة وليس - فقط - إجراءات نقوم بها .

المداخلة النهائية بخصوص البرامج ، يوجد في الخطة الاستراتيجية برامج طموحة عن تأهيل الكـــــــوادر وهو برنامج (ذخر) ، فيتكلم – معالي الرئيس ، معالي الوزير – عن عدد الدورات -فقط- أو الوقت المستغرق أو التقييم العام للدورة ولا يتكلم عن المخرجات ، أي نقول اليوم برنامج (ذخر) خرّج 50 قيادي ويعملون في القطاع ، إنما يتكلم عن دورات وإجراءات تقوم بها الهيئة ، أتوقع هذا كله بحاجة لتعديل في الاستراتيجية أو من الموارد المخصصة للهيئة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير نقطة الأخ مروان هي قياس المؤشرات على النتائج وليس على الإجراءات الإدارية - فقط - ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

إذا أمكن فسيجيب الأخ إبراهيم على هذا السؤال .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ إبراهيم .

سعادة / إبراهيم عبد الملك محمد أهلي : (الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للإخوة والأخوات أعضاء مجلسكم الموقر ، وشكراً لفريق العمل الذي عمل على إعداد هذا التقرير ، وأنا على يقين تام بأن حرص اللجنة على الارتقاء بالرياضة الإماراتية هو الهدف الأساسي المنشود والذي نسعى جميعاً إلى تحقيقه .

فيما يتعلق بملاحظة سعادة الأخ مروان بن غليطة عضو مجلسكم الموقر بالنسبة لتطوير القطاع الرياضي لتحقيق الإنجازات ضمن برنامج 2021 فإني أتفق معه في قضية المؤشر بأنه بالنسبة للكفاءة وليست للوقت ، الوقت – أيضاً – له دور بالنسبة لتحقيق هذا المؤشر لأننا مرتبطين بنهاية الأمر بالمؤشرات المعتمدة من قبل مجلس الوزراء الموقر ضمن تحديد أي ربع ، فلدينا أربع فترات زمنية لتحقيق أي مؤشر خلال السنة الواحدة ، إما الربع الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، الوقت هنا نحن مربوطين باعتماد هذا المؤشر من قبل الإدارات الاستراتيجية في مجلس الوزراء الموقر ، لذا نحن مرتبطين بالوقت وكنت أتفق معه في قضية أن المخرجات يجب أن تكون بحجم الإنجاز لكن علينا أن نوفق بين الوقت وبين المخرجات للمؤشر نفسه ، لذا نحن مرتبطين بعامل الوقت لأنه إذا اعتمد المؤشر بالانتهاء من هذه المبادرة في الربع الأول فعلينا أن ننهيه في الربع الأول ، لذا الوقت بالنسبة لدينا مهم .

وفيما يتعلق بالنسبة لشهادات التفريغ الرياضي فهناك مشكلة ونحن نتفق مع ما توصل إليه الإخوان في اللجنة ، نحن في الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة نعاني من مشكلة عدم تجاوب بعض الجهات مع طلبات التفرغ الرياضي أو طلبات الإجازات الرياضية بالرغم من صدور التشريع اللازم لهذا الأمر في شكل قانون الموارد البشرية للحكومة الاتحادية وقرار من مجلس الوزراء إلا أننا مازلنا نعاني من عدم تجاوب بعض المؤسسات وخاصة مؤسسات القطاع الخاص، وهذه في حد ذاتها مشكلة نعاني منها ونتفق مع ما توصلت إليه اللجنة أو ما طرحه سعادة الأخ مروان .

وبالنسبة للموضوع الثالث وهو تأهيل الكوادر البشرية ضمن برنامج ذخر ، لدينا إحصائية كاملة بعدد الخيريجين لهذا البرنامج سنوياً ، وهذا البرنامج الآن للسنة الخامسة ويعتبر واحداً من أفضل

البرامج الخاصة بتأهيل الكوادر الوطنية الشابة القادرة على تحمل المسؤولية في القطاع الشبابي ، ونأمل أن يتوسع هذا البرنامج بشكل كبير جداً بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من القطاع الشبابي خاصةً أن هناك إقبال كبير جداً ، لكن لمحدودية الإمكانيات المتاحة لهذا البرنامج فإننا نضطر في النهاية إلى اختيار مجموعة معينة وربما خلال السنة الماضية لم نستطع أن نستوعب أكثر من 30% من إجمالي الطلبات التي كانت مقدمة إلينا ، هذا برنامج واعد ومؤثر جداً وهو – حقيقة – برنامج من أنجح البرامج التي تم اعتمادها في الهيئة العامة للشباب والرياضة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ مروان - تفضل - .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر سعادة الأمين العام على رده ، وإن شاء الله كلنا ثقة بأن يكملوا المسيرة في تحقيق مؤشرات الخطة الاستراتيجية .

المداخلة الثانية – معالي الرئيس - ، اليوم الكل يشهد بتطور الرياضة في دولة الإمارات وأصبحت اليوم سلعة بتطور الدولة ودخول ممكنات جديدة ، أصبحت أكثر من مجرد لعبة تلعب سواء كرة القدم أو الطائرة ، دخل فيها المجال الاستثماري ، دخلت فيها الحقوق والالتزامات ، ودخلت فيها كثير من العوامل التي تجعلها اليوم كقطاع اقتصادي ، ومن ضمن الأمور التي رأيتها في موقع الهيئة هو توجه الهيئة ليكون للرياضة مردود تجاري ، فمن ضمن الأمور التي ناقشناها في اللجنة مع المختصين أن عدم وجود إطار تشريعي رياضي كامل وهو القانون الرياضي يساهم في النهضة التي تمت ، فاليوم العلاقة بين النادي واللاعب والعلاقة بين المدرب واللاعب وبين الإداري واللاعب والعلاقة بين الشركات الراعية والعلامات التجارية ، كلها تدخل في منظومة اقتصادية ، فالرأي العام والمختصين يقولون بضرورة وجود تأطير قانوني شامل للرياضة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، فمنذ فترة في المجلس الوطني ناقشنا قانون المنشآت الرياضية وكان مفصلاً للمنشآت الرياضية بأبوابه وأين تجلس الناس وأين المخارج والأمن ، فضروري أن يكون لدينا قانون رياضي شامل يشمل هذه المنظومة كلها للطفرة الحاصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة والقطاع الذي تصبو إليه الحكومة ، أتمنى أن يكون هذا القانون موجود لدى الهيئة بحيث يغطي جميع الجوانب ، وقد تكلمنا – فقط – عن التفريغ الرياضي – معالي الرئيس – ومعالي الأمين العام يتفق معنا بأن هناك إشكالية لأنه ليس هناك إلزام ، لكن لو ننظر إلى قانون الخدمة الوطنية فقد ألزم كل المؤسسات أن تفرغ كل موظفيها بنسبة معينة ، فأتوقع قانون شامل

لهذه الجزئية وقانون شامل للتعويضات وقانون شامل للعلاقة التجارية الموجودة اليوم والتي تقوم عليها الحركة الرياضية سيساهم في النهضة والجهود التي تبذلها الهيئة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مروان ، معالي الوزير بالنسبة للنقطة التي أشار إليها الأخ مروان وهي تقدم الرياضة وارتباطها بالعديد من المناحي الاقتصادية والإدارية يتطلب إصدار قانون ينظم هذا العمل في إطار مؤسساتي ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

سيرد الأخ إبراهيم على هذا الاستفسار .

معالي الرئيس :

تفضل أخ إبراهيم .

سعادة / إبراهيم عبد الملك محمد أهلي : (الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، أتفق مع طرح الأخ مروان بأهمية وجود قانون رياضي شامل ينظم الحركة الرياضية على مستوى الدولة وينظم – أيضاً – علاقة المؤسسات الرياضية المختلفة ، نوقش هذا الأمر – حقيقة – ربما قبل أربع سنوات في مجلس إدارة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ، هل الجو - الآن - مهيأ لدينا في الرياضة الإماراتية لوجود قانون رياضي ينظم العلاقة بين كل الأطراف ؟ وكان رأي المجلس أن الأمر مازال لم يحن وقته لأن وجود قانون معناه أن هناك التزامات مالية تترتب على أطراف محددة وهذه الأطراف إذا لم تستطع أن توفر هذه الاعتمادات المالية يمكن أن تخلق لنا إشكالية ، وإشكالية مقرونة بقانون موجود وبالتالي ربما أن تنقل إلى المحاكم وبالتالي يلزم الدولة بالتزامات مالية نحن في غنى عنها ، لكن إذا كان مجلسكم الموقر يرى أن هذا القانون مهم للمرحلة القادمة فلا مانع لدينا من البدء من - الآن - في إعداد هذا القانون، ونأمل – إن شاء الله – أن ننتهي منه خلال فترة قصيرة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل - الآن - إلى سعادة سلطان سيف السماحي .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

شكراً معاليك ، أنا أود أن أبدأ من النقطة التي انتهى بها سعادة الأمين العام بشأن القانون الرياضي وأيضاً الاستثمار في الوضع الاقتصادي في الدولة .

تتمتع دولة الإمارات باقتصاد يؤهلها لتنويع الاستثمارات التجارية فيها بشتى أنواعها ومنها الرياضة ، ولكن من وجهة نظري أرى بأن الهيئة لم تستثمر الوضع الاقتصادي بالدولة لصالح الاحتراف وتحويله من النظام الرعوي المعتمد على رعاية الحكومة إلى النظام الاقتصادي الذي يعتمد على الرعاية التجارية والدعاية والإعلان .

السؤال الأول هو : ما هي الخطة الزمنية للهيئة حول تطوير الاستثمار التجاري في الأندية وخصوصاً المحترفة ؟ .

السؤال الثاني : ما هي المحاور الأساسية لهذه الخطة ؟ .

ولدي مداخلة أخرى معاليكم بعد الإجابة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ إبراهيم .

سعادة / إبراهيم عبد الملك محمد أهلي – الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة -

شكراً معالي الرئيس ، فيما يتعلق بمسألة هل لدينا خطة للرعاية والتسويق ، فعلاً نحن في الهيئة في البداية كنا قد تركنا الأمر للاتحادات الرياضية المعنية لأن تقوم بتسويق رياضتها ونحن نعلم جميعاً أن الرياضة - الآن - أصبحت كسلعة وأنا أتفق مع سعادة الأخ العضو في هذا الجانب وأن الرياضة أصبحت كمنتج ، والمنتج يجب تهيئته بالشكل الصحيح حتى نستطيع أن نسوقه .

فيما يتعلق بالرياضة الاحترافية وكتسويق فالأمر متروك للأندية الرياضية ، فالأندية الرياضية المحترفة بحكم القانون تحولت إلى الشركات ، والشركات نحن كجهة حكومية لا علاقة لنا بها إلا من خلال الإطار التشريعي لإنشاء هذه الشركات ، أما فيما يتعلق بإدارة هذه الشركات فهذا يرجع إلى صلب اختصاص الشركة ومجلس إدارة الشركة في الأندية الرياضية المختلفة فبالتالي هذا يخرج عن نطاق اختصاص الهيئة في هذا الجانب .

أما بالنسبة لموضوع التسويق الرياضي فنحن نتفق مع الأمر أن لدينا ضعف في جانب التسويق الرياضي وعدم استغلال الوضع الاقتصادي المزدهر والحمد لله في الدولة والسبب يرجع إلى عدة عوامل أهمها أن التسويق بالنسبة لأنشطة الاتحادات الرياضية والأندية الرياضية يعتمد على البنى التحتية ، نحن اليوم في كل أو معظم اتحاداتنا الرياضية تشتكي من عدم وجود منشأة خاصة بها ، المنشأة هي أول عنصر في تسويق المنتج نفسه بالإضافة إلى عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة قادرة على أن تتواصل مع السوق المحلي وتعرض منتجها وتستقطب شركات راعية لمسابقاتنا المختلفة ، هناك بعض الجهود – حقيقة – لبعض الاتحادات الرياضية واستطاعت أن تستقطب موارد مالية جيدة لكن هناك – أيضاً – البعض الآخر – وهم الأغلبية – معتمدة على الدعم

الحكومي في سبيل تطوير وإقامة واستمرارية نشاطها ، قبل أربعة أشهر عقدنا اجتماعاً رسمياً مع العديد من الاتحادات الرياضية للتغلب على هذه المشكلة ، وهناك مقترح قيد الدراسة بأن تقوم الهيئة بالتسويق الجماعي لنشاطين مختلفين ، نشاط الألعاب الجماعية غير كرة القدم ، ونشاط الألعاب الفردية ، النشاطين المختلفين نأمل – إن شاء الله – أن هناك شركة متخصصة تم تكليفها بهذا الأمر وأن نصل إلى نتائج جيدة ، وبالرغم من أن – حقيقة – بعض التجارب التي نفتخر بها مثل هناك اتحاد حديث استطاع أن يحقق مردود مالي خمسة أضعاف الدعم المقدم له من قبل الهيئة العامة للشباب والرياضة ، أي أن دور القائمين على هذه الاتحادات هو دور مهم جداً في السعي للوصول إلى السوق المحلي والحصول – أيضاً – على رعايات خاصة لنشاطها وعدم الاعتماد على الدعم الحكومي لهذه الاتحادات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، - التعقيب الثاني - أخ سلطان تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

شكراً معاليك ، تطرق سعادة الأمين العام إلى ضعف الإمكانيات في التسويق الرياضي ، لو نعود بالزمن – وربما تخونني الذاكرة – إلى عشر سنوات وربما قبل ذلك ، كانت هناك ندوة رياضية بحضور سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وطرح في هذه الندوة الرياضية والأمين العام هو من طرح السؤال وكانت وزارة الرياضة والشباب هي من يشرف على الرياضة في دولة الإمارات ، وتم من خلال هذه التوصيات في الندوة النقاشية والسؤال الموجه من سعادة الأمين العام إلى سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد دراسة هذه التوصيات والعمل بها إلى تحويل دور الوزارة إلى هيئة لكي تكون هيئة مستقلة بتشريعها وقانونها في تنظيم العملية المالية وزيادة الموارد المالية المخصصة للرياضة ، لا يعقل اليوم – معاليكم – أن الهيئة دخلها السنوي لا يزيد عن أربعة ملايين ونصف درهماً ، وهذا غير مقبول – سعادة الأمين العام - ، نحن كنا نتمنى خلال السنوات السابقة أن دور الهيئة في وضع التشريع والقانون في جميع الجوانب سواء الاحتراف أو التسويق وأيضاً إيجاد شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والشركات الوطنية والقطاعات المصرفية والجهود الجماعية في التسويق الرياضي بشكل أكبر وأشمل ، لما كنا نواجه هذه المشكلة التي صارت مع الاتحادات في التسويق أو الجهود الفردية ، نحن لا نقبلها ، اليوم – طال عمرك – الرياضة أصبحت احترافية ، وهدف الدولة والقيادة بأن نكون في الواجهة الرياضية العالمية ، فاليوم مطلب رئيسي في عملية الرياضة هو التسويق والموارد المالية ، أنا أتمنى من سعادة الأمين العام أن هذه الفترة الزمنية التي تأخرت لا نريدها

على شكل وعود واجتماعات بل نريدها – كما طالب هو في الندوة الرياضية المفتوحة قبل عشر سنوات أو أكثر – بأن تكون الهيئة أو دور وزارة الشباب والرياضة في السابق دور ريادي قانوني تسويقي رياضي يضع الدولة على الخارطة العالمية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سلطان ، - الآن - ننتقل إلى سعادة الدكتورة منى البحر - تفضلي - .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكراً معالي الرئيس ، في البداية أود أن أرحب بسمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وبجميع الطاقم من الإخوان المرافقين له ، في الحقيقة أنا أود أن أركز على نقطة بالنسبة لي أعتقد أنها جداً مهمة وهي الأنشطة الثقافية والاجتماعية في النوادي الرياضية ، اسم الهيئة هو الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ابتدأ وقدم رعاية الشباب قبل الرياضة ولكن عندما ننظر إلى واقع أنديتنا الرياضية نجد أنها معنية بالرياضة وفقط الرياضة ومغفلة بشكل كبير الجانب الثقافي والاجتماعي، وكلنا نعلم – معالي الرئيس ، معالي الوزير – أن اليوم حتى ننمي الشباب تنمية متكاملة بشكل صحي وبشكل ثقافي واجتماعي يجب أن تكون الرعاية ذات نظرة شمولية وأن الرياضة لا تكفي – فقط – من أجل تنمية الشباب ، ونلاحظ أن – سابقاً – عندما اهتمت هذه النوادي مثل نادي الأهلي بهذا الجانب خرج لدينا المسرح والمسرح التجريبي ورأينا كثيراً من المواهب سواء كانت في كتابة النص المسرحي أو في الديكور أو في التمثيل أو في أمور كثيرة ، واستطاعت – صراحة – الإمارات أن تحرز مجموعة من الجوائز في مهرجانات المسرح التجريبي سواء كان في الوطن العربي أو في خارج الوطن العربي ، ولكن فجأة أصبح هذا ينتهي أو يتلاشى واليوم لا نرى أي شكل من أشكال الأنشطة الثقافية ، معالي الرئيس ، ربما نحن عانينا في المرحلة الأخيرة من عملية الاستقطاب الفكري لكثير من الشباب وأتصور أن هذه العملية نجحت لأن الساحة كانت خالية في هذا الجانب فليس هناك البرامج التي يمكن أن تستقطب الشباب ، ليس كل الشباب همهم الوحيد هو الرياضة ورغبتهم الوحيدة هي الرياضة ، نعم الرياضة مهمة للتنمية الجسدية ولكن هناك تنمية فكرية وهناك تنمية روحية وهناك تنمية ثقافية ، فأين هذه الجوانب ؟ إذا كنا نتطلع اليوم إلى أن يكون لدينا جيل أو لدينا مخرجات من هؤلاء الشباب ليكونوا قادرين - فعلاً – على التمتع بصحة متكاملة وتعمل وتدفع بعملية التنمية فيجب أن نراعي كل هذه الجوانب وليس -فقط- الجانب الرياضي ، فاليوم عندما نرى أنشطة الهيئة العامة للشباب والرياضة فإننا نرى أن كل الأنشطة تركزت إما في فترة الصيف أو في فترة الإجازات ، وهي دائماً ما تكون مؤقتة ، الآن نحن نحتاج إلى هذه الرعاية أن تكون على طول السنة وليست مركزة في مواسم معينة خاصة أن

معظم هؤلاء الشباب من يستغل هذه الإجازات للخروج في إجازات خارج الدولة وليس في داخلها فلمن تكون هذه البرامج ؟ أرجو أن أرى ما هي خطة الهيئة في هذا المجال ومتى سنخرج من هذه المسألة حتى نحل هذه الإشكالية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ، الدكتورة منى تطرح موضوع دور الأندية في التنمية الثقافية وفي إعداد الشباب وتحصينهم في هذه الناحية تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر الأخت الفاضلة منى البحر وهذا ليس بغريب عليها حرصها على الشأن الثقافي بسبب معرفتي بها من خلال عملنا في الجامعة وأشكرها جزيل الشكر ، وأود أن أؤكد للأخت منى أننا انتهينا أو قريباً سننتهي من استراتيجية شاملة من خلال وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع للاستفادة القصوى من مراكز الشباب والمراكز الثقافية في جميع مناطق الدولة وستكون هناك أنشطة مستمرة لاستقطاب الشباب ، وأيضاً لإتاحة الفرص أمام الشباب والمبدعين والمفكرين والكتاب والشعراء والمسرحيين في إظهار مواهبهم ، وستحتضن الوزارة هؤلاء الموهوبين وستوفر لهم كل ما يلزم – إن شاء الله – وهذا من ضمن خطتنا ، وأخذنا في بداية الأمر كمرحلة تجريبية التي نريد أن نشارك جميع فئات المجتمع في محل خصوصيته أيضاً، أخذنا المنطقة الغربية ودرسناها كاملاً ، درسنا مشاكل الشباب ومشاكل الكبار ووضعنا خطة قدمت لصاحب السمو الأخ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان – ممثل الحاكم في المنطقة الغربية ، وضعنا الميزانية لتنفيذها ولكن في نفس الوقت قمنا بمسح كامل للمراكز الثقافية في الإمارات وحصرنا ما هو مطلوب وما هو النقص فيها لتنشيطها على مدار السنة ، وأنا أوافق الأخت منى أنه إذا أردنا أن نحدث نقلة ثقافية نوعية في الإمارات فلن نصل إليها إذا كنا معتمدين – فقط – على مواسم أو مناسبات خاصة ، فأنا أشكر صاحب السمو الأخ الشيخ منصور بن زايد آل نهيان - نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير شؤون الرئاسة على موافقته على توفير الموارد المطلوبة للقيام بهذه العملية ، وشاركنا فيها الشباب حيث يقومون بدراسات واقتراحات ، شاركنا مختلف فعاليات المجتمع ، وأنا شخصياً اجتمعت بالكتاب والمثقفين وأخذنا آراءهم ومقترحاتهم ووضعت من ضمن الخطة الاستراتيجية لتنشيط مراكز الثقافة وجعل الثقافة بكل ما تعنيه الكلمة جزء أساسي في الحياة في الإمارات ليشارك فيه جميع فئات المجتمع ، وإن شاء الله سنتواصل مع الأخت منى ومع مجلسكم الموقر لإطلاعهم على هذه الاستراتيجية عند الانتهاء منها ، ولا نستغني

عن آرائكم وتوجيهاتكم السديدة ، ونحن - شاء الله - ندرك أن الرياضة هي جزء والمجتمع يقوم على منظومة متكاملة من الثقافة والرياضة وأمور أخرى ونحن نأمل أن يشارك الجميع في هذا الشأن ، وكذلك نريد أن تكون هذه الأنشطة في جميع أماكن الدولة وليست مقتصرة على المدن الكبيرة إنما في جميع الأماكن سواء في البر أو البحر أو الجبال أو السهول ، وإن شاء الله تكون هناك خطة متكاملة تفي بالغرض وتكون على مستوى يخلق نقلة نوعية في إثراء دولة الإمارات بهذه الأنشطة، وأيضاً يجب أن لا ننسى دور المؤسسات المحلية في الشارقة مثل المهرجان السنوي للمسرحيين ومهرجانات الشعراء ، وهناك أنشطة قائمة ولكن نحن من خلال هذه الدراسة شاركنا المؤسسات المحلية والجهات الأخرى ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الدكتورة منى تعقيب أخير تفضلي .

سعادة / د. منى جمعة البحر :تنقل الى الصفحة التالية

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير سمو الشيخ نهيان وأنا على يقين من أنك ستخلق بصمة متميزة لأنني عرفتك وعملت معك وأعرف أنك متميز وتحب التميز ، أتمنى لكم كل التوفيق في هذا الجانب ، وأتمنى – أيضاً كمداخلة أخيرة – أن نهتم – أيضاً – بالمناطق التعليمية ومحاولة إشراك المناطق التعليمية وبالذات المدارس ، هناك قطاع كبير من الشباب المتميز والإبداعات المتميزة ، كان لديكم الأولمبياد المدرسية ولكن لا أعرف ماذا حدث له هل توقف أم مازال مستمر ، هذه مسألة إيجابية نتمنى الاستثمار في هذا الشيء والاستثمار في الجانب الثقافي – أيضاً – وليس – فقط – الرياضي ، وشكراً لجهودكم بارك الله فيكم .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة ، وننتقل الآن إلى سعادة الأخ فيصل الطنيجي تفضل .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير سمو الشيخ نهيان ، في الحقيقة في البداية أحب أن أبدأ بمسألة المرافق والمنشآت ، كما يعرف الجميع تعاني غالبية أندية الدرجة الأولى من عدم وجود بنية تحتية ومرافق ومنشآت تتوافق مع شروط دوري المحترفين بالإضافة إلى أن الهيئة لا تملك ملعباً رئيسياً متكامل الشروط بحيث يخدم الأندية القريبة منه رغم وجود مبادرات الهيئة لإنشاء مجمعات رياضية لهذا الغرض . سؤالي - معالي الرئيس - : متى سيتم تنفيذ المنشآت التي اعتمدت الهيئة على إنشائها في خططها الاستراتيجية 2014-2016 ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة الأخ العضو ، نود أن نؤكد – كما ذكرت – أن لدينا خطة ونتواصل مع وزارة الأشغال لاستكمال المنشآت القائمة والجديدة منها لإدراكنا بأهمية هذه المنشآت لتلبية احتياجات قطاع كبير وهو قطاع الشباب في الإمارات ، وأنا – إن شاء الله – على تواصل مع الإخوان في وزارة الأشغال لإنشاء هذه المنشآت ولكن في نفس الوقت هناك منشآت على مستوى عالمي لمختلف الرياضات في مناطق الدولة سواء كان للسباحة أو للرياضة والمدرجات ، وأنا أوافق على أن هناك نقص في بعض المناطق وبعض الأندية والمراكز – وإن شاء الله – ستتوفر الموارد المالية لاستكمالها بتواصلنا مع وزارة المالية ومع وزارة الأشغال ، وهناك تفهم للقيام والعمل على إنشاء هذه المنشآت التي تحتاجها المناطق المختلفة في الدولة ، والأخ إبراهيم سيشرح نقطة معينة .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ إبراهيم .

سعادة / إبراهيم عبد الملك محمد أهلي : (الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، هناك الآن مشروع مجمع رياضي في الفجيرة تم وضع حجر الأساس له وشارك فيه صاحب السمو الحاكم مع معالي سمو الشيخ نهيان ، وهذا المشروع مشكل من مجمع صالة متعددة الأغراض بالإضافة إلى مركز شبابي ومقر للهيئة العامة للشباب والرياضة في منطقة الفجيرة كمرحلة أولى ، والمرحلة الثانية مسبح أولمبي ، والمرحلة الثالثة كبيت شباب ، المشروع تم وضع حجر الأساس له – والحمد لله – وقد وصلت نسبة الإنجاز به إلى حوالي 22% أو 23% كتنفيذ ، نفس هذا المشروع سيطرح في عام 2015 في إمارة رأس الخيمة ومن المتوقع بعد حوالي 4 أو 5 أشهر أن يبدأ العمل بهذا المشروع وهو صورة طبق الأصل للمجمع الرياضي في الفجيرة ، ومع وزارة الأشغال لدينا مشروع لصالة رياضية ومسبح لكل مراكز الفتيات السبع على مستوى الدولة – أيضاً - ، لدينا مشروعين لصالة رياضية للألعاب الجماعية وصالة رياضية للألعاب الفردية في إمارة دبي ، وتم تخصيص الموقع قبل حوالي أسبوع من قبل بلدية دبي ، لدينا مشروع مضمار ألعاب القوى في مركز شباب الشارقة ومن المتوقع – إن شاء الله – أن يكون ضمن مشاريع عام 2015 ، لدينا خطة طموحة مع وزارة الأشغال لاستكمال

البنى التحتية وفق الخطة التي تم وضعها – تقريباً – قبل حوالي ست سنوات وفقاً للاحتياجات الفعلية للقطاع الرياضي في الدولة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ فيصل هل هناك تعقيب ؟ تفضل .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الوزير على إتاحة الفرصة لمعرفة معلومات حول إنشاء المجمعات الرياضية .

مداخلتي الثانية هي حول انسحاب أندية الدرجة الأولى في الدولة ، ما تم تداوله ونقاشه في وسائل الإعلام حول انسحاب بعض الأندية الرياضية في دوري الدرجة الأولى يوجب على الهيئة الوقوف على الأسباب ومعالجتها بشكل جذري ، فمن ضمن ما تم تناوله في اللجنة خلال زياراتها الميدانية بأن هذه الأندية اضطرت إلى الاقتراض لتغطية المصروفات التشغيلية للأنشطة الرياضية وتغطية عجز ميزانياتها ، ولدي سؤالين حول هذا الأمر هما : ما هي الإجراءات التي قامت بها الهيئة لحل هذه الإشكاليات بشكل جذري .

ثانيا : ما الذي ستقوم به الهيئة لرفع قيمة الدعم المقدم للأندية ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

معالي الوزير الأخ فيص يسأل عن أسباب انسحاب عدة أندية من دوري الدرجة الأولى ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكرا معالي الرئيس ، صحيح ، لقد تم انسحاب بعض الأندية من الدوري والأسباب معروفة وهي شح الموارد المالية وعدم قدرتهم على التنافس ضمن دوري الدرجة الأولى ، ونحن على اتصال مع وزارة المالية لمساعدة الأندية التي ليس لها دخل من خارج الأندية ... معالي الرئيس ، أرجو لفت نظر الإخوة الضيوف بعدم الحديث أثناء الجلسة .

معالي الرئيس :

الإخوة الضيوف لو سمحتم من فضلكم عدم الحديث أثناء انعقاد الجلسة ، فهذا ممنوع ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

فالحقيقة ليس لدينا جواب على هذا الموضوع غير أننا نقوم بجهود مكثفة لتوفير الدعم المالي الذي نرى أنه ضروري جدا لتمكين هذه الأندية للمشاركة ، ونحن في دولة يجب أن تكون فيها كل

الأندية لديها القدرة لأن تشارك ، وأن تقوم بتوفير ما يلزم للمشاركة سواء كان ذلك في الدوري العام الرياضي لكرة القدم أو في الألعاب الأخرى ، فإن شاء الله نتوصل إلى اتفاق مع الإخوة في وزارة المالية بشأن هذا الموضوع ، هل لديك شيء يا أخ ابراهيم لإضافته ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل أخ ابراهيم .

سعادة / ابراهيم عبدالملك محمد أهلي : (الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكرا معالي الرئيس ، حقيقة نحن مدركين تماما لمدى معاناة بعض الأندية الرياضية نتيجة لشح الموارد المالية ، وكان هناك توجيهات من معالي سمو الشيخ نهيان بإعداد دراسة كاملة عن احتياجات هذه الأندية ، وقد تم إعداد هذه الدراسة ، وتم عرض هذه الدراسة بتوجيهات معالي الرئيس - أيضا - على مجلس إدارة الهيئة ، والآن الدراسة متروكة للجهات الرسمية في الدولة للنظر فيها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، قبل أن أبدأ مداخلتي - معالي الرئيس - أود أن أتقدم بشكري وتقديري لمعالي سمو الشيخ نهيان بن مبارك " حفظه الله " ، وندعو الله أن يحفظه ويديمه ، فهو قدوة لنا في التواضع ومثال الخلق الكريم لنا جميعا ، كذلك تحياتي وتقديري لفريق العمل في الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة .

معالي الرئيس ، قانون الهيئة حدد في أهدافه أربع أهداف أذكر منها هدفين :

الهدف الأول : نشر الثقافة الرياضية والارتقاء بالمستوى الرياضي للأفراد والمؤسسات لأرقى المعايير الدولية .

الهدف الثاني : تعزيز الهوية الوطنية واستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب واكتشاف وتنمية مهاراتهم وغرس روح الانتماء والعمل التطوعي لديهم .

هذه اختصاصات أو أهداف الهيئة التي صدرت بالمرسوم لقانون الهيئة .

ثانيا : الهيئة وضعت لها استراتيجية عامة ومن ضمن هدف رقم (1) : نشر الثقافة الرياضية المجتمعية " الرياضة أسلوب حياة " .

معالي الرئيس ، إننا نعيش في عصر الانفجار المعلوماتي ، وان لدينا أندية ومراكز للشباب في جميع أنحاء الدولة وفي بعض مناطق من أنحاء الدولة لها واقع وهو مختلف تماما ، وهذه الأندية

والمراكز غير متاحة للجميع ، فقد أصبحت هذه المراكز وهذه الأندية - معالي الرئيس ، معالي سمو الشيخ نهيان - غير متاحة للجميع وإنما هي مقصورة على منتسبي هذه الأندية فقط ، كما أن هذه المراكز - أي مراكز الشباب - هي الأخرى لم يعد لها دور في خدمة المجتمع ، إنما هي موجودة كبناء ولكن لا تؤدي أي نشاط أو لم يستفد منها حيث انها تمثل جميع شرائحها ، وهي شبة معطلة وغائبة ، كما ان الأندية الرياضية - معالي الرئيس - لها اختصاصات رياضية واجتماعية وثقافية ، ففي إنشاء الأندية اختصاص ثقافة ، رياضة واجتماعية ، لكن هذه الأندية - معالي الرئيس - تخلت عن الجانب الثقافي والاجتماعي ، ولم يبق فيها إلا بعض الرياضات المحددة ، بل إنه في بعض الأندية لا يوجد فيها إلا كرة القدم فقط ، وهي لا توفر للمجتمع أي جذب بل أبوابها مغلقة ومعزولة عن المجتمع حيث لا يتوفر بها أي من مقومات التشجيع والجذب لعدم توفر الإمكانيات فيها من صالات وملاعب ، وأن هذا الواقع - معالي الرئيس - لهذه الأندية لا يتناسب مع عمر دولتنا ومع مكانة دولتنا ومع المستوى الذي حققناه سواء على مستوى النهضة أو على مستوى المكانة العالمية ، وأرجو يا معالي الرئيس أن تأذن لنا أن يعاد عرض الفيديو لأننا كلجنة حرصنا ان نعرض هذا الشريط حتى يكون نقلنا للمجلس الموقر والحكومة الموقرة الواقع الموجود ، وبالتالي أنا أرجو من معاليك بعد هذه المداخلة عرض هذا الشريط لأن سمو الشيخ نهيان عندما عرض الشريط لم يكن موجودا ، فأرجو أن يعاد عرضه حتى يرى واقع الأندية من حيث البنية التحتية وعدم توفرها وعدم صلاحيتها لجذب أي محتاج لهذه الأندية من المرافق ، وكذلك - معالي الرئيس - الكثير من آبائنا أو أبناءنا أو الأطفال أو الأسر تريد أن تزاول بعض النشاطات داخل هذه الأندية ولكن هذه الأندية لا تتناسب لذلك ، وبالتالي فالبديل هو الأماكن الأخرى ، فلا للعنصر النسائي ولا لعنصر الآباء ولا للعنصر الشبابي ، فهذه المؤسسات المنتشرة في مناطق الدولة غير مستثمرة ، فالمؤسسات موجودة والدولة قامت ببنائها وتصرف عليها الأموال ولكنها غير مستثمرة ولا يستفاد منها ولا تحقق أهدافها .

إن هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع - معالي الرئيس - لا يتوفر لها كل مستلزمات النوادي والمراكز بشكل تغري أفراد المجتمع للتوجه إلى هذه الأندية ، وخاصة أن الشباب لا يلتحق بها لبناء أجسامهم وعقولهم وفكرهم وتحصينهم من الأفكار الضالة والسلوكيات الفاسدة ، ونحن أمام مواجهة شديدة وأمام تحدي كبير للحفاظ على ابنائنا من هذه المفاسد وخاصة أن البديل لهذه المؤسسات إذا لم يدخل إليها الأبناء والآباء هي أماكن تهدم الأخلاق وتهدم الانتماء لهذا الوطن ، ولذلك فسؤالي هو :

لماذا تخلت الهيئة عن دورها الذي حدد لها في أهدافها والذي حددته هي نفسها في استراتيجيتها في بناء وتحقيق هذا الدور لحماية المواطنين وتحقيق أهدافهم ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

بالنسبة للفيلم الإخوان شاهدوه ، وهو ليس به شرح كثير ، وهم يعرفون هذه الأمور ، ومن المؤكد أن لديهم تقارير عن أن هناك أندية في الدولة تعاني بعض مراكزها من نقص في الخدمات وتهالك في الأبنية ، معالي الوزير ، سؤال الأخ أحمد الأعماش أنه توجد أندية ومراكز شباب ولكن هناك نقاط سلبية منها عدم فتح هذه الأندية لأكبر عدد من المواطنين وعدم تفعيل مراكز الشباب والتركيز فقط على الرياضة ، وعدم وجود تأطير لأنشطة العنصر النسائي وكبار السن في هذه الأندية والمراكز ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

أشكر الأخ الفاضل على كلماته المعبرة والصادقة ، وأبادله التقدير والاحترام .

أنا لست بحاجة لمشاهدة الشريط لأنني زرت جميع الأندية وقمت بنفسي بالاطلاع على احتياجات هذه الأندية والأنشطة التي يقومون بها ، وأيضا كما ذكر الأمين العام فقد طلبت منهم بإعداد دراسة مستفيضة حول هذا الموضوع ، وقد اتصلنا بالأندية ليبعثوا لنا مقترحاتهم واحتياجاتهم ، لذلك فقد تم دراسة جميع هذه الأمور والانتهاء منها ، فنحن على إدراك ومعرفة تامة باحتياجات هذه الأندية ونعمل جادين على توفير ما يلزم لتنشيط ليس فقط الرياضة وإنما العمل المجتمعي ومشاركة المجتمع في هذه الأندية بحيث تكون مراكز إشعاع وتنوير وجذب للفئات المختلفة في المجتمع ، وأن تكون الأنشطة مستمرة في هذه المراكز ، وكما ذكرت الآن سننتهي من دراسة مستفيضة لوضع خطة للتنشيط الثقافي في الإمارات ، وسواء كانت الهيئة أو الوزارة التي نعمل بها فالهدف في النهاية هو خدمة المجتمع وخدمة وطننا العزيز ، وتنشيط الفعاليات والأخذ بيد الموهوبين ودعمهم في كل المجالات ، وإن شاء الله عندما ننتهي من هذا التقرير سيعرض على مجلسكم الموقر وعلى الإخوة الأفاضل الأعضاء لإبداء الرأي ، ونحن نتعشم في قيادتنا الحكيمة في توفير ما يلزم لرفع جاهزية هذه المؤسسات لما لها من أهمية قصوى في إثراء النشاط الثقافي والرياضي الذي يكمل بعضه بعضا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ أحمد الأعماش ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير سمو الشيخ نهيان ، إن ثنائي له هو حق وواجب علينا وهو يستحق أكثر من ذلك .

معالي الرئيس ، مجلس الوزراء الموقر بناء على توصيات المجلس الوطني الاتحادي في الفصل السابق في عام 2008 و عام 2009م وافق على توصيات أود الإشارة إلى توصيتين منهم تتعلق بموضوعنا الذي نناقشه وهما :

أولا : دعم رياضة المرأة وإنشاء مراكز تدريب بمعايير عالمية متخصصة لرياضة المرأة في كل إمارة تعمل على تطوير وصقل القدرات لدى المرأة وتشجيعها للإنخراط في الرياضات المختلفة واعداد مدرسات التربية الرياضية ، بالإضافة إلى ذلك الوزارة والهيئة أن تعمل على نشر الوعي المجتمعي في كل شرائح المجتمع بأهمية رياضة المرأة بما لا يتعارض مع القيم والعادات والدين من خلال التعاون مع مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام والمراكز والجمعيات والأندية النسائية لتوفير البيئة المناسبة للمرأة لتشجيعها على ممارسة الرياضة ونشر الوعي الرياضي والصحي ، هذه التوصية - معالي الرئيس - صدرت من المجلس الوطني الاتحادي ووافق عليها مجلس الوزراء الموقر.

التوصية الثانية : تأسيس اتحاد للجمعيات الشبابية يقوم بتنسيق الأنشطة والبرامج بين الجمعيات مثل جمعية كشافة الإمارات وجمعية مرشدات الإمارات ، وجمعية بيوت الشباب ، وجمعية المطوعين ، وجمعية الهواة ، وإنشاء بيوت للشباب في كافة إمارات الدولة مع تقديم الدعم المالي لها ، أيضا - معالي الرئيس - هذه التوصية وافق عليها مجلس الوزراء الموقر .

ثانيا : معالي الرئيس القيادة الرشيدة " الله يحفظهم جميعا " تعمل على استعادة المواطن ، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء أعلن في القمة الحكومية أن " الابتكار والازدهار همم لا تعرف الانكسار " ، ونحن نتمنى أن يكون هذا هو المواطن والشاب الذي ينشأ لخدمة مستقبله ، وهو ثروة المستقبل الذي لا يعرف الانكسار بإذن الله .

معالي الرئيس ، إن الابتكار يرتبط بالعديد من المتغيرات مثل التحسين وبناء الشخصية وخاصة الجانب البدني والنشاط المجتمعي ، وإن المناسبات الرياضية والثقافية كلها تنبع من الابتكار ، والابتكار ليس بعيد عن بناء الأجسام أو عن تحقيق الأمنيات والطموحات سواء كانت رياضية تتحقق من خلال الأجساد أو كانت ثقافية تتحقق من خلال الفكر والعقل ، فبالتالي نحن بحاجة لتحقيق وممارسة الابتكار وذلك من خلال الوظائف الجسدية في التوفيق الرياضي .

معالي الرئيس ، إن قضايا الشباب تعددت وتنوعت بسبب الطفرة الكبيرة ، ولكن نستطيع أن نقف بشكل كامل أمام متطلبات المجتمع بجميع شرائحه ، فالشباب والشابات والآباء والأمهات ينظرون

لنا وللقيادة الرشيدة بأن تفتح هذه الأندية وهذه المراكز حتى تكون المنبع أو المكان الثاني بعد البيوت لمزاولة الأفكار وللحفاظ على الأبناء من الانحراف والضياع في الأماكن البديلة .

معالي الرئيس ، إننا نحن كأبناء المجتمع نطالب بأن نشترك جميعا ونضع يدنا بيد القيادة من خلال وزارة الشباب والرياضة في المجال التطوعي ، وكلنا مستعدين للعمل التطوعي بحيث أقترح أن توجد شريحة ثالثة ، المؤسسات الرياضية بمجالس الإدارة ثم مجتمع معين من خلال لجان ثقافية ورياضية تقوم بالتواصل بين هذه المؤسسات وبين القيادة من خلال الهيئة العامة للشباب والرياضة ، وبالتالي نكون احتوينا أكبر عدد ممكن ونقلنا أكبر قدر من الهموم بشكل متواصل بين الحلقات الثلاث وهي المجتمع والقيادة والمؤسسة الموجودة في كل منطقة ، وشكرا معالي الرئيس، شكرا سمو الشيخ نهيان ، شكرا إخواني في الهيئة العامة للشباب والرياضة .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد ذكر ثلاث نقاط هي :

أولا : هناك توصيات سابقة من المجلس عن دعم رياضة المرأة وتأسيس اتحاد للجمعيات الشبابية.

ثانيا : دعم الابتكار لدى الشباب خاصة مع تركيز القيادة على الابتكار .

ثالثا : إشراك أكبر عدد ممكن من القطاعات المجتمعية في الإدارة الرياضية وفي المساهمة الرياضية ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر الأخ أحمد مرة ثانية ، أود في هذه المناسبة أن أخص بالذكر والشكر والتقدير صاحبة السمو الفاضلة الوالدة الشيخة فاطمة بنت مبارك – رئيسة الاتحاد النسائي على جهودها المشكورة في دعم إنشاء مؤسسات رياضية للفتيات والنساء في مختلف مناطق الدولة ، ومتابعتها المستمرة لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في جميع الميادين وجميع الأنشطة في دولة الإمارات لتكون مشاركة فاعلة لأخيها المواطن في تنمية الوطن والارتقاء به ، والحقيقة يوجد لدينا في الهيئة سبعة مراكز للفتيات ، كذلك فإن جميع المرافق والأندية الرياضية مفتوحة لمشاركة المرأة ، وفي الإمارات توجد مؤسسات ومنشآت جيدة للفتيات آخذين بعين الاعتبار عاداتنا وتقاليدنا ، وأيضا هناك أندية محلية في جميع مناطق الدولة على مستوى عالي من الجاهزية من الموظفين والمدربين والإداريين ، وكما ذكر المغفور له – بإذن الله - الوالد الشيخ زايد أن المجتمع كالطير له جناحان جناح يمثل المرأة وجناح يمثل الرجل ، ولا يمكن للطير أن يطير بجناح واحد ، لذلك نحن نفتخر بأن دولة الإمارات تعتبر من مصافي الدول العالمية في

مشاركة المرأة ، وهذا كما هو حق للرجل يعتبر حق للمرأة في المشاركة في تنمية وطنها والمساهمة فيه ، وأيضا توفير الفرص للمرأة بأن تشارك في الأنشطة الرياضية ، ونحن – الحمد لله – نرى مشاركة المرأة في المحافل الدولية في الكثير من الرياضات العالمية حيث عدن بميداليات عالمية سواء كان في الألعاب الأولمبية أو في الدورات الآسيوية أو العالمية ، وهذا كله بسبب وجود هذه المنشآت في الدولة ، فكما ذكرنا عندنا في الهيئة سبعة مراكز من عجمان وما بعدها ، وهناك – أيضا – مراكز وأندية محلية في كل الإمارات ، وإن شاء الله سنتواصل مع الأخ العزيز أحمد وندرس الاحتياجات إذا كانت هناك بعض المنشآت أو المراكز تحتاج إلى دعم وإلى توفير ما ينقصها ، فإن شاء الله سنحاول تلبية هذه الاحتياجات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الرئيس ، سنرفع الجلسة الآن للصلاة ، ومن ثم نعود لمواصلة الجلسة .

(رفعت الجلسة للصلاة حيث كانت الساعة 12.32 ظهراً)

(عادت الجلسة للإنعقاد حيث كانت الساعة 12.56 من بعد الظهر)

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، نواصل مناقشة موضوع سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب ، والآن الكلمة لسعادة الأخ أحمد عبدالملك أهلي .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير الشيخ نهيان .

معالي الرئيس ، أنا إبن قطاع الرياضة والشباب حيث أنني لاعب سابق في المنتخب الوطني للكرة الطائرة لمدة عشر سنوات ، وبعد ذلك إداري لمدة أربع سنوات للمنتخبات الوطنية ، وحاليا أنا نائب رئيس اتحاد التنس ، وعضو اللجنة المعنية بمناقشة سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ، وانطلاقا من هذه الحقيقة أضع أمامكم ملاحظاتي التي ترقى إلى مستوى الصرخة التي أمثل فيها غالبية الاتحادات الرياضية ، ولنكن صريحين مع أنفسنا ، فبعد أكثر من أربعة عقود من عمر دولتنا الزاهية ورياضتنا تعيش في دائرة المعاناة حتى بات قطاع الرياضة والشباب يغرد خارج سرب التقدم والتطور الذي تشهده كل قطاعات الحياة من دولتنا الغالية الإمارات .. معاناة أرى أنها تتمثل في نقاط محددة أضعها أمامكم هي :

- عدم كفاية الميزانية الحكومية المخصصة لقطاع الرياضة والشباب .
- ضعف البنية التحتية للإتحادات الرياضية ، وهنا أضرب مقارنة بسيطة لميزانية الرياضة والشباب في دول المنطقة ، ففي السعودية فوق المليار ، وفي قطر فوق المليار ، وفي الكويت

(860) مليون ، وسلطنة عمان (620) مليون ، مملكة البحرين (260) مليون ، ودولة الإمارات (233) مليون درهم .

- غياب مفهوم التوطين على الواقع الرياضي وقلة الكوادر الرياضية الوطنية بسبب الميزانية .

معالي الرئيس ، معالي الوزير سمو الشيخ نهيان ، لا يليق بنا أبدا سماع صرخات رؤساء اتحادات رياضية ، حيث ذهب أحدهم إلى حد القول أمام وسائل الإعلام والصحافة " اتحادي فقير ، نحن نتسول " فيما قال آخر " ميزانية مهزلة " ، وذهب ثالث إلى أبعد من ذلك عندما صرخ بأعلى صوته " صالة يا محسنين " ، وأنا أقول كذلك كنائب رئيس اتحاد التنس " أعطوني ملعب للتنس " فاتحاد التنس ليس لديه ملعب يمثل الدولة ، وقال رابع " نحن مساكين أمام لعبة الملايين " وطبعا يقصد اتحاد الكرة ، فأعتقد أن الأمر واضح يا معالي الرئيس ، فهل تريدون أدلة أكثر إيلاما من هذه الصرخات في دائرة الاتحادات الرياضية التي تمثل الدولة ومطلوب منها رفع إسم الدولة في المحافل الدولية والحصول على ميداليات حسب استراتيجية الهيئة (20) ميدالية في عام 2021م، طبعا بناء على هذا الوضع يعتبر هذا من المستحيلات .

معالي الرئيس ، معالي الوزير الشيخ نهيان ، بعد ما تم ذكره من إشكاليات وهموم الاتحادات الرياضية التي تمثل الدولة عندي طلب ورجاء لمعالي الوزير الشيخ نهيان " الله يحفظه " ، وهذا طلب ورجاء وهو : تحويل المخصصات المالية لاتحاد الكرة إلى بقية الاتحادات المحتاجة لدعم ميزانيتها نظرا لوجود فائض مالي كبير لدى اتحاد الكرة ، وهنا أود أن أوضح أنه في عام 2007م هذه المكرمة تحولت لاتحاد الكرة بناء على طلب الوزير من سمو الشيخ محمد بن راشد.

ثانيا : وضع ملف الرياضة والشباب بكل فقراته أمام أنظار القيادة ، وأعني هنا تحديدا صاحب السمو رئيس الدولة ، وصاحب السمو نائب رئيس الدولة ، وصاحب السمو ولي عهد أبوظبي ، وأنا كلي ثقة بذلك ، وشكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ أحمد ، معالي الوزير ، المحور الذي تطرق له الأخ أحمد يتركز حول ضعف الدعم المالي للأندية المطلوب منها تحقيق انجازات للوطن ، وأيضا بقية المسائل من ضعف البنية التحتية للإتحادات ، وغياب التوطين ، فكل هذا راجع إلى معاناة هذه الاتحادات من الناحية المالية، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخ الفاضل أحمد عبدالملك . لقد تطرقنا إلى هذا الموضوع من قبل وذكرنا أننا قمنا بدراسة ميدانية لجميع المنشآت الرياضية في الدولة من أندية

وما شابه ، وتواصلنا مع الإخوة مسؤولي الأندية ، والآن كل هذه الاقتراحات والمتطلبات وضعت في تقرير كامل متكامل سيرفع للجهات المختصة من وزارة المالية ومجلس الوزراء ، وإن شاء الله ترى هذه التوصيات النور وتعود بالفائدة على الجميع ، ونحن ندرك أهمية وجود هذه المنشآت والاهتمام بكل الرياضات للأندية وتفعيل أنشطتها وخدمتها للجميع .

أما من ناحية التمويل والمقارنة مع الدول الأخرى فمع كل الاحترام للأخ أحمد هم يأخذون كم تصرف الدولة من ميزانياتها ؟! أما إذا أخذنا عندنا الصرف عامة المحلي والاتحادي فأعتقد أننا سنكون أكثر بكثير عن أي دولة أخرى مع احترامي لكل الدول الأخرى ، فهناك مجالس رياضية في مختلف الامارات وتصرف أموال وحتى – أيضا – من خلال لجنة مشاريع صاحب السمو الوالد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان – رئيس الدولة " حفظه الله " ، ومع ذلك فنحن ندرك هذه المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات الرياضية التي نشكر القائمين عليها على حرصهم واهتمامهم بتوفير المتطلبات والاحتياجات للرياضات المختلفة ، وإن شاء الله سنعمل على توفير هذه المتطلبات في أقرب وقت ممكن ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، فقط توضيح بسيط ، فتركيزي فقط على الاتحادات الرياضية التي تمثل الدولة ، ومطلوب منها رفع اسم الدولة في المحافل الدولية والحصول على الميداليات ، وأنا لا أتطرق للأندية بتاتا ، وأيضا بالنسبة للصرف الموجود نعم في الدولة يوجد صرف ، لكن الاتحادات التي تمثل الدولة واسم الدولة إمكانياتها المالية ضعيفة جدا ، وهذه الصرخة التي ذكرتها لبعض رؤساء الاتحاد كالذي يقول " أنا اتحاد فقير " وغيرها لأنها سيتم محاسبتها بعد ذلك لأنها مطلوب منها الحصول على ميداليات ورفع اسم الدولة ، فحديثي هو فيما يخص الاتحادات الرياضية التي تمثل الدولة ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد : هل الدراسة التي تم اعدادها تشمل الاتحادات الرياضية ؟ تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

نعم ، الدراسة تشمل الجميع ، وسنأخذ توصية واقتراح الأخ احمد بعين الاعتبار ، فنحن لدينا خطة واستراتيجية ضمن خطط عام 2020 للألعاب الأولمبية ، وإن شاء الله سندعم هذه الأندية

والمراكز التي تشارك في الأولمبيات – إن شاء الله – بجدارة وترفع راية الدولة خفاقة بين الدول، وإن شاء الله سننظر في هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الشيخ نهيان على شفافيته ودعمه لتوصيات اللجنة، وهذا شيء طيب ، وفيه توافق جيد على موضوع هام لشريحة مهمة من المجتمع ، وأشكره كذلك على زيارته للأندية لأنه متى ما كان الإنسان أو المسؤول قريب ورأى بعينه فيكون غير عن الذي سمع ، لذلك أعتقد أنه ما دام رأى بعينه فلن يرضى بالكثير من الأمور التي رأيناها كلجنة ، وأعتقد أنه في طريقه لحل هذه الإشكالية .

معالي الرئيس ، سمو الشيخ ، نحن نقول أنه لا بد من التفريق ، فالآن استمعنا لمداخلات الإخوة الأعضاء ، وبعضهم مسؤول في هذه الأندية والاتحادات ، ونحن نقول أن هذه الأندية هي أندية تجارية ، وبذلك نكون دخلنا في نفس الإشكالية ، فتجارية يعني أنه لا يوجد توطين وغير مهم نقاط معينة ، واهتمامها محدد في أهداف معينة لأنها تسعى للعائد ولا بد أن تحقق أرباح ، فالأهداف تختلف بعض الشيء ، فأنا أقول – معالي الرئيس – أنه عندما نفكر في هذا الأمر لا بد أن نعود إلى النقطة الأساسية وهي أن الرياضة أسلوب حياة ، فعندما أتكلم من هذا المنطلق فالنادي له طاقة معينة ، وله أشخاص مستهدفين في الحصول عليهم ، في الماضي كان النادي يشمل كل الناس ، أما الآن فمن يأتونه هم أناس محددين ويستهدفونهم من أماكن معينة حتى لو كان من إمارات أخرى حيث أنهم يسعون إليهم لأنهم يريدون أناس معينين ، وهذا العمل يخصص النادي لأنه مستهدف لأن يكون تجاري ، فكما سمعنا الآن من الأخ مروان وبقية الإخوة الأعضاء أن هذه السياسة الآن واضحة عند المسؤولين في أمور كثيرة ، لذلك لا بد أن نميز ما بين النوادي المطلوب منها أن تحقق نتائج ، وهذا شيء مطلوب لأنه في النهاية سيزود الاتحادات بهؤلاء اللاعبين والتي من المفروض أن تحقق نتائج ، وهذا شيء لا خلاف عليه ، ولكن يجب أن نفرق الآن ، فالرياضة أسلوب حياة ليس للـ (50) أو الـ (100) أو الـ (500) شخص الذين سيكونون في النادي في هذه المنطقة ، وكل المنشآت والميزانيات والأهداف والاستراتيجيات تخدم هذا الأمر لتحقيق نتائج ، هذا أمر مختلف عما أريد أن أتكلم فيه ، فأنا أتكلم عن الرياضة كأسلوب حياة ، وهذا يكون لكافة أفراد المجتمع ، وبذلك فمن الضروري لي أن أقلل بذلك من الأمراض ومن السمنة ومن الانحرافات لوجود أوقات فراغ كثيرة ، فهذا كله في النهاية نفس المصدر الذي يدفع

ويحافظ بذلك على هذه الأجيال بحيث يقلل من هذه الأمور التي ذكرتها سواء الأمراض أو الانحرافات أو القضايا التي من الممكن أن تحصل وتعيق مسيرة الدولة في التنمية أو أن شخصاً يسيء لسمعة الدولة في الخارج بسبب عدم وجود البيئة المناسبة لتنشئته ، ونحن زرنا الكثير من دول العالم وبعضها أفقر منا ، فنرى فعليا أنه في هذه المناطق في كل منطقة يوجد البنية التحتية التي أنا كعائلة وكشخص وكشاب ، وكل واحد لديه تفاوت في التواقيت ولكن الأمر موجود وقريب منك في منطقتك ، ونحن نتذكر وكلنا رأينا هذه الأمور قبل عشرين أو ثلاثين سنة ، فمن الممكن أن نقلد هذا الأمر جزئيا مثل مباريات الفرجان وغيرها ، فهذا من الطبيعة وليس به تصنع ولا تكلف ، والبنية التحتية التي ستنفذها ستخدم ثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة ، وستخدم جميع أفراد المنطقة الموجودة فيها ، ومن هنا يتم المحافظة على أفراد المجتمع من خلال ما ذكرنا أن الرياضة أسلوب حياة حيث بإمكان النساء في هذه الحالة أن تشترك وكذلك الآباء وحتى أنت تشجع أبناءك في مكان قريب منك ، فالآن هناك مماشي في بعض المناطق وفيها بعض الخدمات وتقدم دورا اجتماعيا قويا جدا ، وهذا ما نريد أن ندعمه في جميع مناحي الدولة ، ومن هنا يخرج البطل بداية ، ومن هنا يسهل على الهيئة وعلى الدولة التي تفكر بالحصول على 20 ميدالية في عام 2021م ، وهذا مسؤولية عظيمة جدا وهي هدف استراتيجي من الأهداف الاستراتيجية الموضوعة ، ونحن كمواطنين قلة ، فكيف أستطيع منافسة دولة بالملايين وأخرج أبطالاً يحصدون (20) ميدالية المستهدف من قبل الحكومة ! وأعتقد أن ما تضعه الحكومة كمستهدف يجب أن نعمل جميعنا للحصول عليه ، فمن ضمن هذه المجموعة البسيطة من المواطنين محدودي العدد المفروض أن أمر على غالبية المواطنين بحيث أستخرج الخلاصة منهم والتي من الممكن أن تخدمني في المنتخبات ومن ثم أدخلهم الأندية ومن ثم يكون مستخرج للمنتخب الذي من الممكن أن يحصل لي على ما أريد ، فأنا أقول أنه من الضروري جدا تحقيق أهدافنا الاستراتيجية بشكل شامل ، والأندية وعملها هي جزء معين واهتمامات معينة ، وكل نادي في إمارته فمن الممكن أن يدفع ملايين كما تفضل معالي الشيخ ولكن أنا أتكلم من زاوية ثانية أن هذه الأندية محصورة لأناس معينين وأهداف معينة واستراتيجيات تجارية أصبحت الآن ، لذلك لا بد أن نركز على الدور الاجتماعي لهذه الدور ومن ثم إخراج الرياضي البطل الذي نريده ، كذلك – معالي الرئيس – نحن نتكلم عن أن هذه المنشآت تخدم لسنوات كثيرة وتخدم مناطق سكنية على مدى - مثلا لنضع خطة استراتيجية – (10 – 15) سنة نبني البنية التحتية خلالها في كل مناطق الدولة بحيث لا يخرج عندي منحرف ولا مجرم لأن الخسائر التي ستنتج عن ذلك ستكون تكلفتها أكثر من أن أقوم بهذا الأمر وإيجاد البنية التحتية له .

كذلك – معالي الرئيس – المواطنين الذين رأيناهم في المناطق البعيدة ، فالآن في المناطق القريبة في إمارات دبي وأبوظبي والشارقة توجد بدائل وتوجد وسائل أخرى تستطيع أن تعوض وقتك بها، ولكن نحن سرنا لمناطق ليس بها إلا الجبال ونادي ليس به مظلة ، فتصور أن الاستاد الرئيسي ليس به مظلة منذ خمس أو ثلاث سنوات ، فهذا أمر غير مقبول ، وكذلك هم ينظرون للأمر بأنه كيف نحن مواطنون ولا نحصل على ما يحصل عليه المواطنين الآخرين ! فنحن نتكلم عن البنية التحتية الأساسية التي يقبلها أي مسؤول في الدولة عندما يأتي لها ولا يكون عنده نوع من الخجل أن هذا موجود في دولتنا ، فالتقارير التي رأيناها لا نريد إطلاعها كاملة ، لكن بالفعل ما رأيناه أمر لا يرضي ، وأعتقد أنه ما دام أن سمو الشيخ رأى هذه الأمور بنفسه فأعتقد أن الأمر أصبح واضحا الآن ، لذلك نحن نقول أن هذه المناطق بحاجة إلى دعم أكثر وبحاجة إلى بنية تحتية لأنه ليس لديهم نفس البدائل الموجودة في إمارات دبي أو الشارقة أو أبوظبي ، فهنا البدائل كثيرة ، ولكن عندما سرنا إليهم فلا بدائل غير هذا النادي الموجود أوالقهاوي أو التسكع بالشوارع والطرقات ، فنحن نريد أن نشتري أمن البلد بأن نصرف في هذا المجال حتى يكون هذا المواطن فعليا نافعاً أو أقل شيء غير ضار لبلده من هذه الناحية ، هذه مداخلتي الأولى ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ حمد ، معالي الوزير ، الأخ حمد ذكر نقطة هامة وهي أنه بالإضافة إلى الأندية هناك مراكز الشباب وهناك أيضا الفضاءات التي تديرها البلديات لممارسة المواطنين لرياضات المشي أو الركض أو بعض رياضات القوى التي من الممكن أن يمارسونها في هذه الفضاءات أو الحدائق العامة ، فهذا مهم جدا ، بالإضافة إلى تقوية الأندية في المناطق والمدن الصغرى القريبة من القرى بحيث يستهلك الشباب وقتهم بشكل انتاجي ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكرا معالي الرئيس ، كما ذكرت من قبل فنحن – أيضا – نقوم بدراسة مستفيضة لوضع استراتيجية كاملة للشباب ، وأيضا من جانب آخر لتنمية المجتمع ، ففي كلا الحالتين نحن ندرك أنه يجب أن لا يكون هناك أي شخص في دولة الإمارات بغض النظر سواء كان في الجبال أو في البحر أو في البر أن يشعر نفسه بأنه أقل من أخيه في المدينة ، ولذلك نحن نحاول من خلال هذه الدراسة والاستراتيجية أن نرفع من مستوى المرافق الموجودة في كل قرية بما فيها الصحية والتعليمية والرياضية والثقافية ، وأيضا إيجاد فرص عمل ، فيجب أن لا يكون التركيز فقط على المدن الكبرى لأنه من واجبنا أن نهتم بكل فرد في الدولة ، فكل فرد في هذه الدولة العزيزة على

الجميع يعتبر مهم وهو شريك وعضو فاعل ، ولذلك يجب أن تؤخذ متطلباتهم بعين الاعتبار وأن يتم توفير كل مستلزمات الحياة الكريمة لهم وأيضا المرافق والبنية التحتية للمنشآت الرياضية وغيرها ، ونحن نرى الآن من خلال لجنة مشاريع سمو رئيس الدولة ما قامت به من بناء المستشفيات ، وأرقى مستشفى تم افتتاحه وهو مستشفى خليفة في رأس الخيمة حيث تم تجهيزه أفضل من أي مستشفى في الدولة ، فأيضا المنشآت الرياضية والمنشآت التي تخدم المجتمع من خلال هاتين الدراستين إن شاء الله وهما واحدة تخص الشباب والأخرى تخص المجتمع وما توصلنا إليه أيضا مع الإخوة في الأندية المختلفة من حصر لاحتياجاتهم ومتطلباتهم نأمل أن نوفر هذه الاحتياجات ، وأنا أؤكد أنه من حق كل مواطن الحصول على هذه المرافق والبنية التحتية وأن لا يشعر بأنه أقل من أخيه المواطن أو المواطنة في أي منطقة أخرى في الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ حمد ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير وتفهمه لهذه النقاط .

النقطة الأخيرة – معالي الرئيس – فنحن الآن نتكلم عن أربعين سنة والتوطين بالنسبة لي أنا هو أمر مهم جداً في الدولة ، كذلك في قطاع مهم مثل الرياضة وتراكم الخبرات المواطنة الآن حيث ابتدأ الناس منذ قيام الدولة بالتخصص في بعض الأنشطة أو بعض الألعاب ، وبعد أربعين سنة فإنني - بصراحة - أحزن عندما أجد أنه مازال لدينا معلم غير مواطن ، وبالنسبة للتوطين في الاتحادات فالأرقام ضعيفة جداً وقد استندت على الأرقام التي أحضروها ، أرقام هي بالفعل تحس أن هذا ليس هو المستهدف ، فالتوطين وفرص وظيفية أخرى هي في النهاية إن المواطن هو الذي لابد أن يكون في هذه الأماكن ، نحن لدينا لاعبين وأناس كانوا مسؤولين في أماكن معينة والآن لم نستفد منهم ، وأسباب معينة – معالي الرئيس – وسأحاول أن أوضحها لمعالي الوزير ، فالإشكالية الأولى هي هل تصنيف الاتحادات هو قطاع خاص أم قطاع حكومي ؟ بالنسبة لهيئة المعاشات فدائماً لدينا إشكالية مع هيئة المعاشات – للأسف – حيث لا ترضى بأن يدخل هؤلاء تحت غطائها، والآن أنا سمعت من سعادة الأمين العام يتكلم عن خريجين ولم يستطيعوا تدريبهم كلهم بل يأخذوا 30% منهم ، حسناً أين ذهب هؤلاء الخريجون ؟ الآن هذا تخرج ولم يعمل في الأماكن المستهدفة ، ونحن استهدفنا أماكن وأقيمت الدورات لتأخذ هذا المنتج وتضعه في الإدارات، والآن لدينا إشكالية كبيرة في التوطين والأرقام تتكلم وهي أرقام سلبية جداً ولا أريد أن أدخل في تفاصيلها ، لكني أتكلم عن ضرورة الاستفادة من المخرجات التي يتم تدريبها ، وكذلك ضرورة

رفع توصية لمجلس الوزراء بأن يشملهم قانون التقاعد ، وأنا أعتقد ذلك من وجهة نظري لأن رواتبهم أصلاً تأتيهم من الحكومة وليس من القطاع الخاص ، وأعتقد أن التوطين المفروض أن يتحرك أكثر من ذلك ، أنا أشكر سمو الشيخ على رؤيته وعلى تجاوبه معنا وإن شاء الله تترجم هذه الأمور إلى قرارات نراها في القريب العاجل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى الأخ علي عيسى النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعاً في البداية نشكر الإخوة في اللجنة على جهودهم الكبيرة سواء من خلال زياراتهم الميدانية أو إعداد الحلقات النقاشية التي قاموا بها ، وبصراحة هذا جهد مشكور ونتقدم لهم – حقيقة – بجزيل الشكر على جهودهم .

في الحقيقة أنا أحببت أن أتكلم عن موضوع ذكره الأخ بوعلي وأرجع أؤكد عليه وهو المباريات الوطنية ومباريات منتخبنا الوطني وضرورة أن يكون المعلقين الذين يديرون هذه المباريات أو يشرفون على هذه المباريات من الجنسية الإماراتية ، لأن هذا الشيء ضروري ونحن بعد 43 سنة لابد - على الأقل - أن يكون لدينا كوادر مواطنة تعلق على هذه المباريات ، فلماذا لا تقوم الهيئة بإلزام المؤسسات الإعلامية بحيث يكون المعلق مواطن ويعلق على - سواء - مباريات فرقنا خارج الدولة أو مباريات الدوري الوطني أو مباريات المنتخب ؟ لماذا لا يكون هناك تنسيق بين الهيئة مع المؤسسات الإعلامية والجهات الإعلامية الراعية لهذه الدورات بحيث يكون المعلق مواطناً ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ، دور الهيئة في توطين التعليق الرياضي تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، الهيئة مهتمة بالتوطين في كل الوظائف الرياضية القيادية والتنفيذية والإشرافية ، وهناك دورات تدريبية للمحكمين والمعلقين والمدربين ونحاول مجتهدين لذلك ، وإن شاء الله إذا تحسنت المزايا والمكافآت المالية فيمكن أن نستقطب منهم أعداداً أكبر ، ونحن عندنا خطة ثلاثية ونستطيع القيام بالتوطين أسرع كلما توفرت الموارد المالية وعندنا من سنين عدد أكثر في توطين هذه الوظائف ، لكن في الوضع الحالي – للأسف الشديد – سنتابع ونقوم بإيصال هذه المواضيع إلى المسؤولين في مجلس الوزراء الموقر لأن التوطين واجب وضروري وأساسي

وعندنا كوادر وطنية قادرة على أن تقوم بهذه الأعمال ولكن تنقصها – فقط – المزايا التي تستقطبهم وتشجعهم على الالتحاق بهذه الوظائف ، لكن نحن عندنا – كما ذكرت – خطة على ثلاث مراحل وتعتمد على توفر الميزانيات اللازمة ، ونتفق مع الأخ العضو الفاضل في أهمية التوطين بعد هذه السنين الطويلة التي قطعتها الدولة في مجال الرياضة ومن المستحسن أن يكون هناك مواطنين ليعطي ذلك استمرارية واهتمام أكثر بالرياضيين وبالموهوبين والنشء الجديد ، وإن شاء الله سنتابع هذا الموضوع ونتمنى أن نجد لذلك الحل المناسب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ علي تعقيب أخير تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، ونشكر معالي الوزير على رده ، وبالنسبة للمحور الثالث وهو بخصوص استراتيجية الهيئة في تجهيز المنشآت الرياضية لزمن الاحتراف ، فلقد أشار تقرير اللجنة – في الحقيقة – في الصفحة رقم (5) بأن 90% من الاتحادات لا تمتلك مرافق ومنشآت رياضية متكاملة ، وفي الحقيقة هذه المعلومة موجودة في تقرير اللجنة وهي – في الحقيقة – معلومة مستغربة بعد مرور 43 عام من الاتحاد حيث لا توجد لدينا منشآت رياضية متكاملة ، فما هي مبررات عدم وجود هذه المنشآت الرياضية المتكاملة في الدولة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ، بالنسبة للهيئة عدم وجود منشآت للاتحادات الرياضية تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً ، وأرجو أن تسمحو للأخ إبراهيم ليعقب على هذا السؤال .

معالي الرئيس :

تفضل أخ إبراهيم .

سعادة / إبراهيم عبدالملك محمد أهلي : (الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للعضو ، فعلاً نحن في القطاع الرياضي أحد أكبر التحديات التي تواجهنا هي ضعف المنشآت الرياضية ، فنحن لدينا منشآت رياضية متكاملة وعلى أعلى المستويات حسب المعايير الدولية في مجال كرة القدم أما بقية الألعاب الأخرى فهي تفتقر إلى المنشأة ، وعن ما هي الأسباب كما طرحها العضو ، فحتى 2006 – للأسف الشديد – كانت لدينا – فقط – منشأتين رياضيتين ، ومن بعد 2006 بدأنا بوضع خطة طموحة لإقامة منشآت

للاتحادات الرياضية المختلفة ، والآن لدينا – تقريباً – 14 منشأة رياضية وشبابية ، وركزنا في المرحلة اللاحقة لسنة 2006 على المنشآت الشبابية حيث أنشأنا حوالي سبعة مراكز للفتيات ، ومركزين للشباب ، وكما أسلفنا في الصباح فهناك مشروع طموح في إمارة الفجيرة ومشروع آخر في رأس الخيمة في 2015 ، ولدينا حوالي – تقريباً – الآن(14)مشروع مدرج على البرنامج الاستثماري الخاص بوزارة الأشغال العامة خلال مرحلة الخمس سنوات القادمة – إن شاء الله – وفي حال إذا ما استكملت هذه المشاريع فأتصور أننا سنكون قد غطينا 70% من المنشآت الرياضية المطلوبة لممارسة الاتحادات الرياضية لأنشطتها وفق المعايير الدولية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، بدايةً أضم صوتي لصوت الأخ علي في شكره للجنة على الجهد الطيب الذي قامت به أثناء دراستها لهذا الموضوع الهام والزيارات الميدانية واللقاءات التي عقدتها مما كلل جهودها بالنجاح في إعداد هذا التقرير الجيد ، والشكر موصول لمعالي الشيخ نهيان على سعة صدره وعلى إجاباته الطيبة على استفسارات الإخوان الأعضاء .

معالي الرئيس ، لدي ثلاثة أو أربعة مواضيع محددة فيما يتعلق بهذا الموضوع الاجتماعي الهام ، الموضوع الأول ، بالاطلاع على الاستراتيجية التي تقوم الهيئة بتطبيقها ، فمن الملاحظ – معالي الرئيس – عدم وجود استراتيجية بمعنى الاستراتيجية أصلاً ، وفي معرض رد سعادة الأمين العام على استفسارات بعض الأعضاء بأن أندية الدوري الممتاز أو الأندية الكبيرة تحولت إلى شركات وبالتالي خرجت خارج اختصاص الهيئة ، وأندية الدرجة الأولى أصبحت تركز على فريق كرة القدم والفريق الأول لكرة القدم – فقط – وليس المراحل السنية ، والآن لو نظرنا – معالي الرئيس– إلى قانون أو قرار إشهار أي من الأندية في دولة الإمارات - إن لم يكن كلها فمعظمها ، فالقرار يقول : " يشهر نادي رياضي ثقافي اجتماعي " وبالتالي الدور الثقافي والاجتماعي أصبح غائباً أو مغيباً في وقتنا الحاضر ، وأصبحت هناك مبادرة أخرى أو وجود لكيانات أخرى تتمثل في مراكز الشباب ، فوجود أندية ووجود مراكز شباب مع غياب استراتيجية وطنية تحدد ما هو الدور المطلوب من كل منهما ، وما هو الدور المطلوب من النادي وما هو الدور المطلوب من المركز وما هي الاستراتيجية التي تحقق هذه الأهداف ؟ وما هي الأهداف التي نسعى لتحقيقها ؟ أعتقد أن هذا الأمر بالغ الأهمية وبالتالي أتساءل عن غياب مثل هذه الاستراتيجية ، فنحن الآن

دولة ليست دولة فتية أو حديثة ، نحن دولة مضى عليها أكثر من أربعة عقود ، وبالتالي بعدم وجود استراتيجية - أعتقد - سيكون هناك فراغ كبير لتحقيق أي من النتائج أو الأهداف الممكنة .

والتساؤل الثاني – معالي الرئيس – هو بالنسبة للاتحادات الرياضية ، طبعاً الهيئة العامة للمعاشات لا تقبل بانضمام منتسبي أو موظفي الاتحادات الرياضية تحت مظلة قانون المعاشات ، وهذه تعتبر من الممكنات المهمة جداً ، فأي إنسان سيعمل في هذه الاتحادات يجب أن يتطلع إلى ما بعد التقاعد ، لذا يجب أن تكون هناك مظلة تأمين اجتماعية وأعتقد أن هذا الموضوع أوصى به المجلس في جلسات سابقة ولكن لحد الآن لم تتخذ الحكومة قراراً في هذا الشأن .

الموضوع الثالث – معالي الرئيس – هو موضوع إجازات التفرغ الرياضي ، وأعتقد أن الهيئة العامة للشباب والرياضة لا تتعامل مع هذا الموضوع بصورة مهنية كما صدر قرار مجلس الوزراء الموقر وهو القرار رقم (2007/20) ، الاشتراك في مهمة رياضية محدد حصراً بمن يشترك بمهمة رياضية ، وأعتقد أن هناك الكثير من الهيئات التي تتلقى خطابات من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة تطالب بتفريغ موظفين يشتركون في تنظيم فعاليات ، وقرار مجلس الوزراء واضح ، وبالتالي هنا يأتي – كما تفضل سعادة الأمين العام وذكر – أنه لا يوجد هناك تجاوب من دوائر حكومية محلية أو حتى من القطاع الخاص ، لأن هذا الموضوع أعتقد لم يتم تفسيره بصورة جيدة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير الأخ راشد يذكر أن الاستراتيجية كانت تطرح أن العديد من الأنشطة في مهام الأندية مثل النشاط الرياضي والاجتماعي ، والآن ظهرت مراكز الشباب – مثلاً – وظهرت مراكز ثقافية تابعة للوزارة وغيرها ، فما وضح في الاستراتيجية ما هي النشاطات الثقافية التي ستبقى مع الأندية والنشاطات الثقافية أو الاجتماعية الأخرى التي تمارس في مراكز الشباب أو المراكز الثقافية التي أنشأتها الوزارة في مختلف الإمارات بالإضافة إلى قضية التوطين وقضية تفريغ اللاعبين والوضوح في هاتين النقطتين ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

أرجو إعطاء الكلمة للأخ إبراهيم وسيرد هو على هذا الاستفسار .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ إبراهيم .

سعادة / إبراهيم عبدالملك محمد أهلي : (الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة الأخ راشد الشريقي على طرحه لملاحظاته ، فيما يتعلق بموضوع الاستراتيجية ، فهناك استراتيجية خاصة بالهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة وهي استراتيجية معتمدة من قبل مجلس الوزراء الموقر ، وتتم متابعة مبادراتها – أيضاً – من قبل المجلس وتم تحقيق نسبة 94% من هذه المبادرات في 2014 ، أما فيما يتعلق بالدور الثقافي والشباب الضائع ، فهناك أدوار محددة وفق الخطة الاستراتيجية الخاصة بالهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ، وهذه المبادرات تقام في المراكز الشبابية الخاصة بالهيئة ، أيضاً هذه المبادرات تقام في بعض الأندية الرياضية ، وبعض الأندية – أيضاً – الثقافية وهذه تقام - أيضاً - بالتنسيق مع بقية مؤسسات الحكومة الاتحادية وبعض مؤسسات الحكومات المحلية مثل وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية .

بالنسبة للأندية – نتفق مع ما طرحه سعادة الأخ راشد – أن الجانب الثقافي في الأندية تقلص بشكل كبير جداً بالرغم من مساعينا نحن في الهيئة بتحفيز هذه الأندية من خلال تخصيص اعتمادات مالية لكل نادي يقيم أنشطة ثقافية أو شبابية سنوية في النادي ، وهناك – أيضا - جائزة تقديرية في نهاية كل سنة نقدمها لأفضل نادي قدم مبادرات خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الثقافية والشبابية ، إلا أنه بالنظر إلى الكلف المالية التي تتحملها الأندية الرياضية فهي تفضل دائماً أن تتجه إلى الجانب الرياضي وتوفر المبالغ المخصصة للقطاع الشبابي والثقافي لصالح النشاط الرياضي وهذه إحدى سلبيات الاحتراف في عصرنا الحالي .

أما فيما يتعلق بموضوع التوطين فنحن نتفق مع ما طرحه الأخ راشد وشكراً له على هذا الطرح ، فلدينا دراسة متكاملة بخصوص التوطين وأشار إليها معالي سمو الشيخ نهيان في الصباح ، وهذه الدراسة – إن شاء الله – سيتم رفعها إلى الجهات المعنية بالدولة وهناك كلف مالية في هذا الشأن ، ونتفق تماماً أن نسبة التوطين في القطاع الرياضي هي نسبة متدنية جداً والأمر يحتاج إلى موارد مالية ، ولدينا خطة طموحة متضمنة مدة ثلاث سنوات وربما إن لم تسعفنا الموارد المالية أو لم تستكمل بالكامل أن تذهب الخطة إلى خمس سنوات لكن لدينا خطة ، وهي بحاجة إلى موارد مالية.

أما فيما يتعلق بالنسبة للتحدي المتعلق بتغطية هيئة المعاشات للمواطنين ، فقد قمنا نحن بمخاطبة الهيئة العامة للمعاشات حول إمكانية تغطية المواطنين العاملين في الاتحادات الرياضية لصندوق المعاشات لكن كانت هناك عدم موافقة باعتبار أن الاتحادات الرياضية هي قطاع أهلي وليست قطاع حكومي وبالتالي ينطبق على الاتحادات الرياضية ما ينطبق على القطاع الخاص ، والأمر

هذا يكلف – طبعاً – مبالغ مالية كبيرة جداً ، وقد خاطبنا وزارة المالية بمقترح آخر إلا أن هذا المقترح الآخر قد رفض – أيضاً - .

بالنسبة للإجازات الرياضية فقد أشار إليها سمو الشيخ في الصباح وأعتقد أنة تم الرد على هذه الجزئية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ راشد .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة الأمين العام ، فقط أنا أحب أن أؤكد أن هذه التوصية الخاصة بانضمام العاملين في الاتحادات الرياضية تحت مظلة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد قبلها مجلس الوزراء الموقر منذ عدة سنوات ، حيث رفعها المجلس وقبلها مجلس الوزراء الموقر لكن إلى الآن الوضع على ما هو عليه ، وليسمح لي سعادة الأمين العام فأنا أختلف معه في الرأي حول وجود استراتيجية من عدمه ، والحقيقة أن الاستراتيجية الموجودة في الهيئة – كما شرح الأخ مروان في بداية حديثه - ، فهذه الاستراتيجية تقيس أنشطة ونحن نتحدث عن استراتيجية تقيس أهداف ، فوجود استراتيجيات تقيس برامج أو أنشطة مثل عقد كذا دورة وتدريب كذا شخص فهذه ليست استراتيجيات مطلوبة من الحكومات ، والمطلوب من الحكومات أن تضع استراتيجيات تحدد أهداف وتقيس تحقيق هذه الأهداف ، فالوضع هنا يختلف تماماً ، والآن سواءً بالنسبة للأندية أو الاتحادات أو لغيرها من منظومة العمل الرياضي ، وبحسب قانون إنشاء الهيئة فإن الهيئة معنية بقطاع الشباب والرياضة بصفة عامة وبالتالي مسؤولة عن وجود استراتيجية وطنية بكل محاورها ، وما زلنا نتطلع – في هذا الشأن - إلى أن نرى استراتيجية وطنية يكون لها أهداف محددة ويكون لها برامج لتحقيق هذه الأهداف وإشراف عليها ، وعلى سبيل المثال فأنا أعرف أندية بالاسم – وأنا أتكلم عن أندية الدرجة الأولى حيث كان هناك ما يسمى أندية كان لديها خمس أو ست ألعاب في كل لعبة ثلاث أو أربع فرق والآن أصبحت كل هذه الأندية إن لم تكن كلها فمعظمها فريق واحد لكرة القدم – وبالتالي هناك غياب استراتيجية وطنية تضع أهداف محددة وتقيسها بطريقة علمية وأعتقد أننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة .

معالي الرئيس ، استفساري الأخير حول مبادرة الهيئة فيما يتعلق بتشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية لكافة أفراد الأسرة ، فبلاشك أن هذه مبادرة مهمة لها تأثير ينعكس على صحة المجتمع ولها تأثير ينعكس على ثقافة المجتمع ولها تأثيرات إيجابية كبيرة لكن – للأسف – هذه الاستراتيجية بدون ممكنات ، فلو نظرنا لكثير من المناطق أو ما يعرف بالمدن البعيدة أو المناطق

النائية حيث لا يوجد فيها " مضامير " ولا توجد فيها صالات ولا يوجد فيها - حتى - ممشى ، فكيف يمارس كافة أفراد هذه الأسرة مثل هذا النشاط ؟ لغاية هذا الوقت فأنا أعتبر أن هذه الاستراتيجية حبر على ورق ، فالاستراتيجية موجودة ولكن لا توجد ممكنات لتشجيع أفراد الأسرة على ممارسة الرياضة ، فأرجو أن أستمع لتعليق سعادة الأمين العام أو معالي الوزير ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير بالنسبة لاستراتيجية الرياضة لجميع أفراد المجتمع ، ما هي الممكنات أو نقص الممكنات في بعض الإمارات التي تحد من تطبيق هذه الاستراتيجية ؟ تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، نحن خاطبنا تقريباً كل البلديات لتوفير أماكن للمشي أو أماكن للرياضة الأسرية وهي مهمة ليشارك فيها الجميع ولكن لم يصلنا أي رد منهم ، وأيضاً كانت مطروحة في الاستراتيجية التي طرحناها وأيضاً هذه تم رفضها ، وهذا لا يعني أننا لن نستمر في مخاطبة الجهات المختلفة في الإمارات لإيجاد أماكن لممارسة الرياضة الأسرية ، وكذلك الهيئة ستحاول تشجيع هذه الرياضة لما لها من أهمية في تنمية الأسرة وترابطها ، فسنخاطب البلديات - وأيضاً - سنحاول إيجاد هذه المرافق والتسهيلات الرياضية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، بالنسبة لباقي الإخوة والأخوات المتداخلين من فضلكم إذا كان الموضوع قد غطي من قبل الإخوة والأخوات فالمفروض أن لا يعاد ، الآن الأخ مصبح الكتبي تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، باختصار ، أسئلتي مباشرة وهي : هل بالإمكان توحيد البرامج الثقافية والرياضية بين كل من الهيئة والمدارس الرياضية في الدولة ؟ طبعاً أنا أتكلم عن البرامج الصيفية في الإجازات الصيفية والشتوية وإجازة الربيع ؟

نشهد دائماً في مبادرة " صيف بلادي " أن هناك أنشطة للهيئة وأنشطة للمجالس المحلية لكن أعتقد لو يتم توحيد وتوزيع المخصصات المالية على هذه المجالس فأعتقد أنها ستغطي بشكل كبير .

وسؤالي الثاني - وربما يكون محرج وأتمنى من الإخوة أن يفهموا سؤالي ولا أعني به شيئاً لكن نحن دائماً نطمح إلى وجود وجوه شابة في كل المجالات - ، أتساءل عن الهيئة ، متى سنشهد وجوه شابة تقود هذه الهيئة وأيضاً في المجالس الرياضية على مستوى الدولة ؟

أيضاً ما يخص الهيئة وهي مظلة الأندية والاتحادات ، والإعانات وعدم دفعها للأندية وهذا ما نعانيه كأندية جديدة في باقي الإمارات ، نعم هنا أذكر وأشيد بمكارم سيدي صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي وخاصة عن طريق نادي الشارقة الرياضي حيث هناك دعم لا محدود للأندية المحلية لكن نحن نتكلم عن مستوى الاتحادات .

بخصوص الاستراتيجية التي ذكرها الأخ راشد فأنا لدي فقد أمنية كنت أتمنى من هيئة الشباب والرياضة أن تنظم ملتقى لعصف ذهني للاتحادات الرياضية كلها مع رؤساء مجالس الإدارات في الأندية على مستوى الدولة ، فبهذا الملتقى وبهذا العصف أعتقد سنصل إلى الاستراتيجية التي طلبها الإخوان .

بالنسبة لقرار التشفير أعتقد أننا لم نركز عليه اليوم بشكل كبير لكن أتمنى أن يكون للهيئة دور في التشفير الرياضي لنقل المباريات بالذات التي فيها منتخب الدولة .

ولدي مقترح ويمكن أن يأخذ به الإخوان فيما يخص اتحاد كرة القدم بالذات ، فاليوم نشهد الدوري والمحترفين لكن أتمنى – وهذه فكرة قديمة كانت وأعتقد لم تطرح – بتشكيل دوري محلي في الإمارات ، فأبوظبي لها دوري خاص ودبي لها دوري خاص والشارقة لها دوري خاص والإمارات الشمالية لها دوري خاص ، ومن كل دوري يصعد فريقين الأول والثاني ، ثم هذه الثمان فرق تشكل دوري عام على مستوى الدولة ، وهذه الثمان فرق نستخلص منها أفضل فريقين يمثلان الدولة والمنتخب على مستوى العالم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مصبح ، معالي الوزير توحيد البرامج الصيفية في الإمارات بين الهيئة والمجالس ، والنقطة الثانية وجوه شابة في الهيئة ، النقطة الثالثة الإعانات للأندية ، النقطة الرابعة ملتقى عصف ذهني للأندية والاتحادات والنقطة الأخيرة إمكانية التفكير بدوري محلي لكل إمارة ، تفضل.

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للأخ مصبح على هذه الأسئلة والملاحظات ، توحيد الأنشطة بيننا وبين الوزارة قائم وبيننا اتصال مع وزارة التعليم للتنسيق وتنظيم أنشطة تفيد الشباب وبالذات في العطل الصيفية حيث هناك " صيف بلادي " وفي الربيع لدينا نشاط ، ويلتحق بها أعداد كبيرة من أبنائنا وبناتنا ، وأيضاً هناك أنشطة محلية من خلال الأندية التراثية والأندية المحلية في الإمارات، وهذا شيء جيد تتضافر فيه الجهود ، وأيضاً التنسيق يفيد شريحة أكبر .

أما بالنسبة للوجوه الشابة فلا أظن أننا سنجد أفضل من الخبير الذي ورائي بوفهد ، هذا جزء أساسي وربما أذهب أنا قبله فالأفضل أن نبقي عليه ...

معالي الرئيس :

بوفهد رمز في رياضة الإمارات .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

نعم صحيح ، هناك كثير من الإخوان وأعداد كبيرة من المراكز الجديدة في المناطق المختلفة ودائماً التغيير طيب ونحن نثني عليه ، وندرك أن الأخ الفاضل مصبح يريد به فائدة البلد ، فهناك أعداد كبيرة التحقت بالهيئة في السنوات القليلة الماضية ، وأشكره على اقتراحه حول العصف الذهني حيث قمنا بعصف ذهني في وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وأيضاً ربما يكون الوقت أكثر ملاءمة بعدما عرفنا آراء وتطلعات ومتطلبات الإخوة الإداريين في مختلف مناطق الدولة والأندية والمراكز المختلفة لأن نلتقي معهم ونراجع مقترحاتنا واستراتيجيتنا حتى إذا ذهبنا إلى الحكومة مجتمعين فسيكون لنا رأي مسموع ليس من الهيئة – فقط – إنما بمشاركة الجميع في هذا المجال .

وبالنسبة للدوري فنحن دولة واحدة وإذا نظرنا إلى الدول المختلفة فسنجد أن هناك دوري واحد ، وإذا تجزأت فالفارق سيكون أوسع ونحن نريد أن نقرب ونجمع الجميع تحت راية واحدة ونظام واحد وتلعب الأندية المختلفة مع بعضها البعض ، ومن ناحية الاختيار فإذا نظرنا إلى المنتخبات الوطنية بالذات في كرة القدم فإننا نجد بعض اللاعبين من أندية ربما من الدرجة الثانية لأن القائمين على المنتخب الإداريين أو المدربين لا ينظرون إلى مستوى النادي إنما ينظرون إلى عطاء وقدرات اللاعب ، فنشكر الأخ مصبح على مقترحه ولكن لا أعتقد أن فيه جدوى أو سابقة في بلد واحدة يوجد دوري لكل منطقة مختلفة فنحن دولة واحدة ولدينا دوري الدرجة الأولى والدرجة الثانية وتشارك الأندية بالتساوي ويكون التنافس أفضل والمردود أفضل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، تعقيب أخير أخ مصبح تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الشيخ ، طبعاً أنا لا أقصد أحد في الدماء الشابة لا بوفهد ولا غيره ، كلهم إخوان وأعزاء يا معالي الشيخ ، لكن أتمنى وهذا طموح الشباب بالوصول إلى المناصب القيادية وأيضاً التخصص الرياضي دائماً مطلب ، لا أدري بالنسبة لنقطة التشفير فلم

تذكر وربما لا تكون من اختصاصكم اليوم ، لكن الشكر موصول دائماً لمعالي الشيخ ، فالهيئة أخذت جائزة التميز الحكومي قبل ثلاث سنوات لكن إضافة سمو الشيخ إلى الهيئة أيضاً لمساته واضحة ولا نريد أن نمدح في الوجه لكن أشهد الله أن الأخ بوسعيد وبصماته واضحة أينما يكون ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى سعادة الأخ سالم محمد العامري ونركز على الإخوة والأخوات عدم إعادة النقاط التي ذكرت ، تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، سأركز على نقطة جديدة في هذا الموضوع ، فأنا سعيد باهتمام الشيخ نهيان بإشراك كل المجتمع وليس شريحة معينة ، من الأطفال والشباب وكبار السن لنخلق مجتمعاً صحياً ورياضياً وهذا طبعاً صعب ويحتاج لجهود كبيرة ، ففكرتي في هذا الجانب هي إشراك القطاع الخاص في هذا الجانب ، فلابد من إشراك القطاع الخاص ، والدولة تمكنت من إشراك القطاع الخاص في الجانب الصحي فنجد المستشفيات الخاصة وبدونها لن نستطيع أن نغطي الجانب الصحي ، وأيضاً وجودها في الجانب التعليمي ومعالي الشيخ مشرف على ذلك من ناحية المدارس والجامعات ، ولو افترضنا أنه لم يكن هناك قطاع خاص فسنواجه صعوبة ، حالياً أعتقد بهذه الاستراتيجية وبهذا الفكر الذي توجه به الشيخ نهيان لإشراك جميع فئات المجتمع فبدون القطاع الخاص لن نستطيع ، والقطاع الخاص حتى يشترك فإن له متطلبات مثل متطلباته في القطاع الصحي والقطاع التعليمي مثل توفر الأرض ، فلابد أن يمنح أرض كما هو في باقي النشاطات ، أرض في مناطق التجمعات السكنية وهذا طبعاً نعرف أنه من اختصاص الحكومات المحلية لكن بوجود سمو الشيخ نهيان على رأس هذا العمل فإنه يمكن التنسيق بمنح الأراضي في هذه المناطق وأنا متأكد أن القطاع الخاص الرياضي موجود وهناك شركات كبيرة ، وربما هي نفسها الشركات التي تدير الأندية – أيضاً – تدير هذه المنشآت الاجتماعية الخاصة بالرياضة ، وليس من الصعب تحقيقها وتكون هذه في الاستراتيجية ، فهذا مقترح إذا رأى الشيخ نهيان والمجلس أنه مناسب فأعتقد أن نضيفه في التوصيات ، ونشكر الوزارة على جهودها في هذا الجانب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ، سعادة الأخ سالم ذكر بأن مساهمة القطاع الخاص سوف تتزايد وتتعاظم في الرياضة إذا حصل على تسهيلات معينة من الجهات المحلية بتوصيات من سموكم في هذا الموضوع ، ننتقل الآن إلى الأخ عبدالعزيز الزعابي تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول إلى سمو الشيخ نهيان على حضوره وعلى تفاعله مع المجلس وأشكر الإخوان في الهيئة على جهدهم وأشكر الإخوان في اللجنة .

السؤال الموجود لدي تمت تغطيته سابقاً ، وأنا أعرف الوضع الحالي الذي تمر به الهيئة وأعرف شجونها وخاصة الميزانية والمخصصات المرصودة لها مما يعيق تحقيق أهدافها ، وسؤالي لسمو الشيخ هو : الآن هناك مصرف الإمارات للتنمية ، وكما تعلمون سموكم أنه تم تأسيس المصرف في خدمة - سواء - الإسكان أو قطاع الرياضة أو للمواطنين ، فلماذا لم تكن هناك مبادرات لخدمة الأندية عن طريق إنشاء - سواء - مجمعات سكنية في الأندية واستثمارها أو مجمعات تجارية على أن تتحمل الحكومة هامش من الفائدة وتكون بأسعار ميسرة للأندية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير الأخ عبدالعزيز يقترح إشراك بنك التنمية في تقديم دخل لهذه الأندية عن طريق إقراضها لبناء أبنية تجارية تستغل لزيادة مداخليها ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

أرجو إعطاء الكلمة للأخ إبراهيم .

معالي الرئيس :

تفضل أخ إبراهيم .

سعادة / إبراهيم عبدالملك محمد أهلي : (الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للأخ عبدالعزيز على طرحه بإمكانية الاستعانة ببعض المؤسسات المالية الوطنية لإقامة بعض المنشآت ، وفيما يتعلق بقانون الهيئة فلا يجوز للهيئة أن تستلف من أي جهة مالية أخرى وهذه تعتبر نوع من الاقتراض مقابل دفع مبالغ أو تحمل جزء منها ، وقانون الهيئة – فقط – يتعامل في حدود الموارد المالية المتاحة لها أو الموارد المالية المتاحة لبعض الوزارات الاتحادية الأخرى مثل وزارة الأشغال ، عدا ذلك نحن لا نستطيع أن نقترض ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا لم أتكلم عن أن الهيئة تقترض لكن قلت أن الأندية بمساعدة الهيئة ، أنا أتكلم أن مصرف الإمارات للتنمية مملوك للحكومة ومن ضمن أهدافه التنمية ، فلذلك لو قامت الهيئة بمبادرة لمساعدة الأندية عن طريق إيجاد المبالغ عن طريق بنك التنمية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ عبدالعزيز يقصد أن تقوم الهيئة بالتنسيق لتقوم الأندية بالاقتراض ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

هذه ملاحظة سنأخذها بعين الاعتبار إن كانت بعض الأندية تقترض وليس الهيئة أو الاستثمار بمنشآتها وأراضيها لأعمال تجارية وهذا موجود في كثير من الأندية حيث تستثمر في عقار وإنشاء منشآت على أراضيها ولا مانع لدينا وبالعكس نحن نشجع ذلك لأن الأندية والمراكز الرياضية لا تعتمد على الدعم والتمويل الحكومي فنحن – والحمد لله – في بلد فيه نمو اقتصادي وفيه حركة اقتصادية مزدهرة وهناك فرص كثيرة للاستثمار وربما هذه المؤسسات لديها الأراضي وتستثمرها لتحصل على عائد يساهم في دفع مصروفاتها وتغطية مصاريفها ، ولكن هناك بعضهم اجتهد وبنى مراكز تجارية وبنى فلل وبنايات وأجروها ، أيضاً الأندية الأخرى يجب أن تنظر إلى تحقيق مصادر دخل أخرى وأثني على اقتراح الأخ العضو الفاضل ، فنحن في الهيئة ليس لدينا أي اعتراض على أي نادي حين يقوم باستثمار أراضيه أو أن يدخل في أمور تجارية وهذا راجع للأندية ، ونحن إذا كان بإمكاننا المساعدة بأي شيء في ذلك فنحن مستعدين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الآن ننتقل إلى الدكتورة أمل القبيسي ، تفضل .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، وبدايةً أسمح لي أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى معالي الشيخ نهيان بن مبارك – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع على الدور الكبير الذي لعبه في هذا الجانب في مدة قصيرة حيث شهدنا قفزات كثيرة في جوانب متعلقة بالثقافة - وأيضاً – في مجالات الرياضة ، وهذا شيء ليس بغريب لأن الشيخ نهيان كان الأب الروحي للتعليم في دولة الإمارات لفترات كبيرة ويشهد على بصماته الجميع من شرائح المجتمع وفضله علينا جميعاً ، وبالتالي كل مكان يتولاه سيشهد – إن شاء الله – دائماً تطور وقفزات نوعية عالية تحت ووفق رؤية قيادتنا الرشيدة، فنتوجه لمعاليك بجزيل الشكر والامتنان على كل هذه الجهود التي تبذلونها بشكل دائم وبشكل شخصي – أيضاً – في كل المجالات . وأيضاً – كذلك – نضم صوتنا إلى صوتك عندما نتطرق إلى رياضة المرأة تحديداً ، فكما توجهتم بأن الجهود الجبارة التي بذلتها " أم الإمارات " سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك بالنهوض برياضة المرأة بالذات وتحديداً في دولة الإمارات فأصبحت

هي قدوة على مستوى العالم بكيفية أن يكون هناك توجه وبمنهجية عالية لدعم ليس فقط رياضة الإمارات للمرأة لكن – أيضاً – رياضة المرأة العربية وتوجهها للعالمية ، وهذا من خلال الجوائز المختلفة التي تم إطلاقها ، ومن خلال – أيضاً – إطلاق أكاديمية فاطمة بنت مبارك التي سببت نهضة كبيرة لمسناها في الجانب الرياضي على مستوى المرأة ومستوى المدارس والجمعيات والمجتمع بشكل عام ونشر الوعي فيه ، وبهذه المناسبة ربما نحن تكلمنا اليوم عن يوم المرأة العالمي – إذا سمحت لي معالي الرئيس – أن أضم صوتنا إليكم أن نرفع لها التهنئة والامتنان لجهودها الجبارة في مجتمع دولة الإمارات وللمرأة تحديداً في هذا اليوم الذي نشهد فيه على انجازات المرأة .

معالي الرئيس ، دائماً البداية تكون من القاعدة حتى الوصول إلى قمة الهرم ، وتطلعاتنا كبيرة في مجال الرياضة في أن يكون لدينا أبطال أولمبيين ويكون لدينا – أيضاً – مجتمع يعتمد على الرياضة كأسلوب حياة ومجتمع صحي ، وهذه القاعدة الكبيرة التي أتكلم عنها تبدأ من المدارس ، فنحن لدينا اليوم العدد الكبير من أبنائنا في المدارس سواء كانوا يهتمون بالرياضة أو لديهم مواهب مدفونة ، لكن التركيز عليهم في هذا الجانب يحتاج لحشد كامل الجهود ، فالجهود تبدأ من داخل المؤسسات التعليمية ولكنها ليست كافية وتحتاج لجهود أيضاً من مؤسسات تخصصية سواء كانت حكومية أو قطاع خاص والأندية الموجودة حتى نبدأ بتلبية الاحتياج الكبير في هذا الجانب ، ونحن دائماً ننظر إلى الأندية كجزء مستقل ، لكن أنا أرى اليوم أن المدرسة المفروض أن كل مدرسة في الدولة تكون نادي ، وكل مدرسة عندنا - حالياً - تصلح لأن تكون مركزاً مجتمعياً ، وهذا موجود ، فالبنية التحتية التي وفرتها الدولة للمدارس تصلح لاستخدام هذه المدارس في مجال الأنشطة الرياضية بشكل كبير ، ففيها المسابح والملاعب والكثير من صالات الرياضة التي من الممكن أن تكون ذراع ومركز رياضي متكامل لتستمد منه الهيئة أن تمارس أنشطتها ويكون عبارة عن مركز مجتمعي يوفر هذه الخدمات ليس فقط للطلبة وإنما حتى على مستوى المجتمع من أولياء الأمور وسكان الحي الموجود ، فهذا ممكن أن يسهل من العبءالكبير في توفير بنية تحتية في كل مكان ، فالمدارس موجودة لدينا ونستطيع استغلالها في ذلك وعمل برامج تكون بالتوافق مع الهيئة العامة للشباب والرياضة حتى تفعل دورها من خلال المراكز الرياضية الموجودة في المدارس والمنتشرة في جميع أنحاء الدولة .

أيضاً نتكلم عن الحاجة الماسة لمعلمي الرياضة ودور الهيئة في تجسير هذه الفجوة الكبيرة ما بين ليس - فقط - عدد وإنما أيضاً كفاءة ونوعية ، واليوم إذا أردنا لأبنائنا أن تكون الرياضة من أهم العناصر كتركيبة للمنظومة التعليمية الموجودة عندنا لأن مستويات السمنة الموجودة عندنا بين

طلبة المدارس مرتفعة كثيراً ، ونحتاج لأن يكون هناك برامج وحملات توعية ، ولكن أيضاً نحتاج لأن يكون لديهم واعز وأشخاص أكفاء قادرين وفاهمين لكيفية تنفيذ البرامج الرياضية على مستوى المدارس ، فنود – أيضاً – أن يكون للهيئة دور فاعل في هذا الأمر لأنهم – ما شاء الله – لديهم سجل كبير من اللاعبين الرياضيين ومن المدربين الذين من الممكن لهم أن يدربوا وممكن أيضاً أن يكون لهم دور كبير فاعل داخل المدارس ، وهذا سيشمل جانب كبير سيدعم التوجه العام على مستوى الصحة وعلى مستوى التعليم وعلى مستوى – أيضاً – رفد الأندية ورفد الحراك الرياضي الموجود في الدولة بمواهب متعددة من أبنائنا ابتداء من المراحل الدراسية .

لقد أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار ، وهذا عامل ابتكار ، وبالتالي فوفق رؤية قيادتنا الرشيدة أعتقد أن هناك الكثير من الإنجازات التي من الممكن أن تتحقق من خلال الهيئة بمعرفتنا الكبيرة بمدى دعمكم لجميع المؤسسات ، وأعتقد أنه عندما نتكلم عن الابتكار فلا نستطيع أنه محصور ويبدأ من مكان معين ، فهو منظومة متكاملة تسير في قاطرة كبيرة من التعليم سواء كان التعليم العام إلى التعليم العالي ، وأيضاً مؤسسات الصناعات ورواد الصناعات الموجودين فيها إلى القطاع الخاص إلى المؤسسات الحكومية ، فكل هذه الجهات جهودها متظافرة في مجال الابتكار ، لذلك أعتقد أن أندية الشباب تحديداً يجب أن يقفز دورها - الآن - ليس فقط من النشاط الاجتماعي الثقافي ، فيجب أن تكون نواة للابتكار أيضا وتصبح أندية ابتكار موجودة عندنا ، ومهم أيضاً أن نربطها بتوجه الدولة ، فتوجه الدولة هو أن يكون لدينا مخترعين وعلماء ، وبالتالي فهذه الأندية يجب أن تمزج العلوم مع الثقافة ومع النواحي الاجتماعية والرياضة ، وبذلك تصبح هذه هي نظرة الشاب اليوم كيف يتميز ، يتميز من خلال أن يكون قادر على أن يخترع ويبتكر بعلمه ومن خلال النشاط الثقافي بثقافته ومن خلال أن يكون رياضي بصحته ، فهذه الصورة التي يجب أن ننقلها لأبنائنا ، وننتقل منها إلى أن نطالب من خلال الهيئة أن لاعبينا خاصة المعروفين منهم أن يكون لهم دور اجتماعي ، فاليوم اللاعب المميز – ما شاء الله – أبناءنا من أصغر سن في المدارس يعرفون أسماؤهم ، فأين دور هؤلاء من ناحية تحمل المسؤولية المجتمعية بحيث يكونوا قدوة لهؤلاء الأبناء ، بحيث يشيعوا بين الأبناء أنهم اليوم نجحوا في الرياضة لأنني – أيضاً – مهتم بدراستي ، وأنني أمثل قدوة لأنني – أيضاً – من النواحي الاجتماعية قدوة لك وأمارس العادات الصحية السليمة والغذاء السليم وأيضاً أبتعد عن أي محاذير أخرى كالمخدرات وغيرها ، فهذه الرسائل المجتمعية نحن في أمس الحاجة لها لأن هؤلاء المشاهير أثرهم كبير ، فاليوم أبناءنا يعرفون أسماء هؤلاء اللاعبين أكثر من معرفتهم بأسماء المخترعين وأكثر من معرفتهم للأسماء أيضاً في دولتهم ، فمعالي الوزير نطلب من خلال الهيئة أن يكون هناك برنامج بحيث يكون

للاعبينا المعروفين دور مع المدارس بأن يمارسوا من خلاله برامج توعوية صحيحة ، وأيضاً لا يرتبط التفوق الرياضي بأنه لا يكون متفوق علمياً ، فهذه النظرة يجب أن نلغيها من أبنائنا ، فليس شرطاً أن أدرس حتى أكون رياضي ناجح ، فالرياضي الناجح أيضا هو ذكي ومتفوق في دراسته، فهذا التوازن نريد أن نعيده لأبنائنا من خلال دور الهيئة إن شاء الله ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة أمل ، معالي الوزير ، الدكتورة أمل ذكرت عدة نقاط هي :

النقطة الأولى حول التنسيق بين الهيئة ومنشآت المدارس والتي تعتبر متطورة في الكثير من مناطق الدولة .

النقطة الثانية : ضرورة الاهتمام بمدرسي الرياضة لأنهم هم الذين يربون الأجيال في العادات الرياضية والعادات الصحية .

النقطة الثالثة : الابتكار خاصة أننا - الآن - في سنة الابتكار ، وكيف توصل الهيئة للشباب أن هذا ليس في الرياضة - فقط - وإنما في الرياضة وفي الثقافة وفي العلوم .

النقطة الرابعة والأخيرة : كيف يكون اللاعبين والنجوم نموذج وقدوة صالحة للشباب خاصة لتعلق هؤلاء الشباب بهؤلاء اللاعبين وذلك بأن يكونوا قدوة في مكافحة التدخين والعادات السيئة وغير ذلك ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

أشكر الأخت الفاضلة الدكتورة أمل على ما تفضلت من تعبير طيب وتقدير مقدر ومشكور .

أول شيء أود أن أثني على اقتراحها بتهنئة صاحبة السمو أم الإمارات الفاضلة الوالدة الشيخة فاطمة بنت مبارك بيوم المرأة العالمي وعلى ما قدمته للمرأة من أعمال جليلة ليس - فقط - في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في المنطقة وإنما في العالم ، وكما ذكرت الدكتورة أمل يشهد لها العالم من خلال تقديرهم لها في محافل كثيرة .

الشيء الثاني : أنه بسبب عدم التنسيق وعدم الاهتمام بالطالب ظهرت عندنا ظاهرة بين الطلاب وهي ظاهرة السمنة ، وهذه لها آثار تعليمية وآثار اجتماعية وآثار صحية كبيرة ، وهذه ليست - فقط - مشكلة على مستوى الإمارات وإنما العالم ككل يعاني منها ، وكما تعلمون أنه - الآن - في دول العالم هناك أعداد تعاني من السمنة المفرطة أكثر بكثير من الجياع ، فهذا هم كبير ، وكما ذكرت يترتب عليه مشاكل صحية من السكري وأمراض القلب والدهون والشرايين .

بالنسبة للابتكار نحن نهتم بهذا الموضوع ولدينا أندية علمية نحاول من خلالها تشجيع الطلبة والطالبات على الإلتحاق بها وفتح مجالات لهم للابتكار ، وبالتأكيد أن الابتكار يعتبر فتح لأذهان أبنائنا وبناتنا في التفكير خارج النظام المعروف وعدم الاعتماد على حفظ المقررات الدراسية واجترارها أيام الامتحانات بحيث يكون هدف التعليم هو فقط اجتياز مراحل متعددة في الدراسة وإنما هو خلق ثقافة فكرية متنورة قادرة على مواكبة التطورات ، وقادرة على أخذ كل ما هو جديد، وقادرة على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين الكثيرة ، وأيضاً مواكبة العولمة وما يدور في العالم خارج الدولة ، فالابتكار مهم وكلما عودنا الطالب على الاعتماد على النفس وكلما ابتعدنا عن التلقين في التعليم نمكن بذلك شبابنا وأبنائنا وبناتنا من الاعتماد على أنفسهم والابتكار والأخذ بكل جديد ، فهذا رأي سديد ومهم في أن نخلق جيل لا يتقبل كل ما يقدم له كما هو وإنما يفكر ويقيم ويصل لنتائج تفيد وطنه ، وهذا سيكون أيضاً سلاح لضمان أمن واستقرار المجتمع .

فيما يخص مسألة الاستفادة من النجوم : بالتأكيد يجب الاستفادة من هؤلاء النجوم والمبدعين في جميع الرياضات ، وأنا أرى - الآن - عندما نزور المستشفيات أنهم يضعوا صورة بطل الإمارات في لعبة "الجوجيتسو" كأنه يصارع الدخان ، والطلبة ينظروا لهؤلاء كقدوة ، لذلك من الواجب أن يذهبوا للمدارس وإعطاء محاضرات مثلاً حول أخطار السمنة وكذلك حول أهمية الرياضة ، وأذكر أننا في كليات التقنية في مطاعم الكلية كنا نضع الأكلات غير الصحية في منطقة منزوية من المطعم وعليها إشارة حمراء ، والغذاء الصحي في مكان أفضل وحوله منظر أخضر ، فحتى البنت أو الولد يجد حرجاً في الذهاب للمنطقة التي بها الطعام غير الصحي ، فهذه الأمور تحتاج إلى تكاتف وتحتاج – أيضاً – لزيارة المستشفيات والاهتمام بالرياضة في المدارس ، والاستثمار في هذه الأمور يعود بالنفع على المجتمع حيث أنه كما يقال " العقل السليم في الجسم السليم " فهذه الأمور تحتاج لتكاتف لأنها تكمل بعضها البعض ، وأذكر أنه عندما كنت في أوروبا كان هناك مدارس تعطي منح دراسية للطلاب المتفوقين في الرياضة ، وكما ذكرت الدكتورة أمل أن المتفوق في الرياضة لا يعني أن يكون غير متفوق في الدراسة ، بالعكس فالمتفوق في الرياضة لديه فرص أكثر في المجالات الأخرى ، فهو يكون نشيط ويدرك كيف يتعامل وكيف يعمل كفريق ويقدم المبادرات ، وأشكر الأخ الدكتورة أمل على ملاحظاتها ، وسنأخذها بعين الاعتبار - إن شاء الله -، وشكرا .

معالي الرئيس :

دكتورة أمل ، هل لديك تعقيب ؟ تفضلي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، بالتأكيد أن سمو الشيخ أكثر علماً وأكثر حرصاً منا في هذه الجوانب ، وبالتأكيد أنه ما دام – ما شاء الله – سمو الشيخ بهذا الحرص والتفهم لكل ما تم طرحه سيكون الموضوع في أيدي أمينة لتطبيقه لأنه فعلاً نحن بحاجة لتجسير الهوة ما بين الحياة الصحية السليمة وما بين مفهوم الرياضة الصحيح وما بين أبنائنا ومفهومهم – أيضاً – الذي ينطلقوا به في الحياة من النواحي الصحية والتعليمية مهم جداً ، وهذا الدور نحن متأكدين أنكم ستقوموا به سموكم على أكمل وجه - إن شاء الله - ، اشكر معاليك مرة أخرى على جميع جهودكم المتميزة ، ونشكر كل فريق العمل الموجود معكم والإخوة في الهيئة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة ، بقية الإخوة أيضاً ننوه بعدم تكرار نفس الملاحظات ، الكلمة لسعادة الأخ أحمد الزعابي .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعاً لدي تعقيب على ما تم ذكره سابقاً ولكن لم يكن هناك تفصيل فيه ، فقط تكلم سعادة الأخ مروان بالنسبة لضرورة وجود تشريعات تخدم الرياضة - معالي الرئيس ، معالي الشيخ نهيان - طبعاً المتتبع لمرسوم إنشاء الهيئة رقم (7) لسنة 2008م يجد أنه من ضمن اختصاصاتها أو سياساتها هو " رسم السياسة العامة لقطاع الشباب والرياضة في الدولة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها " ، أيضاً جاء في ديباجة المرسوم بقانون أن من ضمنها طبعاً إنشاء الاحتراف بشكل عام ، والاحتراف الذي جاء وخاصة في كرة القدم بالذات أنشأ شركات وهي شركات ذات مسؤولية محدودة ، هذه الشركات – طبعاً – الآن بعد أكثر من حوالي ست سنوات على وجود الاحتراف لم نر أي عمل تقوم به الهيئة في مراقبة حسابات وموازنات هذه الشركات سواء كان عن الأرباح أو الخسائر لأن هذه الشركات أصلاً عندما تُنشأ شركات فيكون الهدف منها تحقيق أرباح ، فلم نجد هناك ولم يطلعنا حتى الإعلام إن كانت هذه الشركات حققت نتائج أرباح أولاً خاصة وأننا عندما نتكلم – معالي الرئيس ، معالي الوزير – فالمادة (4) من قانون الشركات التجارية والتي تعرف الشركات تقول أن الشركة يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر أن يسهم كل منهما في مشروع اقتصادي يستهدف الربح ، إذاً شركات كرة القدم المفروض أن تستهدف الربح ، لكن أين ذلك الربح من الشركات الموجودة ! فنجد أن الكثير من هذه الشركات وبالذات شركات كرة القدم في الأندية تقوم على الدعم الحكومي ، فلا توجد هناك أرباح مسجلة عائدة لهذه الأندية أو لهذه الشركات .

النقطة الثانية : لماذا ضرورة وجود قانون ينظم الحركة الرياضية أو الاحتراف الرياضي بكافة طرقه ؟ اليوم حتى هذه الشركات الشكلية – للأسف – وليست الشركات الواقعية تقوم بأعمال لشركة كرة القدم ، فكلها شركات شكلية ، لماذا ؟ لأنه أولاً : كما قلنا لا توجد هناك كشوفات للحسابات سواء بالأرباح أو الخسائر ، وثانياً : لا توجد لها أموال ، والنقطة الأهم وهي التي اشترطها أصلاً قانون الشركات التجارية خاصة بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تسجل على أوراقها أن رأس مال هذه الشركة كذا مليون درهم ، فلو حصل في المستقبل نزاع نشأ بين هذه الشركات حيث أنها تتعاقد مع اللاعبين وهم أطراف ، وقد يكونوا دائنين لهذه الشركات خاصة إذا عجزت عن سداد هذه الأموال أو قيم عقود الاحتراف ، فهل - هنا - سوف يلجأ هذا اللاعب إلى رفع دعاوى قضائية أمام القضاء العادي أم أنه لا بد أن يكون هناك قضاء مستقل أو قانون يحدد الوسيلة والطريقة التي يلجأ بموجبها صاحب التقاضي في شركات كرة القدم للقضاء في حقه ، فنحن اليوم لو تركنا ذلك فمعنى هذا أن هذه الشركات سوف تصل لحد الإفلاس ، وحد الإفلاس ممكن أن يكون هناك حجوزات قضائية إذا اتجه هذا الطرف بطلب الحجز على هذه الشركة ، وهذه الأندية لن نقول أنها مملوكة بنسبة 100% مملوكة للحكومة ، والاستادات التي من ضمنها دائماً توضع أن هذه الشركة تملك استاد كرة القدم الفلاني أو الفلاني ، فهذا لا تملكه وإنما تملكه الحكومة بدليل أن هذه الشركات لم تؤسس هذه الاستادات أو هذه الأندية ، وإنما هذه الأندية هي - فقط - للتغلب على الشكل الذي يتطلبه الاحتراف الخارجي أنشأت هذه الشركات ، لذلك – معالي الرئيس ، معالي الوزير – أنا أتمنى أن يصدر قانون بأسرع وقت لمعالجة هذا الخلل الكبير في شركات كرة القدم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، طبعاً في السابق لم تكن الأندية تابعة للحكومة ، وإنما كانت مؤسسات أهلية تدعمها الحكومة ، والآن تحولت إلى شركات ، وبلا شك أن هذه تحتاج إلى تأطير قانوني ، وكما طرح الإخوة فقد تمنوا على معالي الوزير إصدار قانون شامل للرياضة بحيث يكون هذا الأمر جزء منه ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة أنك أجبت على السؤال يا معالي الرئيس ، فنحن لا نتدخل في شؤون الأندية ، فهم لهم حق التعاقد مع من يرونه مناسبا لهم ، وإن حصل خلاف بينهم وبين هؤلاء اللاعبين فيوجد في الدولة مؤسسات قضائية ومحاكم ممكن أن يلجأوا لها ، فهذا ليس

باختصاص الهيئة بتاتاً ، وهذه الأندية لديها مسؤولين لإدارة هذه الأندية يعرفون مصالحهم ، وهم يقيموا عمل شركاتهم ، فهذا أمر خارج عن مسؤوليات الهيئة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أخ أحمد ، تعقيب أخير ، تفضل .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أولاً كما أشرنا أنه ورد في ديباجة المرسوم بقانون رقم (7) لسنة 2008م موضوع الاحتراف وممارسة أنشطة الشباب والرياضة وأعمال الإدارة المتصلة بها باعتبارها عملاً أساسياً ومهنياً ، وأيضاً ورد بها مسمى للرابطة " تجمع مستقل بشؤون أي مهنة او نشاط شبابي أو رياضي " ، طبعا - الآن - هناك رابطة لكرة القدم موجودة ، ويوجد هناك احتراف ، إذاً هذه من ضمن الأطر التي أوجدها المرسوم بقانون .

أيضاً المادة الثانية تنص على : " تُنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للرياضة والشباب تكون لها شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلالية وتلحق بالوزير ..... " ومن ضمن اختصاصاتها التي أطلقتها وأهدافها الواردة في المادة الخامسة والمادة السادسة والمادة السابعة والمادة العاشرة التي تتكلم عن رسم السياسة العامة لقطاع الشباب والرياضة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها ، فكل هذه النقاط – معالي الرئيس ، معالي الوزير – تقتضي أن يكون هناك قانون هو الذي يحدد المسار الصحيح لهذه الشركات بحيث يكون قانون خاص له بعض الأحكام التي توجد في قانون الشركات التجارية ، ولكن يجب أن يكون له استقلالية بالنسبة للتقاضي والمطالبات والعقود التي توقع مع اللاعبين المحترفين في هذه الشركات ، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال في تطبيق مثل الاحتراف وفق قانون الشركات التجارية لأننا بذلك سنعرض هذه المنشآت والأندية والمملوكة أصلاً للحكومة سواء الاتحادية أو المحلية ، وبالتالي ففي حالة العجز عن السداد خاصة أن عقود اللاعبين اليوم بملايين الدراهم فكيف إذا علمنا أن كل نادي يملك في الفريق الأول أكثر من 25 لاعب ، أي 25 عقد احتراف ، وهذا يعني مبالغ طائلة ، وبالتالي قد تعرض هذه الأندية للمساس بمصالح الحكومة المباشرة، لذلك أنا من هذا المنبر أطلب من معالي الشيخ نهيان بصفته رئيس الهيئة بإنشاء قانون أو إخراج قانون مستقل ينظم عملية شركات كرة القدم الموجودة في الدولة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد يطلب بأن يبحث هذا الموضوع بحيث يتم تلافي القضايا الشائكة التي من الممكن أن تحدث عن طريق تداخل قانون الشركات مع الأنشطة الرياضية ، هل لديك تعقيب يا معالي الوزير ؟ تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

إن شاء الله سننظر في هذا الموضوع ونوافيكم به ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حميد بن سالم .

سعادة / حميد محمد بن سالم :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الشيخ نهيان ، وأنا أثني على رأي الأخت الدكتورة منى البحر بأن الشيخ نهيان متميز ، فكما تميز في تطوير المؤسسات التعليمية نحن متأكدين – بإذن الله – الله يعينه ويتميز في تطوير بعض الأندية التي رأيناها عندما عرضت اللجنة الشريط خاصة في المناطق البعيدة مثل نادي مصفوت والنادي العربي ونادي الجزيرة الحمراء ، فهذه الأندية بحاجة إلى تطوير .

معالي الرئيس ، أنا لدي مداخلة واحدة ، وسؤالي حول أبناء المواطنات وانضمامهم إلى الأندية ، فالآن ما أعرفه أن أبناء المواطنات حتى سن (18) سنة بعدها – طبعاً - معالي الوزير أعرف مني بهذا الأمر في كيفية معاملتهم في الأندية ، لكن نحن نطالب – إن شاء الله – وبمناسبة يوم المرأة العالمي في الأسبوع الفائت معالي الوزير من خلال معرفتنا اهتمامه بالمواطنين ، فأبناء المواطنات هم بحاجة كذلك للدعم ، فإذا تطور هذا اللاعب من أبناء المواطنات وفوق سن الـ (18) ممكن أن يستفيد من الاحتفاظ به وممارسته لهذه الرياضة وكذلك النادي يستفيد منه بالتعاقد معه سواء داخلياً أو خارجياً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ حميد يطرح مسألة أبناء المواطنات المتزوجات من غير المواطنين بعد تخطيهم سن الثامنة عشرة ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً لسعادة الأخ حميد على الكلمة الطيبة ، وأنا أشاركه الرأي في أن أبناء المواطنات يجب إعطاؤهم الفرصة في المساهمة في الحركة الرياضية ولا يجوز اقتصار الأمر حتى سن معينة ومن ثم منعهم ، لكن نحن في الهيئة ناقشنا الموضوع ورفعنا توصية ومذكرة بالسماح لأبناء المواطنات بالاستمرار في نشاطهم الرياضي وتمثيل بلدهم في المحافل الدولية ومازلنا ننتظر الرد وسنتابع الموضوع مع الجهات المختصة ، هناك استثناءات ولكننا لا نريد الاستثناءات بل نريد أن يكون الأمر مفتوحاً للجميع ليكونوا سواسية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، وننتقل - الآن - إلى آخر المتداخلين الأخ سلطان الشامسي ، تفضل .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، سأختصر الكلام – إن شاء الله – وسيكون كلامي سريعاً في هذا المجال ، الصالات الرياضية المغطاة هي الاحتياج الفعلي خاصةً في الأندية التي تعتبر بعيدة عن المدن ، بعض المناطق خاصة في فصل الصيف – معالي الرئيس – يتعب المشاركون ولا يكون لديهم إقبال عليها ، فنحن نطلب من الوزير من خلال مبادرات رئيس الدولة أو من خلال رصد مجلس الوزراء لميزانيات بسيطة لإنشاء صالات مغطاة متعددة الأغراض تستخدم في كرة السلة والطائرة وفي كرة اليد وبعض الأوقات حتى الأنشطة اجتماعية بحيث تكون مكيفة ، فنحن نريد أن يكون هناك جدول لتسيير هذه المسألة .

ثانياً – يا معالي الرئيس - ، زيادة الدعم المالي المخصص للأنشطة الرياضية مثل كرة اليد والسباحة والتايكواندو ، بعض الألعاب – يا معالي الرئيس – المخصص المالي لا يكفي حتى للمدرب ، فاللاعبين يحتاجون لبعض المصروفات وهذا من باب استقطاب النشء .

النقطة الثالثة – يا معالي الرئيس – نريد أن يكون هناك سعي بالحصول على دعم لكرة القدم في المراحل السنية وهم الشباب النشء الصغار في السن ، وفي المناطق البعيدة عن المدن ليس لديهم أماكن أخرى للترفيه وبصراحة لدينا منطقة في مصفوت لا يوجد فيها أماكن للترفيه فأين يذهب الشباب ؟ يستقطبهم النادي ولكن ليس هناك دعم يا معالي الرئيس والإمكانيات ضعيفة ، حتى أن النادي ليس لديه إيرادات مالية وهي غير كافية ولا يستطيع التسويق إعلامياً ، فنحن نطلب مستقبلاً أن يراعوا هذه المسألة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سلطان ، معالي الوزير آخر المتحدثين يركز على ثلاث نقاط أولاً بالنسبة للصالات المكيفة في بعض الإمارات والدعم المالي لمختلف الرياضات غير كرة القدم ، ودعم كرة القدم التي لا تتوفر فيها الأندية الكبرى ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكراً أخ سلطان ، هناك صالات مغلقة وكما ذكر الأمين العام أن آخر مشروع في الفجيرة فيه صالات مغلقة سواء كانت صالات للسباحة وهي متعددة الأغراض ، ونحن نصر على أن كل منشأة نحن نقوم بالإشراف عليها بالتعاون مع وزارة الأشغال بأن يكون لديها صالات مغلقة لما لها

من فوائد كثيرة يستفاد منها لأنشطة كثيرة سواء كانت رياضية أو غير رياضية وبالأخص في أوقات الحر في القيظ ، وهذا هو توجهنا لإيجاد صالات رياضية مغلقة لما لها من فائدة .
وبالنسبة لدعم الرياضات ، فقد ذكرنا من قبل أننا اطلعنا على متطلبات واحتياجات الأندية والمراكز - وإن شاء الله - ستفعل هذه وستدعم وسيخصص الدعم لأنشطة مختلفة من قبل الهيئة .

صحيح أن بعض المناطق ربما لا يوجد فيها ملاعب للشباب ليمارسوا رياضة كرة القدم وأنا أؤيد الفكرة بأن تكون هناك ملاعب لكرة القدم ولغيرها لأنه لا تعرف أي تكمن الطاقات المتميزة سواء كانت في التعليم أو في الرياضة ، أذكر كنا في محاضرة من المحاضرات القيمة لصاحب السمو الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان – ولي عهد أبوظبي – نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله - في مجلسه الرمضاني ، أحد المتحدثين كان يطرح أنه يجب علينا كمؤسسات أن لا ننظر – فقط – في الحلقة التي بجانبنا والذين نعرفهم بل يجب أن تكون لدينا آلية تقييم جيدة حتى نستطيع أن نعرف أين هي المواهب ، وقد قال كما تعرفون أن البرازيل متميزة بكرة القدم لأنهم ينظرون للخامات واللاعبين المتميزين من الأماكن الفقيرة إلى الأماكن الكبيرة فتجد بعض الأحيان أن المفكرين والنوابغ والمتميزين في الرياضة يأتون من أماكن لا تفكر أنهم موجودين فيها ، فالإنسان لا يجب أن يقلل من طاقات الجميع وإنما نتعشم بالجميع أنهم مميزون ونوفر لهم الوسائل والمؤسسات والخدمات والمرافق التي تفتح أمامهم فرص للنبوغ والعطاء وإن كان في المراكز التعليمية – كما ذكرت الأخت أمل – أو في مراكز المؤسسات التعليمية ، وإن شاء الله كما ذكرت في السابق من خلال دراستنا للمناطق كلها ونحن الآن – تقريباً – بصدد الانتهاء من دراستين مهمتين لتنمية المجتمع ومساعدة الشباب والتي من خلالها نريد أن نمكن كل مناطق الدولة من إيجاد بنية تحتية فيها – كما ذكر الأخ العضو السابق – من رياضية وصحية وتعليمية ومنشآت أفراد ، فإن شاء الله بدعمكم ووقوفكم معنا نستطيع تخطي هذه الأمور ونمكن جميع أبناء وبنات الإمارات من الوصول إلى أهدافهم وأن يستطيعون التعبير عما يسعون إليه وأن تفتح لهم الفرص في أن يكونوا مواطنين ومواطنات يخدمون بلدهم ويحرصون على بلدهم وينمون بلدهم في جميع المجالات سواء كانت رياضية أم غير رياضية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الشيخ نهيان ، وهكذا وصلنا إلى نهاية مناقشة موضوع سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب ، التوصيات عندكم إذا كانت لديكم ملاحظات حولها فستحال إلى اللجنة ، نشكر معالي الشيخ نهيان على أمل أن نلتقي به في جلسات قادمة ، والآن هل يوافق المجلس على إحالة التوصيات إلى اللجنة المختصة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى البند السابع وهو التقارير الواردة من اللجان .

البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :

3. تقرير لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل " .

أشير إلى الكتاب التالي :

" معالي/ محمد أحمد المر الموقـر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية حول موضوع " **سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل "** حول التوصيات المحالة من المجلس.

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

رئيس اللجنة

سالم بالركاض العامري

التاريخ: 2015/ 2/24 "

معالي الرئيس :

ليتفضل الأخ سالم بن هويدن – مقرر- اللجنة لتلاوة تقرير اللجنة .

سعادة / سالم محمد بن هويدن : - مقرر لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية -:

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً هذه التوصيات أعيدت من المجلس في الجلسة السابقة ، وتمت دراستها وإعادة صياغتها كالتالي :

" أحال المجلس بجلسته التاسعة من الفصل التشريعي الخامس عشر في دور انعقاده الرابع المعقودة بتاريخ 2015/2/3 توصيات المجلس في شأن موضوع " **سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل** " إلى اللجنة ، والتي سبق أن أعدت التقرير الذي عرض على المجلس ، وذلك لإعادة صياغة توصياته ورفع تقرير عنها، وبناء على ما دار في الجلسة من مناقشات السادة الأعضاء وسماع وجهة نظر ممثلي الحكومة فقد خلصت اللجنة للتوصيات التالية:-

1)ضرورة إخضاع كافة المنشآت الاقتصادية بالدولة بنظام تعدد الثقافات والرسوم المقررة حسب ماهو متبع بوزارة العمل مثل المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية وغيرها ... "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

2) قيام الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية لوضع ضوابط وآليات لزيادة نسب التوطين في المنشآت الخاصة " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

3) تفعيل المادة رقم (14) من القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980، في شأن تنظيم علاقات العمل وتعديلاته، حول عدم استخدام غير المواطنين في أعمال أو وظائف يمكن أن يقوم بها مواطنون.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

4) إلغاء نظام الضمان المصرفي للقطاعات الخدمية، والاكتفاء بنظام حماية الأجور لتشجيع قطاع الخدمات والتطور في سوق العمل " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

5) تبني خطط وبرامج تعمل على تضييق الفوارق بين القطاعيين الحكومي والخاص في الامتيازات الوظيفية، والأجور، وتوفير نظام يؤمن دخل الموظف المواطن في حالة تعطله عن العمل في القطاع الخاص ".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

6) إعداد دراسات ووضع خطط عمل للربط بين مخرجات العملية التعليمية ، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن ذلك متطلباً ضرورياً لضبط سوق العمل، وعلاج اختلالاته، خاصة فيما يتعلق بتخفيض نسب البطالة ".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

7) قيام الوزارة بوضع الخطط، والإجراءات، والضوابط اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، بشأن الرقابة والمتابعة المستمرة للمنشآت والعمالة المخالفة خاصة فيما يتعلق بالحد من انتشار العمالة السائبة ".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

8) ضرورة قيام وزارة العمل بمتابعة وحث وكالات التوسط للعمالة على تعديل أوضاعها في أسرع وقت ممكن وتحصيل رسوم التجديد والتأخير المستحقة، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال الوكالات التي لا تلتزم بتجديد تراخيصها في المواعيد المقررة قانونا ".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

9) أهمية اقتصار العقود والمناقصات الاتحادية والمحلية على الشركات والمؤسسات الخاصة الملتزمة بسياسة التوطين ".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

10) ضرورة قيام وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة العدل للإسراع في الفصل بالقضايا العمالية".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

11) إعادة النظر في المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم (757) لسنة 2006م، في شأن نظام بطاقة المنشأة، بحيث يتم استبدال التعهد الذي يقدمه وكيل الخدمات بضمان بنكي تقدمه المنشأة عند فتح بطاقة المنشاة، وتحدد قيمته وضوابط وإجراءات تقديمه من قبل الوزارة ".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

12) قيام وزارة العمل بدعم مكاتب تسهيل في توفير الخدمات الشاملة لتسهيل انجاز المعاملات مثل خدمات شؤون الإقامة والأجانب، والبريد السريع (امبوست)، وهيئة الكهرباء والمياه . واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس على هذه التوصيات ".

معالي الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس على التوصية في صيغتها النهائية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى التقرير الثاني في البند السابع وهو توصيات موضوع حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة .

2. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .

أشير إلى الكتاب التالي :

" معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،،،

أرفق لمعاليكم تقرير للجنة المؤقتة حول موضوع **" حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة"** حول التوصيات المحالة من المجلس.

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مقرر اللجنة

أحمد عبدالله الأعماش "

التاريخ:2015/3/1م

معالي الرئيس :

ليتفضل الأخ مروان بن غليطة – مقرر اللجنة المؤقتة لتلاوة تقرير اللجنة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة : (مقرر اللجنة المؤقتة)

بسم الله الرحمن الرحيم .

أحال المجلس بجلسته العاشرة من الفصل التشريعي الخامس عشر في دور انعقاده الرابع المعقودة بتاريخ 2015/2/17، توصيات المجلس في شأن موضوع **" حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة "** إلى اللجنة، والتي سبق أن أعدت التقرير الذي عرض على المجلس، وذلك لإعادة صياغة توصياته ورفع تقرير عنها. وبناء على ما دار في الجلسة من مناقشات السادة الأعضاء وسماع وجهة نظر ممثلي الحكومة فقد خلصت اللجنة للتوصيات التالية:

1. وضع واعتماد سياسة توطين لمهنتي صيد الأسماك والزراعة تشمل برامج عمل، ومؤشرات قياس محددة لمبادرات تؤدي إلى توطين المهنة، ومهنة وسطاء بيع وشراء الأسماك (الدلالة).

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

2. دعم الصيادين والمزارعين من خلال منحهم قروض وتسهيلات عن طريق مصرف الإمارات للتنمية تمكنهم من تحقيق أهدافهم.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

3. العمل على إصدار قرار اتحادي لمنع التداخل بين الاختصاصات والمهام لعدة وزارات ومؤسسات حكومية ومحلية بشأن الإشراف على الثروة السمكية.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

4. وضع مؤشرات محددة، وبرامج عمل تعنى بدور قطاعي الانتاج الزراعي والثروة السمكية في استراتيجية الأمن الغذائي وبما يحقق التوسع في الاستزراع السمكي ومضاعفة إنتاج مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية، والاعتماد على تقنيات الزراعة الحديثة وتسويق الإنتاج، وتداول واستيراد الشتلات الزراعية والبذور.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

5. الاهتمام بإنشاء وصيانة وتجهيز موانئ الصيادين في مختلف أنحاء الدولة وفق مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

6. دعم إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في تسويق الإنتاج الزراعي والسمكي وبما يضمن عدم سيطرة الأجانب على أسعار هذه المنتجات.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

7. ضرورة مراعاة الوزارة الاختلاف الجغرافي بين إمارة وأخرى بالدولة عند اصدار قرارات في شأن مهنة صيد الأسماك والتدرج في العقوبات الجزائية للمخالفين من الصيادين.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

8. مضاعفة دور الوزارة في تقديم الدعم للصيادين استنادا لإجراءات موحده ومعتمدة من الوزارة وذلك من خلال:

- زيادة ميزانية الوزارة لدعم مهنة الصيد لتتناسب مع الاحتياجات الفعلية للصيادين وتفي بما يتناسب مع الأوضاع المتطورة.
- عمل اتفاقيات مع الشركات المختلفة لتوفير احتياجات الصيادين من محركات وقوارب ومعدات الصيد بما يتناسب مع احتياجات الصيادين على مدار العام.
- صرف رواتب شهرية للصيادين المتفرغين لمهنة الصيد أسوة بصيادي إمارة دبي.
- دعم أسعار الوقود للصيادين حيث يشكل الوقود أكثر من 70% من تكلفة رحلة الصيد.
- نقل إدارة ملفات الصيادين وجمعيات الصيادين من وزارة العمل إلى وزارة الداخلية.
- تفويض لجان الصيد المحلية بتنظيم تداول رخص الصيد بما يحقق المصلحة العامة حسب الإجراءات المحلية لكل إمارة.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

9. إجراء دراسات مشتركة بين وزارة البيئة والمياه، ووزارة الاقتصاد في شأن الحفاظ على المخزون السمكي واستدامة البيئة البحرية والزراعية وتشجيع ودعم البحث العلمي في مجال الابتكار الزراعي والغذائي ونشر البحوث والدراسات العلمية.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

10. مضاعفة دور الوزارة في تقديم الدعم للمزارعين والتنسيق مع السلطات المختصة من خلال الآتي:

- الأخذ بالممارسات المعمول بها في إمارة أبوظبي وتعميمها على الإمارات الأخرى.
- تقديم دعم مادي للمزارعين كرواتب شهرية.
- استمرار صرف البيوت المحمية.
- دعم الزراعة العضوية.
- تكثيف برامج الإرشاد والتوجيه للمزارعين.
- دعم الوزارة الزراعة المائية لارتفاع تكلفتها كبديل استراتيجي لعدم توفر المياه.
- تقوية دور الجمعيات التعاونية للمزارعين، فيما يتعلق بمعالجة المعوقات التي تواجه المزارعين في تسويق منتجاتهم.
- تفعيل وتطوير محطات التجارب الزراعية في تحقيق التقدم في قطاع الزراعة.

واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس على هذه التوصيات.

معالي الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس على التوصية في صيغتها النهائية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى البند الثامن .

البند الثامن : وارد من هيئة المكتب :

- **تقرير هيئة المكتب حول تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .**

معالي الرئيس :

تفضل أخ علي النعيمي – مراقب المجلس بتلاوة التقرير .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المحترمين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

" إعمالاً لنظام عمل هيئة المكتب في المادة (3) من اختصاصات هيئة المكتب في متابعة تنفيذ توصيات المجلس وتقديم تقارير دورية عنها للمجلس حيث عقدت هيئة المكتب اجتماعها الثالث في دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس يوم الخميس الموافق 26 فبراير 2015م ، وعليه قررت الهيئة إحالة تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي إلى المجلس لاعتماده النهائي " .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

معالي الرئيس :

التقرير* معروض عليكم يا إخوان ، وستجدون أن في الصفحة مسلسل بالمناقشات والجلسات ، هذه هي توصيات المجلس وقرارات مجلس الوزراء ، فهل تودون تلاوة التوصيات والقرارات وتعليق هيئة المكتب عليها ؟ هناك – حقيقة – بعض هذه التوصيات التي لم يوافق عليها مجلس الوزراء بحكم عدم الاختصاص وهي النقطة الأولى وباقي النقاط – يا سعادة المقرر – هي عدم ذكر الآلية ، تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

نعم هي ثمان توصيات ، تمت موافقة مجلس الوزراء على خمس توصيات وثلاث توصيات لم يتم الموافقة عليها ، وهي مذكورة أمام أصحاب السعادة ، فإذا رغبتم بقراءتها فسأتلوها والرأي عندكم، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد بالأمس كان هناك قرار بالنسبة لزيادة الإنفاق الحكومي بالنسبة للبحث العلمي وهنا ذكر عبارة " غير موافق " ، لكن بالأمس أنا قرأت في الإعلام أن الحكومة بالفعل وافقت على هذه التوصية والآن لا أدري كيف هي الإشكالية ؟ ولكن هناك موافقة رسمية بناءً على توصية المجلس الوطني الاتحادي والآن كأن هناك جهتين مختلفتين نتعامل معهما ، النقطة رقم (4) – يا معالي الرئيس - ، وبالأمس قرأتها أن مجلس الوزراء وافق على المقترح بناءً على توصية المجلس الوطني الاتحادي ولا أعرف ما هو الفرق ؟ وشكراً .

---

* تقرير هيئة المكتب كاملاً ملحق رقم (6) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

تفضل الأخ المراقب .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

هي التوصية رقم (2) " إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي وقد وافق عليها مجلس الوزراء " ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هذا مختلف فهو صندوق ، يمكن أن نكتب لمجلس الوزراء حول عدم ذكر آليات التنفيذ لأن هذا – حقيقة – ليس في هذه التوصيات بل في توصيات أخرى – أيضاً – وهو أن الحكومة توافق على التوصيات ولكن لا تذكر آلية التنفيذ ، تفضل أخ راشد .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد من المهم مخاطبة الحكومة لماذا ؟ لأنه كما ذكرنا في الصباح في المناقشة أن الحكومة توافق على بعض التوصيات ويمر عليها سنوات لا يتم تطبيقها أو إيجاد آليات عمل لتنفيذها ، فمن المهم جداً الوصول بين المجلس والحكومة إلى آلية لتطبيق هذه التوصيات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، إذا هل يوافق المجلس على أن نكتب للحكومة بخصوص هذا الموضوع ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

شكراً سعادة المراقب ، تبقى لنا التوصيات الثلاث ليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوتها .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً معالي الرئيس ، لدينا ثلاث مشروعات لتوصيات ، الأول هو لتوصية المجلس في شأن تعديل القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية ونص التوصية كالتالي :

" وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الحادية عشرة من دور انعقاده العادي الرابع في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2015/03/10م على تبني توصية بناءً على رد معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية على السؤال المقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري في شأن توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999م في شأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية وفقاً للصيغة الآتية :

الإسراع في تعديل القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999م في شأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار توصيات المجلس وطموحات المشمولين به وعدم المساس بحقوقهم المكتسبة في القانون الحالي على أن يتم عرض مشروع القانون بعد الانتهاء منه على المجلس الوطني الاتحادي وأهمية الشفافية عند تناوله لكونه يمس مصالح المواطنين " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

التوصية الأخرى هي توصية المجلس في شأن سؤال توصية المجلس في شأن دعم الخدمات المقدمة للمتقاعدين ونصها :

" وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الحادية عشرة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2015/03/10م على تبني توصية بناءً على رد معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية على السؤال المقدم من سعادة العضو / مروان بن غليطة في شأن توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن دعم الخدمات المقدمة للمتقاعدين وفقاً للصيغة الآتية :

استحداث مادة في قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية في شأن منح المتقاعدين مزايا مالية بناءً على توصية المجلس الموافق عليها من قبل مجلس الوزراء الموقر " .

معالي الرئيس :

هل المزايا مالية أم مالية وخدمية ؟ تفضل أخ مروان .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

أكثرها مالية – معالي الرئيس - ، هي صحيح خدمية ولكن تحول إلى نقد ، وشكراً .

معالي الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

التوصية الثالثة هي حول السؤال المقدم من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش إلى معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وذلك حول تسجيل المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونيسكو وفقاً للصيغة الآتية :

" السعي في تسجيل بعض المواقع الطبيعية في الدولة بلائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونيسكو " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

أخ أحمد المنصوري تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

معالي الرئيس ، أنا لي رجاء وطلب وهذه أول مرة أطلب منك طلب كهذا ، ملف التقاعد – إذا أمكن – معاليك أن تترأس لجنة وتذهب لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – رئيس مجلس الوزراء ، لأن هذا الملف هو ملف شائك وفيه نوع من الهم الوطني فلذلك أتمنى لو تترأس معاليك هذا الموضوع وتحمله بنفسك لأنه لا يوجد أهم من الاتصال الشخصي ، إجرائياً ودستورياً قمنا بذلك ولكن شخصياً أتمنى ذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

إن شاء الله ، والآن وبعد ان انتهينا من مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول أعمال جلسة اليوم هل يوافق المجلس على رفع الجلسة الآن ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 14:39 من بعد الظهر)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

نصوص الرسائل الصادرة للحكومة

معالي الأخ الدكتور / أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،،،،

الموضوع : توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع" سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية "

نرجو الإحاطة بأن المجلس الوطني الاتحادي قد ناقش في جلسته المعقودة بتاريخ 2014/12/16 موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية "وفي جلسته بتاريخ 2015/2/17 انتهى إلى إصدار التوصيات المرفقة.

برجاء التفضل بعرض التوصيات على مجلس الوزراء الموقر وموافاتنا بالقرار الصادر في شأنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

1. تعديل القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 1976 بما يتواكب مع التطورات والسياسات الاقتصادية للدولة، مع السماح للجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالمشاركة في تطويره لتتمكن من تحقيق أهدافها بما يخدم الاقتصاد الوطني؛ كما يجب أن يراعى التعديل السماح للجمعيات بفتح فروعها في أي إماره أخرى .
2. تحفيز الجمعيات التعاونية لتوظيف المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية والقادرين على العمل فيها، ووضع خطط وبرامج محددة لتوطين وتأهيل وتدريب العاملين لديها وتزويدهم بالخبرات والمهارات اللازمة لإدارة وتسيير العمل التعاوني .
3. التنسيق مع اللجنة العليا لحماية المستهلك لتنظيم تأجير الأرفف في منافذ بيع المواد الغذائية والاستهلاكية، بحيث لا يتم استغلالها وبالتالي تؤدي لزيادة الأسعار .
4. تنظيم الرقابة والإشراف على الجمعيات التعاونية ،بحيث تقوم وزارة الاقتصاد بالرقابة والإشراف على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وذلك لطبيعتها التجارية، ومن جهة أخرى تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالرقابة والإشراف على باقي أنواع الجمعيات وبما يحقق أهدافها .
5. وضع خطة سنوية لنشر الوعي التعاوني من خلال التنسيق مع وزارة التربية والتعليم، ووسائل الإعلام لوضع برامج تثقيفية وتربوية وتنموية ، ومواد دراسية لبث الوعي التعاوني في المجتمع ،بالإضافة إلى تبني مفهوم الإعلام التعاوني الذي يعتمد على أسس حديثة لنشر المعرفة والوعي التعاوني .
6. وضع خطة استراتيجية لتشجيع الاتحاد التعاوني الاستهلاكي للقيام بدور رئيسي من خلال الشراء الموحد للسلع محليا أو بواسطة الاستيراد المباشر علاوة على قيامه بتصنيع بعض السلع لتغطية معظم احتياجات الجمعيات التعاونية بما يؤدي إلى خفض الأسعار وتوحيدها.

معالي الأخ الدكتور / أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،،،،

الموضوع : توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع" سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع"

نرجو الإحاطة بأن المجلس الوطني الاتحادي قد ناقش في جلسته المعقودة بتاريخ 2015/1/7 موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع "وفي جلسته بتاريخ 2015/2/17 انتهى إلى إصدار التوصيات المرفقة.

برجاء التفضل بعرض التوصيات على مجلس الوزراء الموقر وموافاتنا بالقرار الصادر في شأنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

توصيات موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع "

1. الإسراع في تعديل قانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع الحالي بما يضمن تنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بقطاع الخدمات المالية في الدولة، وتحديد المسؤوليات وتوحيد الجهات الرقابية، بالإضافة إلى أهمية مواكبة هذه التعديلات لتطورات الأسواق المالية العالمية، وكذلك تشديد الجزاءات والعقوبات على المخالفات والمضاربات المالية التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي في السوق .
2. وضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة لتشجيع إطلاق المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية المحلية وزيادة نسب تداولها وبما يؤدي إلى معالجة الخلل القائم بين استثمارات الصناديق الاستثمارية، واستثمارات المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية والسلع .
3. وضع استراتيجية وطنية عليا لضمان عدم تأثير سياسات المناطق الحرة على أنشطة الأسواق المالية المحلية، والتنسيق بشأن عمل الأسواق المالية بالمناطق الحرة بشكل يمثل التكامل مع الأسواق المالية المحلية وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وفقا لتوجيهات قيادتنا الرشيدة.
4. مراجعة الهيئة لنظام إدارة الاستثمار وما يتعلق بخدمة التداول بالهامش وبما يؤدي إلى وقف تجاوز الشركات للتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وتبني نظم الحوكمة بهذا المجال وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
5. تبني خطط وبرامج لوضع الحوافز التشجيعية اللازمة لجذب المواطنين للعمل في مجال الأسواق المالية كما هو الحال في الكثير من الأسواق المالية الدولية، علاوة على زيادة المنح الجامعية للمواطنين .
6. التنسيق مع وزارة العدل، لإنشاء محكمة متخصصة للقطاع المالي لفض النزاعات والحد من المخالفات المالية في الأسواق المالية .
7. قيام الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الأسواق المالية للرقابة الفعالة على شركات الوساطة والتحقق من التزامها بالقوانين والأنظمة والإجراءات لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب مع تشديد العقوبات والجزاءات بشأن المخالفين، وتطبيق معايير الحوكمة عليها لضمان التزامها بأفضل الممارسات .

معالي الأخ الدكتور/ أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشئون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن اتقدم إليكم بخالص التحية، وبناء على كتاب معاليكم رقم و.د.م.ط/أ.ت.م/911/1410 بتاريخ 2014/10/22م، والمتعلق بقرار مجلس الوزراء الموقر بشأن توصية المجلس الوطني في شأن موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، حيث أشار الرد إلى توصية المجلس رقم (12) والتي تعني بتشكيل لجنة لإعداد دراسة لتنظيم وتقنين وجود نشاط بالرقية الشرعية .

وهنا نود الإشارة إلى أنه بالعودة إلى مضبطة المجلس الحادية عشر المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/4/8، فقد جاء في مداخلة سعادة د. حمدان بن مسلم المزروعي – رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (حينها)، أن مسألة الرقية الشرعية تحتاج إلى تقنين، وليس هناك غطاء قانوني لمعالجة الإشكالات الناجمة عنها حالياً، وعليه فإن المسألة تحتاج إلى دراسة، وإن التوصية بأن يصدر قرار بتشكيل لجنة مشتركة من عدة وزارات لدراسة الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها ضروري .

وعليه فإن توصية المجلس قد جاءت كما يلي:-

- القيام بدراسة تنظيم وتقنين وجود نشاط لعلاج بالرقية الشرعية، وتحديد الضوابط للاستفادة من هذا النشاط، تفادياً لبعض النتائج غير المرجوة ولضمان استفادة المجتمع من هذا النشاط.

وهكذا يتضح أن توصية المجلس كانت في اتجاه قيام مجلس الوزراء الموقر بتكليف من يراه مناسباً لدراسة وتنظيم هذا العمل وليس بأن يقوم رئيس المجلس الوطني بتشكيل لجنة لدراسة الموضوع، حيث أن هذا خارج اختصاصه ومسؤولياته .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ملحق رقم (2)

الرد الكتابي على السؤال الأول حول الرد على توصية موضوع " برنامج الشيخ زايد للإسكان "

United Arab Emirates

برنامج الشيخ زايد للإسكان
Sheikh Zayed Housing Programme
مكتب الرئيس
Chairman Office

التاريخ: 17 جمادي الأول 1436 هـ
الموافق: 08 مـــــارس 2015 م

الرقم: 78 / 2015

معالي الأخ / محمد احمد المر **الموقر**
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة اللة وبركاته

الموضوع / سؤال حول تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م
في شأن الرد على توصيات موضوع سياية برنامج الشيخ زايد للاسكان

يهديكم برنامج الشيخ زايد للاسكان أطيب التحيات متمنين لكم دوام التوفيق و التقدم .

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ورداً على خطابكم بتاريخ 2015/3/4 ، مرفق لمعاليكم الرد على سؤال سعادة العضو / حمد احمد الرحومي.

بناءً على صدور مكرمة صاحب السمو رئيس الدولة (حفظه الله) بتاريخ 2013/12/2 برفع قيمة الدعم السكني من 500 الف درهم الى 800 الف درهم. (مرفق) فقد تم البداء بالإجراءات المرتبطة كما هو وارد أدناة:

تم إرسال مذكرة خاصة بتنفيذ توجهات صاحب السمو رئيس الدولة للعرض على مجلس الوزراء في 2014/2/16. (مرفق)

صدور قرار مجلس الوزراء رقم (39/2/72م) لسنة 2014، بتاريخ 2014/2/23 برفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للاسكان. (مرفق)

تم اعتماد معايير تحديد قيمة الدعم السكني مرتبط بمتوسطة الدخل الشهري للأسرة وعدد أفراد الأسرة و الراتب واية عقارات خاصة بمقدم الطلب لتكون القيمة الاعلى لقسط الدعم للأكثر استحقاقاً.(مرفق)

بناء على رفع قيمة السقف تم اعتماد نسب الأستقطاع الجديدة من الراتب الشهري (مرفق خطة الاقساط)

وفي حالة التاكيد على طلب حضورنا للجلسة التي ستعقد يوم الثلاثاء الموافق 2015/03/10 يرجى من معاليكم التكرم بتأجيل الجلسة الى يوم الثلاثاء الموافق 2015/03/17 ، وذلك لأرتباطنا بمواعيد قد تم تحديدها مسبقاً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام....

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: ٢٣٤/١/٨/١٤
تاريخ: ٢٠١٥/٣/٨

د.م/ عبدالله عون محمد بلحيف النعيمي
رئيس مجلس الادارة

الهاتف المجاني Toll Free 800 ZAYED (92933)
szhp.gov.ae
برنامج اتحادي | Federal Programme

T +971 4 605 5555 هاتف F + 971 4 605 5550 فاكس ص.ب 62777، دبي، ا.ع.م. PO Box 62777, Dubai, U.A.E.
T +971 9 222 7666 هاتف F + 971 9 222 7787 فاكس ص.ب 40222، الفجيرة، ا.ع.م. PO Box 40222, Fujairah, U.A.E.
T +971 7 226 0008 هاتف F + 971 7 226 0009 فاكس ص.ب 35777، رأس الخيمة، ا.ع.م. PO Box 35777, Ras Al Khaimah, U.A.E.

رفع مع الإمارات الجاص

jamila mohammed alfandi

From: jamila mohammed alfandi
Sent: Sunday, January 05, 2014 9:47 AM
To: a_bilhaif@yahoo.com
Subject: FW: خبر رفع قيمة المساعدات السكنية

بناء على القرار الصادر من صاحب السمو رئيس الدولة المرفق أدناه يرجى تفضل معاليكم بالتوجيه بخصوص المبالغ المحددة للمساعدات السكنية التي سيتم بناءا عليها إصدار القرارت والمطلوب إعتمادها من مجلس الإدارة في الإجتماع المقرر إنعقاده يوم الأربعاء القادم الموافق لتاريخ 2014/1/8
ومع التفضل بالتوجيه بأن يتم التنسيق مع لجنة دراسة الطلبات بخصوص تحديد قيمة المساعدة إستنادا للبيانات الواردة في الطلبات المقدمة بحيث لا يتجاوز السقف 800 ألف درهم .

مع فائق التقدير والإحترام .

From: jamila mohammed alfandi
Sent: Sunday, December 29, 2013 10:17 AM
To: a_bilhaif@yahoo.com
Subject: FW: خبر رفع قيمة المساعدات السكنية

مرفق لمعاليكم صيغة الخبر الخاص برفع قيمة الدعم السكني الصادر بتاريخ 2013/12/2.

للتفضل بالعلم

مع فائق الإحترام والتقدير .

رئيس الدولة يعتمد 20 مليار درهم إضافية لمبادراته ويرفع الدعم السكني إلى 800 ألف درهم

وجه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، التهنئة إلى شعب دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الـ 42 للدولة. معلناً اعتماد 20 مليار درهم مبلغاً إضافياً للصرف على المبادرات التي كان سموه أطلقها، ضمن بناء 10 آلاف مسكن للمواطنين في مختلف إمارات الدولة، ورفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من «برنامج الشيخ زايد للإسكان» من 500 ألف درهم إلى 800 ألف. وقال سموه إن «هذا اليوم هو يوم العرفان للرجال الذين وضعوا أساس الدولة الناجحة التي بهرت العالم بإنجازاتها وما حققته لمواطنيها، مؤكداً حرص الدولة على ضمان حقوق الإنسان، ورفاهيته وتمكينه من تحقيق تطلعاته». وأكد صاحب السمو رئيس الدولة المضي على نهج الآباء لتعزيز وتقوية مؤسسات الاتحاد وحماية مكتسباته، متخذين من نوعية الحياة وجودتها ومقدار الرفاهية والتنمية وحكم القانون معايير لتقييم النجاح وقياس التقدم. وعبر صاحب السمو رئيس الدولة عن سعادته ومشاركته أبناء الوطن فرحتهم بتزامن فوز دبي بتنظيم «معرض إكسبو 2020» مع الذكرى الـ42 لليوم الوطني، مؤكداً أن هذا الحدث شهادة تقدير للآباء الذين وضعوا أساس الدولة القوية، ووسام على صدر كل مواطن ومقيم على أرض الدولة. وقدم سموه الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد

آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، على هذا الإنجاز الوطني الكبير، مثمناً جهود فرق العمل الوطنية وما بذلته على مدى عامين. وتابع سموه «إنه فوز مستحق وشهادة تقدير لآبائنا الذين وضعوا الأساس لدولة قوية نفاخر بإنجازاتها الأمم، ووسام على صدر كل مواطن ومواطنة ومقيم على أرض هذه الدولة». وقال سموه «إننا منذ تأسيس هذه الدولة واعون بقيمة الإنسان ودوره في بناء الأمم، وحريصون على صون حقوقه وضمان رفاهيته، وساعون لتمكينه وتوسيع خياراته وتحقيق تطلعاته، هذا ما أوصانا به الآباء وحملناه أمانة والتزمناه منهجاً، فالقيادة الرشيدة هي التي يشعر الناس بوجودها أمناً في حياتهم وتماسكاً في مجتمعهم، هذه هي روح الاتحاد وجوهره، وهي مقومات الحكم الصالح». وأضاف سموه «اليوم وبتوفيق من الله وبفضل جهودكم ووضوح الرؤى وتكامل التخطيط والتنفيذ والتعاون المثمر بين أجهزة السلطتين الاتحادية والمحلية، فإننا على نهج الآباء ذاته سائرون، تقوية لمؤسسات الاتحاد وحماية لمكتسباته، متخذين من نوعية الحياة ومقدار الرفاهية وجودة الحياة والتنمية وحكم القانون معايير لتقييم النجاح وقياس التقدم، فطموح حكومتنا لا يقتصر على الارتفاع بمؤشرات النمو الاقتصادي - على أهميتها - وإنما على رفع المستوى المعيشي للمواطنين، ووضع الدولة على خريطة الدول الأكثر تطوراً عدلاً وأمناً وتعليماً وثقافة وإسكاناً ورياضة وصحة وبيئة ومدناً ذكية». وأكد سموه أن «المستقبل الذي نصبو إليه ونتطلع نحوه لن يكون دون بيئة اجتماعية ثقافية غنية مؤثرة تزيدنا ثقة بذاتنا، وفخراً برموزنا وتمثلاً لتراثنا وتمسكاً بجوهر إسلامنا دين الرحمة والتسامح والاعتدال والانفتاح، إن تنمية لا تحمي الأسرة ولا تستلهم المخزون الثقافي للمجتمع وأخلاقه هي تنمية ناقصة مهما بلغت عائداتها، فتجريد الإنسان من لغته وعاداته وتقاليده وقيمه حرمان له من انتمائه وعناصر هويته، وإلغاء لقدرته على التحدي والإبداع والتميز والانفتاح الواعي على ثقافات العالم، فلا مستقبل لتنمية دون ثقافة وطنية، ولا مستقبل لثقافة وطنية دون إدماج تام لمكوناتها في مناهج التربية وسياسات الإعلام وبرامج التنشئة الأسرية والاجتماعية، وعلى الدرجة ذاتها من الأهمية والأولوية، فإن الولاء للوطن وقيادته واحترام الدستور والامتثال للقانون والالتزام بقيم المجتمع هي ثوابت لا نتهاون فيها ولا نتساهل، ذلك أن صيانة الأمن هي الهدف الأسمى الذي يوفر المناخ الملائم للتنمية». وثمن صاحب السمو رئيس الدولة، مبادرة «يوم العلم»، «لما فيها من إعلاء لرمز اتحادنا وعنوان انتمائنا وتأكيد وحدتنا ورؤيتنا وغرس لمعاني الوطنية في نفوس أبنائنا وبناتنا، معاهدين الله بأن يظل الاتحاد قوياً شامخاً وعلمه عالياً خفاقاً، مقدراً الجهود المبذولة لإصلاح سوق العمل، بإزالة العقبات التي تعترض مسار التوطين وتحد من مشاركة الكوادر الوطنية فيه، منوهاً سموه بإجراءات إعادة هيكلة قطاعات الصناعة والأعمال بنقلها من مرحلة الاعتماد على العمالة الكثيفة إلى عمليات إنتاجية تقوم على المعرفة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والعمالة المؤهلة». وأعلن سموه أنه قرر بهذه المناسبة اعتماد 20 مليار درهم مبلغاً إضافياً للصرف على المبادرات التي كان سموه قد أطلقها، كما أطلق سموه مبادرة بناء 10 آلاف مسكن للمواطنين في مختلف إمارات الدولة. وقال سموه إن «ذلك جاء حرصاً على سعادة ورفاه المواطنين، ولتحقيق المستوى المنشود من الرفاه لأبنائنا واخواننا المواطنين». وقال «وإدراكاً منا للأولوية القصوى للإسكان، باعتباره اللبنة الأولى لحياة كريمة وآمنة، فقد أطلقنا مبادرتنا لبناء 10 آلاف مسكن للمواطنين في مختلف إمارات الدولة تحقيقاً للعدالة والمساواة والرفاهية، ووجهنا الحكومة بالشروع فوراً في تنفيذ هذه المبادرة وتوفير التمويل اللازم لاستكمالها». كما قرر سموه رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من «برنامج الشيخ زايد للإسكان» من 500 ألف درهم إلى 800 ألف، مشيداً سموه بقرار الحكومة تخصيص أكثر من 50% من ميزانيتها للعام المقبل 2014 لقطاع المنافع الاجتماعية للتطوير والارتقاء بالتعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والإسلامية والثقافية والشباب وتنمية المجتمع، وبرنامج الشيخ زايد للإسكان. وثمن سموه الدعم الخليجي والعربي لحق الإمارات التاريخي والمشروع في جزرها الثلاث المحتلة «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى»، مؤكداً سموه أنه لا سبيل لتسوية المشكلة إلا عبر مفاوضات مباشرة أو تحكيم دولي يعزز فرص الأمن والاستقرار في المنطقة، معلناً سموه في الوقت ذاته ترحيب الإمارات بما توصلت إليه طهران والقوى العالمية من اتفاق تمهيدي حول برنامج إيران النووي. وعبر سموه عن قلق دولة الإمارات من التوترات التي تشهدها المنطقة، والتي أيقظت الفتن وأججت موجات التطرف والعنف والإرهاب. وأعرب سموه عن تقديره للدبلوماسية التي تنتهجها الدولة دفاعاً عن خيارات الإمارات الوطنية، وتقوية مسيرة مجلس التعاون ونصرة القضايا العربية العادلة، وفي طليعتها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ومساندة المبادرات الهادفة الى عودة مصر الى مكانتها ودورها العربي القيادي، إضافة الى الدور الإيجابي والمثمر لدبلوماسية الدولة لإعادة السلام والاطمئنان والاستقرار في مختلف الدول العربية والإسلامية التي تشهد توترات. وأشاد سموه في ختام كلمته بجهود منتسبي القوات المسلحة والشرطة والأمن وتفانيهم في أداء الواجب حفظاً للنظام والأمن ونشراً للطمأنينة. وقال إن ما تحقق خلال الـ 42 عاماً الماضية كان انجازاً استثنائياً، شارك في صناعته أبناء الوطن جميعاً متوحدين واثقين بأن الغد أفضل من اليوم مثلما الحاضر أفضل من الماضي.

برنامج الشيخ زايد للإسكان
Sheikh Zayed Housing Programme
مكتب الرئيس
Chairman Office

United Arab Emirates

التاريخ: 2014/02/16	رقم الصادر: ٩٥

مذكرة موافقة

عنوان الموضوع	تنفيذ توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله- برفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان من مبلغ (500,000) درهم إلى مبلغ (800,000) درهم.
شرح الموضوع ومبرراته	تنفيذا لتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله- في اليوم الوطني للدولة بزيادة سقف المساعدة المالية التي يقدمها البرنامج للمواطنين من مبلغ (500,000) إلى مبلغ (800,000) درهم ، يرفع البرنامج مذكرته هذه لمجلس الوزراء الموقر للموافقة على اصدار قراره برفع سقف المساعدة المالية بما يتفق وهذه التوجيهات السامية حيث نص القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2009 بشأن برنامج الشيخ زايد للإسكان في المادة رقم 10 منه على " .... يحدد سقف المساعدة المالية وسقف الدخل الشهري للمستفيد الذي تقدم له المنحة المالية بقرار يصدر من مجلس الوزراء استنادا للأوضاع الاقتصادية وأسعار السلع والخدمات والتضخم في الدولة....."، وكذلك نصت اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2009 الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2011 في المادة رقم (14) منها على " يحدد سقف المساعدة المالية وسقف الدخل الشهري للمستفيد الذي تقدم له المنحة المالية بقرار يصدر من مجلس الوزراء استنادا للأوضاع الاقتصادية وأسعار السلع والخدمات والتضخم في الدولة...."وقد سبق أن أصدر مجلس الوزراء الموقر قراراه رقم (12/262و/32م) لسنة 2011 بتاريخ2011/10/31 بتحديد السقف المالي للمساعدة السكنية بمبلغ (500,000) درهم، وطبقا لهذا القرار تصدر قرارات المساعدات السكنية المالية بالبرنامج حسب احتياج مقدم طلب المساعدة السكنية و بحد أقصى مبلغ (500,000) درهم. وعليه واستنادا لكل ما سبق فإن البرنامج يطلب من مجلس الوزراء الموقر اصدار قراره بتنفيذ توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة – حفظه الله- رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان من مبلغ (500,000) درهم إلى مبلغ (800,000) درهم.
توافق الموضوع مع رؤية واستراتيجية الدولة	يتوافق الطلب مع الخطة الاستراتيجية للدولة 2011- 2013 في الهدف الاستراتيجي المتمثل في مجتمع متلاحم محافظ على الهوية حيث جاء في التوجهات الرئيسة تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين من خلال ضمان حصول جميع المستحقين من المواطنين على السكن الملائم.
الاستشارات	لا توجـد.
المرجعية القانونية	أولا) القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2009 بشأن برنامج الشيخ زايد للإسكان والذي نصت المادة رقم 10 منه على " .... يحدد سقف المساعدة المالية وسقف الدخل الشهري للمستفيد الذي تقدم له المنحة المالية بقرار يصدر من مجلس الوزراء استنادا للأوضاع الاقتصادية وأسعار السلع والخدمات والتضخم في الدولة....". ثانيا) قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2011 والذي نصت المادة رقم (14) منه على " يحدد سقف المساعدة المالية وسقف الدخل الشهري للمستفيد الذي تقدم له المنحة المالية بقرار يصدر من مجلس الوزراء استنادا للأوضاع الاقتصادية وأسعار السلع والخدمات والتضخم في الدولة....".

	ثالثا) قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (12/262و/32م) لسنة 2011بتاريخ 2011/10/31 الذي نص على أن الحد الأقصى للمساعدة السكنية مبلغ (500,000) درهم.
الأثر التشريعي	صدور قرار من مجلس الوزراء الموقر يتضمن رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان من مبلغ (500,000) درهم إلى مبلغ (800,000) درهم.
الأثر المالي	سيتم زيادة مبلغ المساعدة المالية من الميزانية المعتمدة للبرنامج.
تحليل التأثيرات الأخرى	سيؤدي بلا شك صدور القرار المطلوب تمكين الكثير من الأسر المواطنة بالشروع في بناء المسكن المناسب لهم الأمر الذي سيكون له مردود إيجابي سواء على استقرار هذه الأسر وتوفير البيئة الاجتماعية المناسبة أو حتى انعاش أعمال المقاولات والخدمات الاستشارية ومعلوم أن المسكن هو أحد ركائز الاستقرار الاجتماعي والسكني للأسرة ووجود مجتمع مواطن صالح يخدم الدولة ويبرزها كدولة متحضرة راقية مزدهرة وبالطبع فإن في ذلك خدمة وطنية يمكن القول بأنها لا تقدر بثمن.
خطة التنفيذ	لا يوجد
نص القرار المقترح	رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان من مبلغ (500,000) درهم إلى مبلغ (800,000) درهم.
التاريخ المقترح للتنفيذ	بأسرع وقت ممكن.
المرفقات	نسخة إلكترونية من المذكرة المقدمة

د.م.عبدالله بلحيف النعيمي
رئيس مجلس الادارة

UNITED ARAB EMIRATES
THE CABINET

الإمارات العربية المتحدة
مجلس الوزراء

التاريخ : 2014/02/23 **الرقم : أم و / /**

قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014
الجلسة رقم (2)

معالي الأخ الدكتور/ عبدالله بلحيف النعيمي **الموقر**
وزير الأشغال العامة
رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم 90 بتاريخ 2014/02/16م بشأن الموضوع أعلاه.

أرجو التفضل بالإحاطة بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2014/02/23م، قد قرر رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان من مبلغ خمسمائة ألف درهم إلى مبلغ ثمانمائة ألف درهم.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

محمد عبدالله القرقاوي
وزير شؤون مجلس الوزراء

قيمة المساعده 500 الف	عدد الموافقات 2600		الانخفاض في عدد المساعدات
قيمة المساعده 600 الف	عدد الموافقات 2166	نسبة الانخفاض 17%	434
قيمة المساعده 650 الف	عدد الموافقات 2000	نسبة الانخفاض 23%	600
قيمة المساعده 700 الف	عدد الموافقات 1857	نسبة الانخفاض 28.5%	743
قيمة المساعده 750 الف	عدد الموافقات 1733	نسبة الانخفاض 33%	867
قيمة المساعده 800 الف	عدد الموافقات 1625	نسبة الانخفاض 37.5%	975

برنامج الشيخ زايد للإسكان
Sheikh Zayed Housing Programme

الدخل	السكن	متوسط الدخل	مبلغ المساعده	عدد الطلبات
30000 فاقل	إذا كان يملك عقار ينقص 100.000 من قيمة المساعده السكنية	أقل أو يساوي 3000	800.000 درهم	1500 طلب
> 30000		3000-4000	700.000 درهم	1646 طلب
> 30000		4000-5000	600.000 درهم	2723 طلب
> 30000		5000-6000	500.000 درهم	2841 طلب
> 30000		أكثر من 6000	500.000 درهم	8633 طلب
				17.645 طلب

17/3/201

برنامج الشيخ زايد للإسكان
Sheikh Zayed Housing Programme

الدخل	السكن	متوسط الدخل	مبلغ المساعده	عدد الطلبات	الطلبات المعتمده
30000 فأكثر	إذا كان يملك عقار ينقص 100.000 من قيمة المساعده السكنية	> 4000 أو يساوي	700.000 درهم	60 طلب	2 طلب
30000 فأكثر		4000-5000	600.000 درهم	79 طلب	10 طلبات
30000 فأكثر		5000-6000	500.000 درهم	150 طلب	24 طلب
30000 فأكثر		أكثر من 6000	500.000 درهم	3082 طلب	283 طلب
المجمـــــــوع				3371 طلب	319 طلب

17/3/2014

برنامج الشيخ زايد للإسكان
Sheikh Zayed Housing Programme

الدخل	السكن	متوسط الدخل	مبلغ المساعده	عدد الطلبات	الطلبات المعتمده
30000 فاقل	إذا كان يملك عقار ينقص 100.000 من قيمة المساعده السكنية	أقل أو يساوي 3000	800.000 درهم	1500 طلب	35 طلب
> 30000		3000-4000	700.000 درهم	1646 طلب	80 طلب
> 30000		4000-5000	600.000 درهم	2723 طلب	153 طلب
> 30000		5000-6000	500.000 درهم	2841 طلب	184 طلب
> 30000		أكثر من 6000	500.000 درهم	8633 طلب	258 طلب
المجمـــــــوع				17.645 طلب	710 طلبات

برنامج الشيخ زايد للإسكان
Sheikh Zayed Housing Programme

إدارة الموارد المالية

خطة الأقساط بعد تطبيق رفع سقف المبالغ إلى 800 ألف

2013/12/4

رؤيتنا : الريادة في إسكان المواطنين

عدد طلبات القروض فوق 10 الاف درهم
4/12/2013

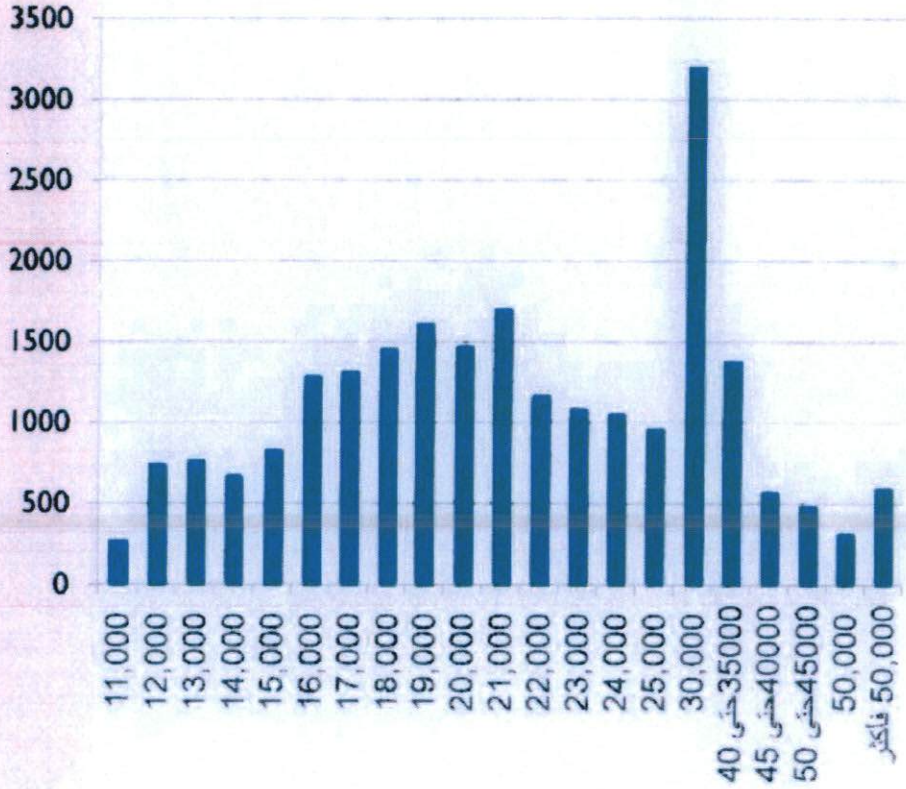

الراتب	عدد الطلبات
10,999 – 10,001	264
11,999 – 11,000	736
12,999 – 12,000	760
13,999 – 13,000	667
14,999 – 14,000	824
3,251	
15,999- 15,000	1282
16,999 – 16,000	1313
17,999 – 17,000	1454
18,999 – 18,000	1613
19,999 – 19,000	1469
7,131	
20,999 – 20,000	1700
21,999 – 21,000	1163
22,999- 22,000	1078
23,999 – 23,000	1046
24,999 – 24,000	955
5,942	
حتى 30,000	3198
حتى 35,000	1377
حتى 40,000	569
حتى 45,000	481
حتى 50,000	306
50,000 فاكثر	591
6,522	
الإجمالي	22,846

الراتب	عدد الطلبات	المساكن الشعبية قبل 1990	المساكن الشعبية
10,001 – 10,999	264	24	59
11,999 – 11,000	736	29	152
12,999 – 12,000	760	47	169
13,999 – 13,000	667	39	160
14,999 – 14,000	824	29	152
	3,251	168	692
15,999- 15,000	1282	48	196
16,999 – 16,000	1313	36	156
17,999 – 17,000	1454	50	122
18,999 – 18,000	1613	27	112
19,999 – 19,000	1469	17	87
	7,131	178	673
20,999 – 20,000	1700		
21,999 – 21,000	1163		
22,999- 22,000	1078		
23,999 – 23,000	1046		
24,999 – 24,000	955		
	5,942		
حتى 30,000	3198		
حتى 35,000	1377		
حتى 40,000	569		
حتى 45,000	481		
حتى 50,000	306		
50,000 فأكثر	591		
	6,522		
الإجمالي	22,846	346	1365

في حال تطبيق النسب للوضع الحالي لطريقة التحصيل

الراتب	قيمة القرض	قيمة القسط	النسبه للراتب	عدد السنوات
10,000.00	800,000.00	1,667.00		40
15,000.00	800,000.00	2,001.00	%13.34	33
20,000.00	800,000.00	2,667.00	%13.34	25
25,000.00	800,000.00	3,335.00	%13.34	20
30,000.00	800,000.00	4,002.00	%13.34	17
35,000.00	800,000.00	4,669.00	%13.34	14
40,000.00	800,000.00	5,336.00	%13.34	12
45,000.00	800,000.00	6,003.00	%13.34	11
50,000.00	800,000.00	6,670.00	%13.34	10

أقصى مدة 25 سنة

الراتب	قيمة القرض	قيمة القسط	النسبه للراتب	عدد السنوات
10,000.00	800,000.00	2,666.67	%26.67	25
15,000.00	800,000.00	2,666.67	%17.78	25
20,000.00	800,000.00	2,666.67	%13.33	25
25,000.00	800,000.00	3,335.00	%13.34	20
30,000.00	800,000.00	4,002.00	%13.34	17
35,000.00	800,000.00	4,669.00	%13.34	14
40,000.00	800,000.00	5,336.00	%13.34	12
45,000.00	800,000.00	6,003.00	%13.34	11
50,000.00	800,000.00	6,670.00	%13.34	10

في حال احتساب أقصى مدة 30 سنة للفئات من 10 حتى 20

الراتب	قيمة القرض	قيمة القسط	النسبة للراتب	عدد السنوات
10,000.00	800,000.00	2,222.22	%22.22	30
15,000.00	800,000.00	2,222.22	%14.81	30
20,000.00	800,000.00	2,666.67	%13.33	25
25,000.00	800,000.00	3,335.00	%13.34	20
30,000.00	800,000.00	4,002.00	%13.34	17
35,000.00	800,000.00	4,669.00	%13.34	14
40,000.00	800,000.00	5,336.00	%13.34	12
45,000.00	800,000.00	6,003.00	%13.34	11
50,000.00	800,000.00	6,670.00	%13.34	10

في حال يكون القسط عبارة عن بدل السكن (2,500)

الراتب	قيمة القرض	قيمة القسط	النسبه للراتب	عدد السنوات
10,000.00	800,000.00	2,500.00	%25.00	27
15,000.00	800,000.00	2,500.00	%16.67	27
20,000.00	800,000.00	2,666.67	%13.33	25
25,000.00	800,000.00	3,335.00	%13.34	20
30,000.00	800,000.00	4,002.00	%13.34	17
35,000.00	800,000.00	4,669.00	%13.34	14
40,000.00	800,000.00	5,336.00	%13.34	12
45,000.00	800,000.00	6,003.00	%13.34	11
50,000.00	800,000.00	6,670.00	%13.34	10

في حال تم تثبيت القسط على مبلغ 2,000 درهم مدة 25 سنة

الراتب	عدد السنوات	قيمة القسط	النسبه للراتب	قيمة القرض
10,000.00	25	2,000.00	%20.00	600,000.00
15,000.00	25	2,000.00	%13.33	600,000.00

في حال تم تثبيت القسط على مبلغ 2,500 درهم مدة 25 سنة

الراتب	عدد السنوات	قيمة القسط	النسبه للراتب	قيمة القرض
10,000.00	25	2,500.00	%25.00	750,000.00
15,000.00	25	2,500.00	%16.67	750,000.00

نسبة 16.67%

الراتب	قيمة القرض	قيمة القسط	النسبه للراتب	عدد السنوات
10,000.00	800,000.00	1,667		40
15,000.00	800,000.00	2,500	%16.67	27
16,000.00	800,000.00	2,667	%16.67	25
20,000.00	800,000.00	3,334	%16.67	20
25,000.00	800,000.00	4,167	%16.67	16
30,000.00	800,000.00	5,000	%16.67	13
35,000.00	800,000.00	5,834	%16.67	11
40,000.00	800,000.00	6,668	%16.67	10
45,000.00	800,000.00	7,500	%16.67	9
50,000.00	800,000.00	8,335	%16.67	8

الحفيدة

محضر اجتماع مجلس الإدارة

البيانات الأساسية			
اسم الجهة	برنامج الشيخ زايد للإسكان		
رقم الاجتماع	رقم (1) لعام 2014	تاريخ الاجتماع	2014/01/08
موعد الاجتماع	من:11:00 إلى:13:00	مكان الاجتماع	برنامج الشيخ زايد للاسكان - دبي

بيانات المشاركين في الاجتماع		
الحضـــور		
م	الاســـــم	الصفـــة
1	معالي د. عبدالله بلحيف النعيمي	الرئيس
2	سعادة جبرمحمد غانم السويدي	نائب الرئيس
3	سعادة يوسف يعقوب السركال	عضو
4	سعادة سالم عبيد الحصان الشامسي	عضو
5	سعادة عبدالرحمن محمد الشارد	عضو
6	سعادة سلطان بن راشد الخرجي	عضو
7	سعادة جمال سيف الجروان	عضو
8	سعادة حمد عبدالله غليطة	عضو
9	سعادة محمد عبدالعزيز جاسم	مستشار الرئيس
10	سعادة م. جميلة محمد الفندي	مقرر
الغيـــاب		
م	الاســـــم	الصفـــة	سبب الغياب
1	سعادة محمد سعيد الضنحاني		ارتباط عمل طارئ

Toll Free 800 ZAYED(92933) الهاتف المجاني
T +971 4 605 5555 هاتف
F +971 4 605 5556 فاكس
P.O Box 62777 ص.ب 62777 Dubai, U.A.E.

المداولات والمناقشات

م	الموضوع	المناقشات
1	الكلمة الافتتاحية لمعالي الرئيس	افتتح معالي د. عبدالله بلحيف النعيمي رئيس مجلس الادارة الاجتماع الاول لمجلس الادارة لعام 2014 ، وتمنى للجميع التوفيق وللمجلس النجاح في دورته السابعة وهنأ الاعضاء بمناسبة السنة الجديدة ، كما بارك لسعادة م. جميلة الفندي صدور مرسوم صاحب السمو رئيس الدولة بالترقية لمنصب مدير عام البرنامج بدرجة وكيل وزارة . كما اشاد معالي الرئيس بمكرمة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ، رئيس الدولة بشأن رفع قيمة الدعم السكني الى مبلغ 800,000.00 درهم ، وأفاد باننا نرفع لسموه الشكر والعرفان ونثمن الدعم من معالي الشيخ منصور بن زايد نائب شئون مجلس الوزراء - رئيس المجلس الوزاري للخدمات ، لتحقيق الاستقرار السكني لمواطني الدولة .
2	اعتماد محضر اجتماع مجلس الادارة رقم 6 المنعقد بتاريخ 2013/11/28	استعرض سعادة المقرر محضر الاجتماع السابق رقم 6 المنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 2013 ، والمواضيع التي تم ارسالها بالتمرير ومنها : - مناقصة مشروع تقديم خدمات هندسية للتصميم والإشراف على مجمع عجمان. - تقرير اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر السادس المنعقد بتاريخ 2013/12/12 بشان اختيار مكتب تدقيق خارجي. - اعتماد الغاء قرارات المساعدات المالية لعدد 1995 مساعدة لم يتم تنفيذها لانقضاء المهلة بقيمه اجمالية مبلغ 956,860,000,00 درهم. - اعتماد الغاء قرارات المساعدات المالية لعدد 930 مساعدة لم يتم تنفيذها لعدم استكمال اجراء فتح الملف ، بقيمه اجمالية مبلغ 458,526,500,0 درهم ، بإجمالي مبلغ 1,415,386,500 درهم . **تقرر الموافقة على اعتماد محضر اجتماع المجلس رقم 6 المنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 2013 مع كافة المواضيع المرسلة بالتمرير .**
3	مستجدات تقرير الاراضي والمجمعات السكنية .	استعرض سعادة المقرر مستجدات تقرير الاراضي والمجمعات السكنية التي تم الاتفاق على انشاؤها مع الحكومات المحلية في معظم امارات الدولة . **مستجدات تقرير الاراضي :** استعراض جدول يبين عدد القرارات الصادرة لإنشاء مسكن في كل امارة وعدد الاراضي التي تم صرفها حيث تم تكليف ممثل من البرنامج للتواصل مع البلديات المحلية بهذا الشان الا ان عدد الاراضي التي تم توفيرها بلغ 11 ارض في امارة راس الخيمة اما باقي الامارات لم يتم التعاون بهذا الخصوص ، وتم تقديم مقترح بشان امكانية تواصل سعادة الاعضاء ممثلين الحكومات المحلية في المجلس بشان مساعيهم بهذا الخصوص . وافق سعادة الاعضاء على التعاون فيما يخص توفير اراضي ووجه معالي الرئيس باستمرار الجهد المبذول من قبل ادارة البرنامج مع تعاون لسعادة الاعضاء فيما يخص طلب الاراضي . كما افاد معالي الرئيس انه قام بجولة زيارات لكافة اصحاب السمو الشيوخ امارات الدولة بشان تقديم شرح تفصيلي عن خطة البرنامج للمجمعات السكنية وطلب اراضي لتكون ملك للبرنامج لبناء المجمعات المزمع اقامتها ضمن الجدول الزمني المعتمد ، كما افاد بموافقة اصحاب السمو الشيوخ الكريمة على صرف الاراضي. **مستجدات تقرير المجمعات قيد الاجراء :** استعرض سعادة المقرر عدد الاجتماعات المنعقدة والمراسلات بين الجهات المعنية وأفادت انه تم الانتهاء من ترسيه الاستشاري لمشروع امارة

Toll Free 800 ZAYED (92933) الهاتف المجاني
T +971 6 605 5555 هاتف
F + 971 6 605 5550
PO Box 62777, Dubai, U.A.E

عجمان منطقة الرقايب 2 .
كذلك افاد سعادة المقرر انه جاري اعداد وثائق المناقصة للطرح من قبل الادارة المعنية في البرنامج ، واشارت لموافقة دائرة البلدية والتخطيط – عجمان بشان تملك اراضي المجمعات السكنية المزمع تنفيذها باسم البرنامج وجاري العمل على اصدار سند الملكية .
وجه معالي الرئيس بإرسال رسالة شكر لسمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي حاكم امارة عجمان لمبادرته السريعة وإعطاء توجيهاته لدائرة البلدية والتخطيط بشان تمليك الاراضي الخاصة بالمجمعات السكنية باسم البرنامج .
كما افاد سعادة المقرر بان مستجدات المجمعات قيد الاجراء في مجمع ام القيوين في منطقة السلمة ، مجمع امارة راس الخيمة في منطقة بطين السمر جاري اعتماد وثائق المناقصة لدي الادارة المختصة في البرنامج والتواصل مع الجهات المعنية .
مستجدات تقرير المجمعات قيد التنفيذ : افاد سعادة المقرر بأن النسب الاجمالية لانجاز المجمعات الحالية قيد الانشاء لمشروع الاتحاد السكني هي 68% ، ونسبة الانجاز المقررة 81% ، ونسبة التأخير 13% ، كما تم استعرضت نسب الانجاز الحالية المقررة ونسبة التأخير في كل مجموعة ، حيث بلغت نسبة الانجاز في **المجموعة A** الحالية 89 % ، والمتوقعة 97% ، ونسبة التأخير 8% .
اما نسبة الانجاز الحالية في **المجموعة B** بلغت 69 % ، والمقررة 87,5% ، ونسبة التأخير 18,5% .
اما نسبة الانجاز الحالية في **المجموعة D** بلغت 57% ، والمقررة 81%، ونسبة التأخير 24% .
اما نسبة الانجاز الحالية في **المجموعة C** بلغت 53% ، والمقررة 81% ونسبة التأخير 28 % .
كما شرح سعادة المقرر أسباب التأخير بشان مجمع الاتحاد السكني كالتالي :

- عدم التزام المقاول بتقديم الاعتمادات بما يتطابق مع المواصفات في العديد من البنود .
- تأخير المقاول والموردين بشان تقديم بعض الاعتمادات و العينات عن الموعد المحدد في الجدول الزمني .
- تأخر اعتماد الجهات المعنية لبعض الأعمال .

كما افاد سعادة المقرر بنسب الانجاز **لمشروع الشيخ خليفة السكني** ، حيث بلغت نسبة الانجاز الحالية **للمجموعة A** 37,85 % ، ونسبة الانجاز المقررة 81,65% ، ونسبة التأخير 34,8 % .
اما نسبة الانجاز الحالية في **المجموعة B** بلغت 97% ، ونسبة الانجاز المقررة 97 % ، ونسبة التأخير 0 % .
اما نسبة الانجاز الحالية في **المجموعة C** بلغت 29% ، ونسبة الانجاز المقررة 68,96% ، ونسبة التأخير 39,96% .
كما استعرض سعادة المقرر اسباب التأخير في المجموعة A والمجموعة Cالتالية:

- نسبة العمالة في الموقع أقل من المطلوب بمقدار النصف .
- عدم فتح بنود جديدة ضمن اعمال البناء .
- التأخير المبالغ في البنود الجاري العمل فيها .
- اعتماد المقاول الرئيسي على مقاولي الباطن مما يستدعي البطأ في التنفيذ .

افاد سعادة المقرر بانه سيتم تطبيق الخطة البديلة الموضوعة من قبل قطاع الشئون الهندسية لتلافي التأخير واستلام المجمعات في الوقت المحدد .
وجه معالي الرئيس بضرورة التدخل من قبل ادارة البرنامج بشان العمل بالخطة الموضوعة

		بشأن ادارة المخاطر في حال التأخير في انجاز المشاريع . - **تقرر ارسال رسالة شكر لسمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي حاكم امارة عجمان لمبادرته السريعه واعطاء توجيهاته الكريمة لدائرة البلدية والتخطيط بشان تمليك الاراضي الخاصة بالمجمعات السكنية باسم البرنامج .** - **تقرر الموافقة على تطبيق الخطة البديلة الموضوعة من قبل قطاع الشئون الهندسية لتلافي التأخير واستلام المجمعات في الوقت المحدد .**
4	مذكرة تفويض الرئيس لرفض طلبات المساعدات السكنية اداريا .	- استعرض سعادة المقرر المذكرة المرفوعة بشان تفويض الرئيس لرفض طلبات المساعدات السكنية اداريا نظرا لعدم استحقاقها في التقديم والتسجيل وفق لقوانين البرنامج وذلك بعد التدقيق عليها ودراستها ولأسباب على سبيل المثال ، وفاه مقدم الطلب او طلبات العزاب او من تجاوز دخلة مائة الف درهم او حصولة على مساعدة سكنية من جهة اسكانية اخري وغيرها من الحالات ، ونظرا لتطوير آلية الاجراءات يجوز للمجلس تفويض بعض الصلاحيات لمعالي الرئيس استنادا لنص المادة رقم 9 من قرار مجلس الوزراء 29 لسنه 2011 ، في شأن نظام حوكمة مجالس الادارة في الهيئات والمؤسسات والشركات الربحية والغير ربحية المملوكة للحكومة الاتحادية والمعتمد بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2011 ، في شان تنظيم مجالس الادارات والأمناء واللجان في الحكومة الاتحادية . - افاد معالي الرئيس بأنه حرص منذ تولية رئاسة البرنامج على تصفية النظام من الطلبات الغير مستحقة حيث تم اطلاق حملة حدث بياناتك في عام 2013 بهدف تحديد الرقم الفعلي في النظام من المستحقين فقط وإلغاء كافة الطلبات الغير مستحقة بناء على القوانين المعمول بها في البرنامج وهذا الاجراء يجب ان يتم داخليا في القسم المعني في ادارة الطلبات . - افاد سعادة جبر السويدي نائب الرئيس بضرورة عدم حصول مقدم الطلب على رقم تسجيل في البرنامج إلا بعد انطباق شروط التقديم وهذا المعمول به في البرنامج الاسكاني التابع لإمارة ابوظبي . - كما افاد سعادة جبر السويدي نائب الرئيس انة في حال الطلب مكتمل والارض جاهزة نستطيع ان نفيد المواطن بموعد استحقاقه للمساعدة المسكن . - افادت سعادة المقرر انة يوجد ضوابط لإدخال الطلبات معمول بها في قسم العناية بالمتعاملين إلا انة لا بد من عمل دراسة مبدئية للطلب بعد إحضار مقدم الطلب لبعض المستندات ومن ثم يتم عمل الدراسة لمدة اسبوعين وعليه يتم ادخال الطلب المستحق للتسجيل في النظام وذلك بناءا على توجيهات معالي الرئيس حيث تم عمل ورش تثقيفية لموظفي خدمة المتعاملين في البرنامج وأفرعه وسيتم اعادتها . - **تقرر الموافقة على تفويض مجلس الادارة الرئيس بشان رفض الطلبات المساعدات السكنية اداريا والتي لا تتوفر فيها شروط التقديم والاستحقاق وفقا لقوانين البرنامج والاليات المتبعة .**
5	مقترح خطة الاقساط بعد تطبيق رفع سقف الدعم السكني الى مبلغ 800,000,00 درهم.	استعرض سعادة المقرر مقترح خطة الاقساط بعد تطبيق رفع سقف الدعم السكني الى مبلغ 800,000,00 درهم . افاد معالي الرئيس ان مدة الانتظار للحصول على المساعدة ستكون اربع سنوات لهذه الدورة للمجلس. وبعد المناقشة وافق سعادة اعضاء المجلس على المقترح وتثبيت نسبة 16,67% لقيمة القسط لجميع القرارات الصادرة الجديدة . - **تقرر الموافقة على نسبة 16,67 % لقيمة الاستقطاع لكافة القرارات الصادرة الجديدة بدون تحديد سقف لمدة الاستقطاع .**

6	مقترح خاص بقيمة المساعدات السكنية الجديدة.	استعرض سعادة المقرر المقترح الخاص بقيمة المساعدات السكنية الجديدة . افاد معالي الوزير انه سيتم تفعيل الالية المترتبة على رفع قيمة الدعم السكني . تم التداول بين الاعضاء على التبعات المترتبة لتفعيل قرار رفع سقف الدعم السكني . افاد معالي الرئيس انه جاري العمل بقرار رفع قيمة الدعم السكني . وجه معالي الرئيس بتحديد اسعار نماذج الفلل في المجمعات السكنية . - **تقرر تكليف الادارة المعنية في البرنامج بعمل دراسة بشأن تحديد اسعار نماذج الفلل في المجمعات السكنية .**
7	نتائج مؤشرات الاداء لعام 2013 .	استعرض سعادة المقرر نتائج مؤشرات الاداء لعام 2013 التي توضح انجاز البرنامج لكافة المؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية والمؤشرات المشتركة ، ما عدا المؤشر التشغيلي الخاص بعدد العقود الموقعه للمجمعات السكنية – عقد عجمان لم يتم تحقيقه لإيقاف مشروع مجمع عجمان . - **تم الاطلاع على نتائج مؤشرات الاداء لعام 2013 .**
8	ما يستجد من اعمال قرارات المساعدات السكنية ، منح وقروض وإنشاء مسكن البالغ عددها 374 قرار	استعرض سعادة المقرر قرارات المساعدات السكنية والبالغ عددها 374 مساعدة مقسمة كالتالي : (منح) والبالغ عددها 24 قرار . (قروض) والبالغ عددها 349 قرار . (انشاء مسكن) والبالغ عددها قرار واحد . - **تقرر الموافقة على اعتماد قرارات المساعدات السكنية ،المنح والبالغ عددها 24 قرار .** - **تقرر الموافقة على اعتماد قرارات المساعدات السكنية ،القروض والبالغ عددها 349 قرار .** - **تقرر الموافقة على اعتماد قرارات المساعدات السكنية ،انشاء مسكن والبالغ عددها قرار واحد .**
9	ما يستجد من اعمال اعتماد الاقسام التابعه لإدارة الدراسات الاسكانية	استعرض سعادة المقرر الاقسام التابعه لإدارة الدراسات الاسكانية بعد اعتماد الهيكل الجديد . - **تقرر الموافقة على اعتماد مسميات ومهام ومسئوليات الاقسام في إدارة الدراسات الاسكانية هي كالتالي :** - **قسم البحوث والدراسات .** - **قسم الاحصاء والتقارير .**
10	ما يستجد من اعمال تطبيقات ساس بيتك	استعرض سعادة المقرر مشاركة البرنامج بتطبيقات ساس بيتك في الحكومة الذكية واطلع الاعضاء على العرض الذي يشرح الخدمة المتوفرة في الهواتف الذكية المشارك بها البرنامج في المسابقة افضل فكرة ذكية حيث تم تطوير الفكرة بناءا على توجيهات معالي الرئيس وتتمثل الفكرة في سهولة اختيار التصميم المناسب للمسكن مع وجود عدة خيارات تساعد المواطن في اختيار المسكن المناسب من خلال ادخال بعض المعلومات مثل مساحة المسكن وعدد الابناء وغيرها من الخدمات . - **تقرر الموافقة على تطبيقات ساس بيتك المشارك بها البرنامج ضمن مبادرة الحكومة الذكية**

التوصيات والقرارات				
م	الموضوع	القرار/التوصية	مسؤولية التنفيذ	الفترة الزمنية
1	اعتماد محضر الاجتماع السادس المنعقد بتاريخ 2013/11/28	- اعتماد محضر الاجتماع السادس المنعقد بتاريخ 28 /2013/11 مع كافة المواضيع المرسلة بالتمرير.	لا يوجد	لا يوجد
2	مستجدات تقرير الاراضي والمجمعات السكنية .	- تقرر الموافقة على ارسال رسالة شكر لسمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي حاكم امارة عجمان لمبادرته السريعه واعطاء توجيهاته الكريمة لدائرة البلدية والتخطيط بشان تمليك الاراضي الخاصة بالمجمعات السكنية باسم البرنامج . - تقرر الموافقة على اعتماد تطبيق الخطة البديلة الموضوعة من قبل قطاع الشئون الهندسية لتلافي التأخير واستلام المجمعات في الوقت المحدد .	المدير العام المدير التنفيذي للشئون الهندسية	لا يوجد لا يوجد
3	مذكرة تفويض مجلس الادارة للرئيس بشان رفض طلبات المساعدات السكنية اداريا .	- تقرر الموافقة على اعتماد تفويض مجلس الادارة الرئيس بشان رفض طلبات المساعدات السكنية اداريا والتي لا تتوفر فيها شروط التقديم والاستحقاق وفقا لقوانين البرنامج والاليات المتبعة .	المدير العام	لا يوجد
4	مقترح خطة الاقساط بعد تطبيق رفع سقف المساعدة الى مبلغ 800,000,00 درهم.	- تقرر الموافقة على اعتماد نسبة 16,67 % لقيمة الاستقطاع لكافة القرارات الصادرة الجديدة بدون تحديد سقف لمدة الاستقطاع . - تقرر الموافقة على اعتماد تكليف الادارة المعنية في البرنامج بعمل دراسة بشأن تحديد اسعار نماذج الفلل في المجمعات السكنية .	المدير العام المدير التنفيذي للشئون الهندسية	لا يوجد
5	مقترح خاص بقيمة المساعدات السكنية الجديدة .	- تقرر الموافقة على اعتماد تكليف المعنيين في ادارة البرنامج بشأن اعطاء اولوية الاستحقاق لانشاء مسكن ضمن المجمعات السكنية دعما للتوجه المستقبلي في انشاء المجمعات السكنية .	المدير العام	لا يوجد
6	نتائج مؤشرات الاداء لعام 2013 .	- تقرر الموافقة على اعتماد نتائج مؤشرات الاداء لعام 2013 .	المدير العام	لا يوجد

Toll Free 800ZAYED(92933) الهاتف المجاني
T: +971 4 605 5555 هاتف
T: +971 4 605 5559 فاكس
PO Box 62777, Dubai, U.A.E. ص.ب 62777، دبي
szhp.gov.ae

7	ما يستجد من اعمال قرارات المساعدات السكنية ، منح وقروض وإنشاء مسكن البالغ عددها 374 قرار.	-اعتماد اسماء مستحقي المساعدات السكنية (منح) عدد 24 مساعدة حسب الكشف المرفق والمرفوع من لجنة مراجعة ودراسة طلبات المساعدات السكنية . -اعتماد اسماء مستحقي المساعدات السكنية (قروض) عدد 349 مساعدة حسب الكشف المرفق والمرفوع من لجنة مراجعة ودراسة طلبات المساعدات السكنية . -اعتماد اسماء مستحقي المساعدات السكنية (انشاء مسكن) عدد واحد مساعدة حسب الكشف المرفق والمرفوع من لجنة مراجعة ودراسة طلبات المساعدات السكنية .	المدير العام	لا يوجد
8	ما يستجد من اعمال اعتماد الاقسام التابعه لإدارة الدراسات الاسكانية	- تقرر الموافقة على اعتماد مسميات ومهام ومسئوليات الاقسام في إدارة الدراسات الاسكانية وهي كالتالي : - قسم البحوث والدراسات . - قسم الاحصاء والتقارير .	المدير العام	لا يوجد
9	ما يستجد من اعمال تطبيقات ساس بيتك	- تقرر الموافقة على اعتماد فكرة تطبيقات ساس بيتك المشارك بها البرنامج ضمن مبادرة الحكومة الذكية .	المدير التنفيذي للخدمات المساندة	يوجد

الصفة	الاسم	التوقيع
مقرر مجلس الادارة	م. جميلة محمد الفندي مدير عام البرنامج	

الصفة	الاسم	التوقيع
رئيس مجلس الادارة	د.م. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي رئيس مجلس الادارة	

قرار رقم (٣٠) لسنه ٢٠١٤

رئيس مجلس الادارة : -

- بعد الاطلاع على:-
- القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنه ٢٠٠٩ بشان برنامج الشيخ زايد للاسكان .
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ في شأن نظام حوكمة مجالس الإدارة في الهيئات والمؤسسات والشركات الربحية وغير الربحية المملوكة للحكومة الاتحادية والمعتمد بمرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١١ في شأن تنظيم مجالس الإدارات والأمناء واللجان في الحكومة الاتحادية.
- وبناء على موافقة مجلس الادارة في اجتماعه الاول لعام ٢٠١٤ المنعقد بتاريخ ٠٨ يناير ٢٠١٤ بشأن موضوع مقترح خطة الاقساط بعد تطبيق رفع سقف المساعدة الى مبلغ 800,000,00 درهم .

تقرر ما يلي :

المادة رقم (١)

الموافقة على اعتماد نسبة 16,67 % لقيمة الاستقطاع لكافة القرارات الصادرة الجديدة بدون تحديد سقف لمدة الاستقطاع .

المادة رقم (٢)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه اعتبارا من تاريخ صدوره في الموافق ١٧/فبراير/٢٠١٤.

د. م/ عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي

رئيس مجلس الادارة

ملحق رقم (3)

أ. العرض المقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول السؤال الخامس .

ب. العرض المقدم من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول السؤال السابع .

الحضـــارة الدفيـنـــة

مدخل الى آثار دولة الامارات العربية المتحدة

بيـــتر هيلـيـــير

تقديم

ليس خافيا أن الاكتشافات الأثرية في الامارات العربية المتحدة دغدغت خيال الكثيرين وجمحت به الى البعيد البعيد. ولم تأت هذه الاكتشافات لتسد ثغرة كبيرة في تاريخ العالم فحسب، بل الأهم من ذلك أنها أتاحت لنا معرفة واضحة بماضينا الغابر وأيقظت فينا مشاعر الفخر بتراثنا الوطني.

لقد قطعت الامارات العربية المتحدة على نفسها عهدا – بتوجيه حكيم من رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – بأن تكب على دراسة ماضيها وتصون تراثها. ويرى صاحب السمو أن التراث الوطني ليس مجرد محط للاعجاب ولفت للأنظار، ذلك أنه يحتاج الى الدراسة المستفيضة ويشكل عنصرا بالغ الأهمية في هويتنا الوطنية، فان حافظنا عليه وتمسكنا بماضينا تمكنا من فهم حاضرنا والسير بخطى واثقة في دروب المستقبل

انه لمن دواعي سروري أن أقدم لهذا العمل الراقي الذي يزيح الستار عن تاريخ دولة الامارات وآثارها. والواقع أن علم الآثار في الدولة عرف ازدهارا استثنائيا وانتهى الى نتائج باهرة منذ بداياته الأولى في أواخر الخمسينات من القرن العشرين. وتفيدنا السجلات التي بين أيدينا أن المنطقة عرفت تاريخا وحضارة متواصلين على مدى فترة زمنية تزيد على ستة آلاف سنة. والحق أن بيتر هيلبير قام بعمل متميز بعرضه ما اكتسبه من معرفة تمخضت عن سنوات عديدة من التنقيب الأثري في الدولة. واللافت أن هذا الكتاب يحوي في طياته معلومات قيمة عن التنقيبات والتحليلات والتفسيرات التي تم استنتاجها على ضوء ما تم استخراجه من آثار احتضنتها أحشاء الأرض. انني واثق كل الثقة أن هذا العمل سوف يغني مجموعة الكتابات التي تناولت موضوع الآثار في منطقة الخليج عامة ودولة الامارات العربية المتحدة خاصة.

ان ما يتوافر لدينا من آثار وقرائن يشير الى أن ماضينا لم يحظ بقسط وافر من الدراسة خلال الفترة المنصرمة، غير أن استكشاف المزيد من المواقع الأثرية يزيدني يقينا بأننا نقترب من فهم تاريخنا فهما أكثر عمقا من ذي قبل. لذا، أخذنا على عاتقنا واجب الاستزادة من المعلومات التي يوفرها علم الآثار. ويسعدني اليوم أن يكون بلدنا قد ساهم أيما اسهام في اغناء الاكتشافات الأثرية وأن تتعزز هذه النشاطات وتلقى الدعم والتقدير من فئات المجتمع كافة.

نهيان بن مبارك آل نهيان
وزير التعليم العالي والبحوث العلمية

مواقع التراث العالمي الطبيعية

Natural World Heritage List

إعداد: رشاد محمد بوخش

مواقع التراث العالمي World Heritage Sites

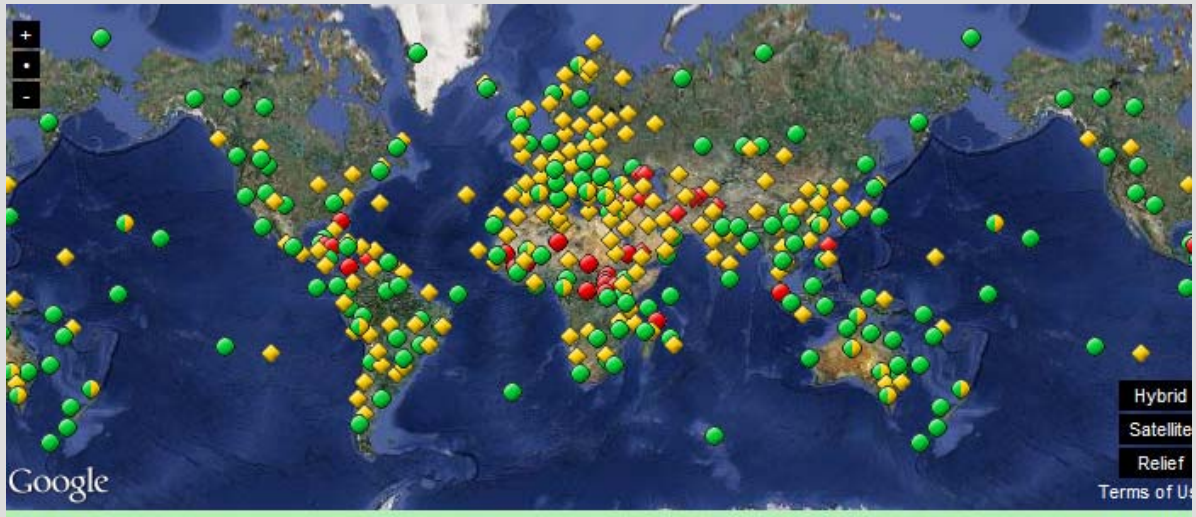

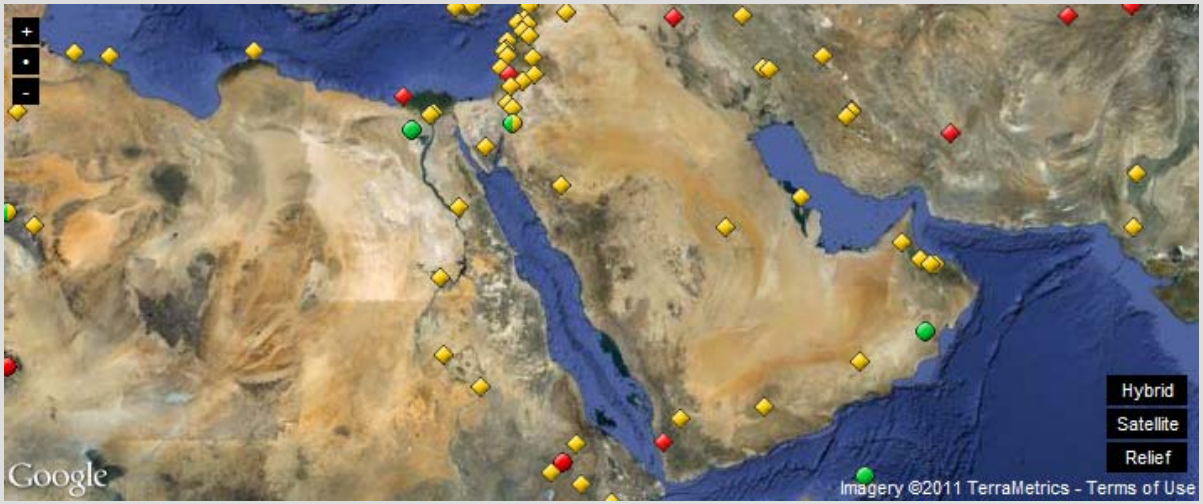

- التراث العالمي هو الموروث الثقافي والطبيعي ذو القيمة العالمية الاستثنائية والمسجل في قائمة التراث العالمي.
- أهميته تتجاوز الحدود الوطنية وله أهمية مشتركة للأجيال الحاضرة والمقبلة، وتكون لحماية مثل هذا التراث أهمية قصوى للمجتمع الدولي بأسره.

- 1007 موروث ثقافي وطبيعي موزع في 161 دولة مسجل في لائحة التراث العالمي:
  - 779 موقع ثقافي 77,3٪
  - 197 موقع طبيعي 19,56٪
  - 31 موقع مشترك 3,07٪
  - 44 موقع على قائمة الخطر.

- 1566 موقع في اللائحة التمهيدية في 172 دولة

أهمية التسجيل في لائحة التراث العالمي

1- الحفاظ على مواقعنا الثقافية والطبيعية عالميا.
2- رفع مستوى الدولة في التنافسية الدولية.
3- تطوير السياحة البيئية في الدولة.
4- القيام بأبحاث ودراسات في مجالات البيئة الطبيعية.
5- رصد التغيرات البيئية داخل الدولة.

معايير القيمة الإستثنائية العالمية

ثقافية

1- تمثل إحدى روائع العقل البشري المبدع.

2- تتجلى فيها تأثيرات متبادلة قوية جرت على امتداد فترة من الزمن أو داخل منطقة ثقافية معينة من العالم.

3- تقف شاهدا فريدا أو على الأقل استثنائيا على تقليد ثقافي أو على حضارة مندثرة.

4- يكون نموذجا بارزا لنمط من البناء أو لمجمع معماري أو تكنولوجي أو لمنظر طبيعي يمثل مرحلة أو مراحل هامة من التاريخ البشري.

5- يقدم نموذجا بارزا لمستوطنة بشرية تقليدية أو لأسلوب تقليدي لاستخدام الأراضي أو لاستغلال البحار.

6- يكون مقترنا على نحو مباشر أو ملموس بأحداث أو تقاليد حية، أو بمعتقدات أو بمصنفات أدبية أو فنية ذات أهمية عالمية بارزة.

طبيعية

7- يشمل ظواهر طبيعية منقطعة النظير أو يضم مناطق ذات جمال طبيعي استثنائي وأهمية جمالية

8- يقدم أمثلة فريدة لمختلف مراحل تاريخ الأرض، بما في ذلك سجل الحياة، والعمليات الجيولوجية الهامة الجارية والمؤثرة في تطور التشكيلات الأرضية أو المعالم الجيومورفية أو الفيزيوغرافية الهامة.

9- يقدم أمثلة فريدة للعمليات الايكولوجية والبيولوجية الهامة المؤثرة في تطور النظم البيئية الأرضية ونظم المياه العذبة والنظم الايكولوجية الساحلية والبحرية والجماعات النباتية والحيوانية.

10- يشتمل على أهم المواطن الطبيعية وأكثرها دلالة لصون التنوع البيولوجي في الموقع.

زيمبابوي

الصين

كرواتيا

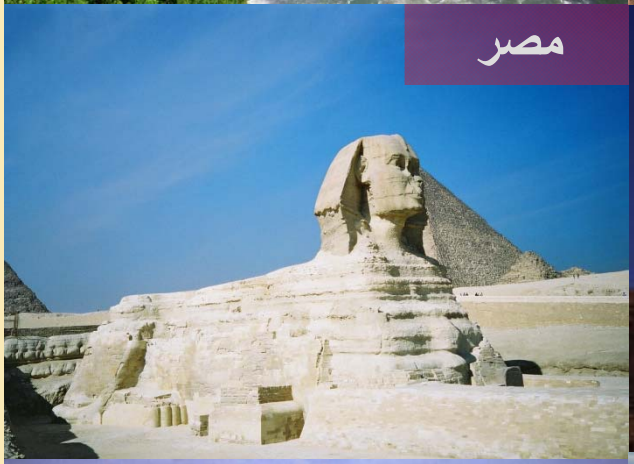
مصر

اليونان

بريطانيا

أمريكا

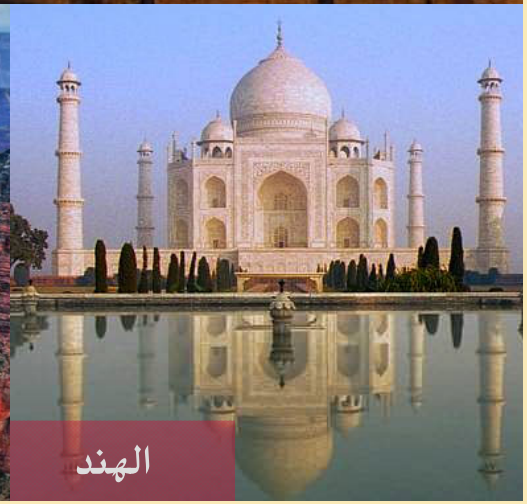
الهند

الحديقة الوطنية – الأرجنتين

الشعب المرجانية – استراليا (16 موقع)

الحديقة الوطنية في بوليفيا

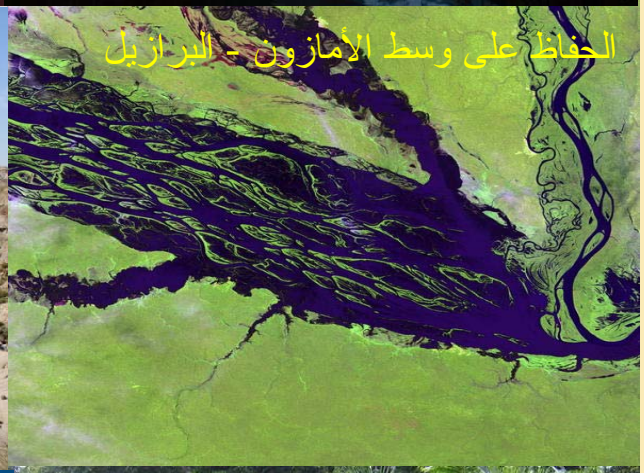
الحفاظ على وسط الأمازون - البرازيل

حديقة الديناصورات - كندا

منطقة هوانغ لونج - الصين

محمية الحيوانات في دجا، الكاميرون

محمية مالبيلو للحيوانات والنباتات - كولومبيا

منتزه بليفيس الوطني - كرواتيا

وادي الحيتان – مصر 2005
أرخبيل سقطرى – اليمن 2008
المنتزه الوطني – موريتانيا، 1989
طاسيلي ناجر – الجزائر 1982
محمية إشكل الوطنية – تونس 1980

مواقع التراث العالمي في دول مجلس التعاون الخليجي
World Heritage Sites in GCC Countries

الدولة	اللائحة التمهيدية	موقع تراث عالمي	اسم الموقع
1- الامارات العربية المتحدة	7	1	- مدينة العين
2- مملكة البحرين	1	2	- قلعة البحرين - اقتصاد اللؤلؤ
3- سلطنة عمان	2	4	- الموقع التاريخي في بات والخطم والعين - ارض اللبان - أنظمة الري (الافلاج) - قلعة بهلاء
4- دولة قطر	1	1	- موقع الزبارة الأثري
5- المملكة العربية السعودية	1	3	- مدائن صالح - الدرعية - جدة التاريخية
6- دولة الكويت	1	0	
المجموع	12	11	

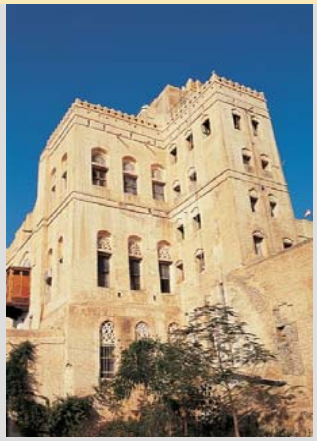
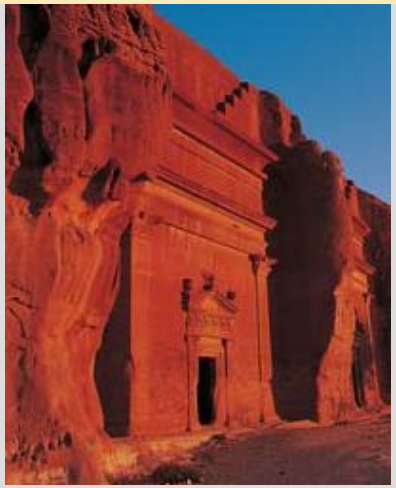

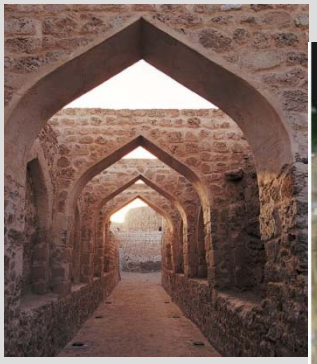

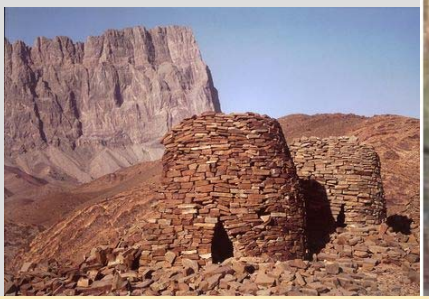
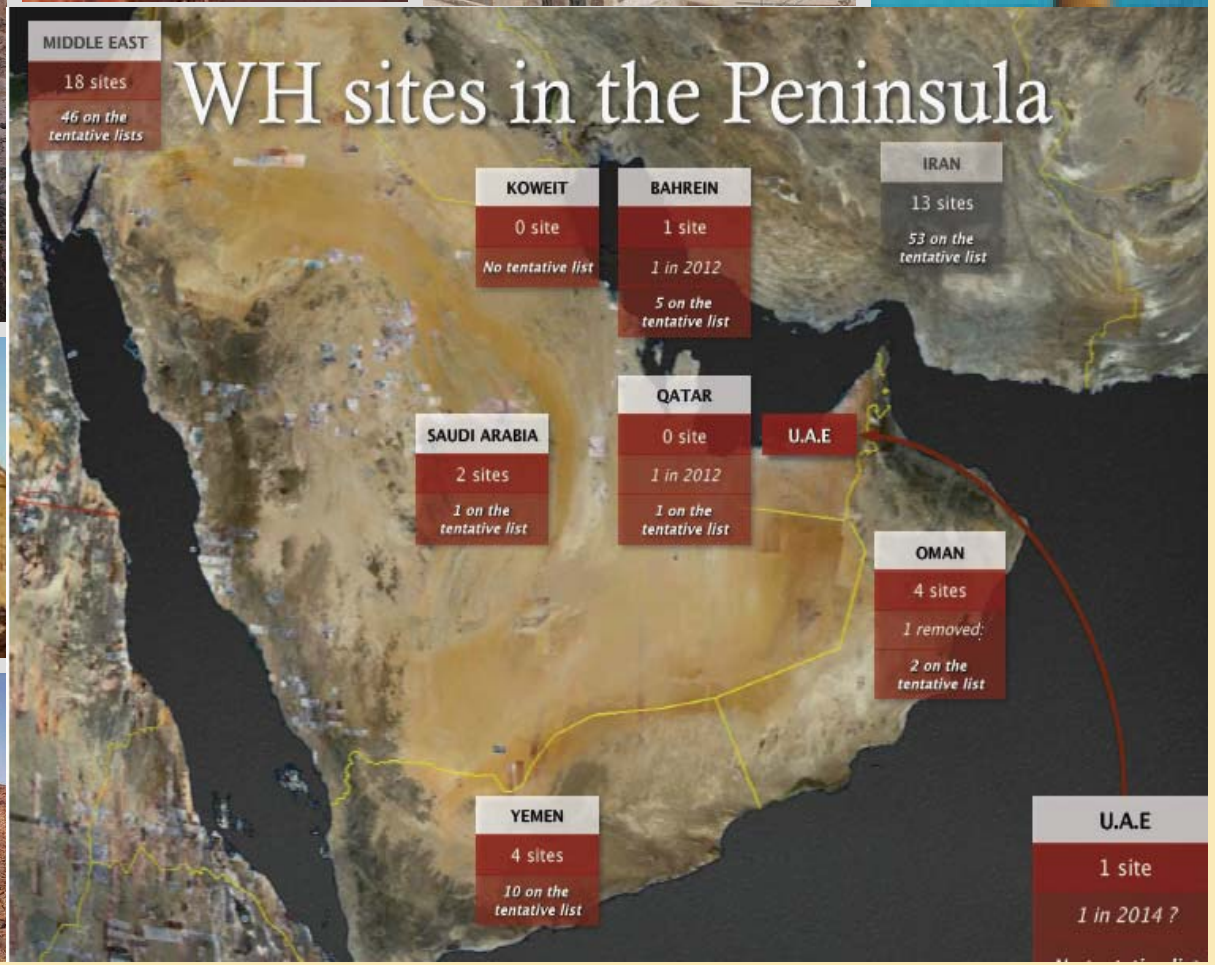
MIDDLE EAST
18 sites
46 on the tentative lists
WH sites in the Peninsula
KOWEIT
0 site
No tentative list
BAHREIN
1 site
1 in 2012
5 on the tentative list
IRAN
13 sites
53 on the tentative list
QATAR
0 site
1 in 2012
1 on the tentative list
SAUDI ARABIA
2 sites
1 on the tentative list
U.A.E
OMAN
4 sites
1 removed
2 on the tentative list
YEMEN
4 sites
10 on the tentative list
U.A.E
1 site
1 in 2014 ?

اللائحة التمهيدية لدولة الإمارات العربية المتحدة

Tentative List of U.A.E.

- خور دبي
- جزيرة أم النار في أبو ظبي
- جزيرة صير بونعير في الشارقة
- المشهد الثقافي للمنطقة الوسطى في الشارقة
- موقع الدور الأثري في أم القيوين
- قرية البدية في الفجيرة
- قلب الشارقة

المواقع الطبيعية والمحميات في دولة الإمارات العربية المتحدة

الإمارة	نوعية	معلنة	غير معلنة	المجموع
أبوظبي	برية	1	23	24
	بحرية	1	1	2
دبي	برية	6	0	6
	بحرية	1	0	1
	مشتركة	1	0	1
الشارقة	برية	0	1	1
	بحرية	1	1	2
أم القيوين	برية	0	0	0
	بحرية	0	10	10
رأس الخيمة	برية	0	2	2
	بحرية	0	3	3
الفجيرة	برية	0	4	4
	بحرية	4	0	4
الإجمالي	برية	6	31	37
	بحرية	7	15	22
	مشتركة	1	0	1
المجموع		**14**	**46**	**60**

مواقع طبيعية متميزة في دولة الإمارات

1- سبخة مطي- أبوظبي:

ثالث أكبر سبخة على مستوى العالم.

(طلب تسجيل من قبل منظمة اليونسكو)

2- جزيرة بوطينة:

835 بقرة بحر في الشتاء،

أشجار القرم، طيور – سلاحف – دلافين

3- محمية رأس الخور (دبي):

6،2 كم مربع، 450 نوع من الحيوانات والطيور
47 نوع من النباتات.

4- محمية دبي الصحراوي (المها)

226كم مربع، حيوانات، طيور، زواحف

5- واحات وتلال ليوا (أبوظبي)

6- جبل حفيت (أبوظبي):

7- محميات القرم:

في أبوظبي ودبي والشارقة وأم القيوين

8- مواقع الأحافير في غرب أبوظبي:

موقع طبيعي أثري عمره 50 مليون سنة.

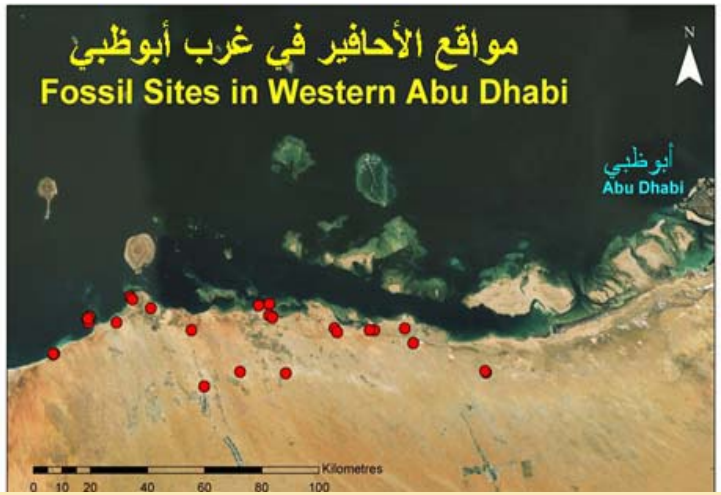

«تراثنا هويتنا»

فلنحافظ معا عليه

ملحق رقم (4)

تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع حول مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية ، ومشروع القانون في صيغته النهائية

معالي / محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحيـة طيبـة وبعـد ،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشئون الداخلية والدفاع في شأن القانون الاتحادي رقم ( ) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية .

الرجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس اللجنة

د. يعقوب علي النقبي

التاريخ : 2014/6/15م

أحال المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 2014/6/4م إلى لجنة الشئون الداخلية والدفاع القانون الاتحادي رقم ( ) لسنة 2014م بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية.

ولهذا الغرض عقدت اللجنة اجتماعين بتاريخي 2014/6/8م و 2014/6/15م.

وقد تبنت اللجنة مخططاً عاماً لتدارس هذا المشروع، اشتمل على الآتي:

كلفت اللجنة الأمانة العامة بدراسة المشروع من كافة جوانبه الاجتماعية والفنية والقانونية، حيث تمت مناقشة مشروع القانون في اللجنة وفقا لخطة العمل التي اعتمدتها في دراسة المشروع ، وفي ضوء ذلك فقد اجتمعت اللجنة بهيئة الإمارات للهوية لكونها الجهة ذات العلاقة بمشروع القانون للاستئناس برأيها، وتم التحاور مع كل من :

1. السيد / مصبح عبيد المسماري - مدير قطاع الخدمات المؤسسية والمساندة.
2. السيد / محمد محمود شلتوت - مستشار قانوني.

- وبعد تدارس اللجنة لتقرير النتائج، والتقرير المبدئي، والدراسات المقدمة من الأمانة العامة وفي ضوء ما قدرته اللجنة من استطلاع آراء الجهة المعنية بالقانون فإنها ترى ما يلي :

أولاً : ماهية مشروع القانون

يهدف مشروع القانون إلى تعديل قانون السجل السكاني وبطاقة اهوية لمواكبة التطورات في مجال السجل السكاني وبطاقة الهوية ولمنح مجلس إدارة هيئة الامارات للهوية المزيد من الصلاحية والمرونة في اتخاذ القرارات ومعاقبة المخالفين.

وقد احتوى مشروع القانون على عدد من المعاني والأفكار الرئيسية ومنها:

1. حظر قبول أو استخدام أو استبقاء أحد سواءً بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب أو بأية صفة أخرى إلا إذا كان حاصلاً على بطاقة الهوية، وذلك فيما عدا حالات الضرورة التي يحددها مجلس الإدارة بناءً على اقتراح المدير العام، والنص على اختصاص مجلس إدارة الهيئة بتحديد تاريخ سريان هذا الحظر والآلية التي يتم بموجبها تطبيقه.
2. منح مجلس الوزراء أحقية إصدار قرار يحدد فيه الغرامات الادارية التي تفرضها الهيئة على كل من يخالف أي حكم من أحكام المادتين (6) و(10) من القانون.
3. إلغاء الأحكام المخالفة والمتعارضة مع القانون والعمل به من اليوم التالي لنشره بالجريدة الرسمية .

ثانياً: مبررات المشروع

ظهور عدد من الصعوبات حالت دون التطبيق الكامل للحظر الموجود في المادة (10) المراد تعديلها فضلا عن الرغبة في منح الهيئة المرونة في توقيع الغرامات على مخالفة المادتين (6) و(10) من أحكام القانون .

ثالثاً : الملاحظات الأساسية للجنة على المشروع

ومع ما ارتأته اللجنة من أهمية موافقة المجلس الموقر على المشروع من حيث المبدأ، إلا أنها تبدي ملاحظاتها الأساسية على المشروع في إطار الآتي:

1. الحاجة لإضافة النشر بالجريدة الرسمية لأهمية العلم بتاريخ القرار من الكافة خصوصا وأن هناك جزاءات تترتب على هذا الحظر.
2. مقدار الغرامة التي توقع على مخالفة أحكام المادتين (6) و(10) غير محدد بالمشروع.

رابعاً : نتائج أعمال اللجنة في دراسة المشروع

استناداً إلى كل ما سبق فقد ارتأت اللجنة اقتراح تعديلات على مواد المشروع لتلافي أسباب الملاحظات الأساسية وغيرها ومنها:

1. الإلزام بالنشر في الجريدة الرسمية لقرار مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية بشأن سريان الحظر وآلية تطبيقه لتوفير العلم المفترض لدى الكافة بهذا الأمر ، خصوصا وأن هناك عقوبات ستترتب على مخالفة أحكام حظر قبول أو استخدام أو استبقاء أحد سواء بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب أو بأية صفة أخرى إلا إذا كان حاصلا على بطاقة الهوية .
2. وضع حد أقصى للغرامة التي يجوز لمجلس الوزراء تقريرها على مخالفة أحكام المادتين (6) و(10) من القانون مقداره ألف درهم وهو ذات الحد القائم حاليا مراعاة للمبدأ الدستوري بفصل السلطات لأن الغرامة عقوبة حسبما ورد بالمذكرة الإيضاحية يقرر القانون حدودها ، كما حذفت الإدارية كوصف للغرامة ، لأنها كغيرها من الغرامات التي توقعها المحاكم ولا تتميز عنها إلا أنها تدفع بطريق التصالح لجهة الإدارة .

وإذ تقدم اللجنة تقريرها وما ورد به من مقترحات لتعديلات المواد فإنها تأمل أن تكون قد بذلت عنايتها اللازمة في تنفيذ تكليف المجلس لها بدراسة هذا المشروع وتدعو المجلس للموافقة على مقترحات تعديلاتها لمواد المشروع.

مقرر اللجنة

عبيد حسن بن ركاض

مرفقات التقرير: الجدول المقارن.

مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2015

بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006

في شأن نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية

نـحن خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ،

بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2004، بإنشاء هيئة الإمارات للهوية، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006، في شأن نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011، في شأن الإيرادات العامة للدولة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011، بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي،
- وبناءً على ما عرضه رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

أصدرنا القانون الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنصي المادتين رقمي (10) و(16) من القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 المشار إليه المادتان الآتيتان:

المادة (10):

مع مراعاة أحكام المادة (9) من هذا القانون، وفيما عدا حالات الضرورة التي يحددها مجلس الإدارة بناءً على اقتراح المدير العام، يُحظر قبول أو استخدام أو استبقاء أحد سواءً بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب أو بأية صفة أخرى إلا إذا كان حاصلاً على البطاقة.

ويحدد تاريخ سريان هذا الحظر والآلية التي يتم بموجبها تطبيقه، بقرار يصدر عن المجلس بناءً على اقتراح المدير العام وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة (16):

"يُصدر مجلس الوزراء بناءً على اقتراح المجلس قراراً يحدد فيه الغرامات التي توقعها الهيئة على كل من يخالف أي حكم من أحكام المادتين (6) و(10) من هذا القانون، بما لا يزيد على ألف درهم، وتتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم".

المادة الثانية

يُلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي

بتاريخ: 1436 هـ

الموافق: 2015 م

ملحق رقم (5)

تقرير اللجنة المؤقتة في شأن موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية "

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير اللجنة المؤقتة لمناقشة **موضوع سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية ومراكز الشباب**، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة
مروان أحمد بن غليطة

التاريخ: 2015/03/01

تقرير اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع
(سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب)

الفهرس

العنصر	الصفحة
الفهرس	2
ملخص التقرير	3
التقرير المفصل	10
المحور الأول: استراتيجية الهيئة في دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية للأندية الرياضية.	-
أولا: ملاحظات اللجنة	11
ثانيا: رد الحكومة	12
المحور الثاني: خطة الهيئة في تطبيق الاحتراف في الأندية، وأثر هذا التطبيق على المجتمع.	-
أولا: ملاحظات اللجنة	13
ثانيا: رد الحكومة	14
المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تجهيز المنشآت الرياضية لزمن الاحتراف.	-
أولا: ملاحظات اللجنة	15
ثانيا: رد الحكومة	16
المحور الرابع: جهود الهيئة في إعداد الكوادر الرياضية الإدارية وتهيئتها للعمل الرياضي.	-
أولا: ملاحظات اللجنة	16
ثانيا: رد الحكومة	17
المحور الخامس: دور الهيئة في استقطاب ورعاية الموهوبين الرياضيين.	-
أولا: ملاحظات اللجنة	17
ثانيا: رد الحكومة	18
المحور السادس: خطة الهيئة في تنمية الموارد المالية للأندية الرياضية.	-
أولا: ملاحظات اللجنة	18
ثانيا: رد الحكومة	19
المحور السابع: جهود الهيئة في دعم مراكز الشباب.	-
أولا: ملاحظات اللجنة	20
ثانيا: رد الحكومة	21
النتائج	22
التوصيات	24
المرفقات	26

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي في جلسته السابعة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة بتاريخ 2013/02/12 موضوع **"سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب"** لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وقد تدارست اللجنة العديد من الدراسات والأوراق والمعلومات المعدة من الأمانة العامة، كما اطلعت على بعض المعلومات الواردة من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، والاتحادات الرياضية المختلفة. وادراكاً لأهمية التواصل الميداني وتلمس التحديات والإشكالات التي تواجه الشأن الشبابي والرياضي، فقد قامت اللجنة بزيارات ميدانية إلى أندية الدرجة الأولى. كما عقدت اللجنة حلقتين نقاشيتين بحضور كل من: الرياضيين والإعلاميين الرياضيين وممثلي الأنشطة الشبابية ومع الاتحادات الرياضية بمقر الأمانة في دبي. كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، للاستفسار حول الملاحظات المتعلقة بمحاور الموضوع.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول: استراتيجية الهيئة في دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية للأندية الرياضية.

1. لاحظت اللجنة أن مقاييس الأداء التشغيلية للخطة الاستراتيجية (2014-2016) ارتبطت فقط بأعداد محدودة من الفعاليات والمسابقات والبرامج والمحاضرات. ولم يتضح للجنة أي مؤشرات أداء أو معايير مستهدفة يمكن الاستفادة منها لقياس مدى قدرة هذه الأنشطة على تحقيق مستهدفات المبادرة.
2. على الرغم من اعتماد الهيئة لمبادرة "تعزيز ممارسة الأسرة للرياضة" في عام 2014م، إلا أن اللجنة بحسب نتائج زيارتها الميدانية إلى بعض الأندية الرياضية اتضح لها بأن الهيئة لم تحدد النتائج المتوقعة لهذه الأنشطة على الفئة المستهدفة، كما لم تحدد الجهات المتعاونة معها لتنفيذ هذه المبادرة.
3. اتضح للجنة بحسب نتائج لقاءاتها مع ممثلي اتحاد الامارات لرياضة المعاقين الآتي:
   أ. عدم توحيد قاعدة البيانات الخاصة برياضة المعاقين ومنتسبيها في الدولة.
   ب. عدم انجاز مشروع المركز الإقليمي لتأهيل واعداد كوادر عاملة لرياضة المعاقين.
   ج. عدم الاستفادة من الاعتمادات المالية المخصصة لدعم وتطوير رياضة المعاقين.
4. في إطار تدارس اللجنة لمبادرات وأنشطة الهيئة الثقافية والرياضية والفنية والمسرحية والموسيقية والبيئية والتقنية والترويحية، التي وردت ضمن مبادرة "رعاية الشباب من الفئة العمرية، 14-25" في الخطة الاستراتيجية (2014-2016). اتضح لها الآتي:
   أ. افتقار الأندية في المناطق والمدن الصغيرة لهذه الأنشطة خصوصا في فترة الاجازات المدرسية.

ب. عدم القيام بفعالية في هذه الأنشطة لتحقيق النتائج المستهدفة منها بشأن حماية الشباب من مشكلة الجنوح والسلوكيات السلبية، والعادات السيئة.

المحور الثاني: خطة الهيئة في تطبيق الاحتراف في الأندية، وأثر هذا التطبيق على المجتمع

1. تبين للجنة بحسب نتائج لقاءاتها مع ممثلي الهيئة والمتخصصين من الرياضيين عدم استكمال الهيئة لإصدار لوائح الاحتراف الخاصة بلعبة كرة القدم المتضمنة تنظيم عملية الاحتراف بجميع جوانبه.
2. ضعف المخصصات والاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال اللوائح المنظمة للاحتراف في باقي الألعاب الرياضية.
3. تبين للجنة من خلال نتائج الحلقات النقاشية مع الاتحادات الرياضية والمتخصصين وخبراء الرياضة حول نشر ثقافة الاحتراف الرياضي ودعمه، الحقائق تمثلت في الآتي:
   أ. غياب الأطر التشريعية الشاملة المنظمة لعملية الاحتراف بجميع جوانبه.
   ب. غياب الأطر الاقتصادية اللازمة لتطبيق مفهوم الاحتراف بما يتفق مع التطورات الدولية.
   ج. تأكيد المتخصصين على أن ثقافة الاحتراف هي ثقافة متكاملة لا تقتصر على رياضة واحدة بعينها.
4. تداخل الاختصاصات بين الهيئة والمجالس الرياضية المحلية التي تنفذ الكثير من البرامج والأنشطة المحلية الخاصة بالشباب والرياضة في ظل غياب كامل لدور الهيئة. وترى اللجنة أن ذلك لا يتسق مع ما أكد عليه المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2009 في شأن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة والجهات العاملة" بأن الهيئة هي الجهاز الأعلى المختص برعاية الشباب والرياضة.
5. غياب الخطط الإعلامية المدروسة والمشروعات المعنية بالتسويق للأنشطة الرياضية، بالإضافة إلى الغياب الملحوظ للتسويق الإعلامي للرياضات الجماعية والفردية الأخرى غير كرة القدم، وتعزو اللجنة ذلك إلى الآتي:
   أ. عدم تنفيذ الهيئة لنتائج دراسات الجدوى وورش العمل التي عقدتها مع الاتحادات الرياضية بشأن التسويق الإعلامي.
   ب. عدم قدرة الهيئة على تحويل نظام الاحتراف من النظام الرعوي المعتمد على رعاية الحكومة إلى النظام الاقتصادي الحر، الذي يعتمد على الرعاية التجارية والدعاية والاعلان.
6. عدم وجود تقييم لتجربة احتراف اللاعب الأجنبي في الألعاب الجماعية (كرة الطائرة، كرة اليد، كرة السلة)، خاصة فيما يتعلق بدور هؤلاء اللاعبين الأجانب في تطوير مهارات اللعبة.

المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تجهيز المنشآت الرياضية لزمن الاحتراف

1. على الرغم من إصدار "القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2014 في شأن أمن المنشآت والفعاليات الرياضية" الذي يهدف إلى رفع كفاءة وتجهيز المنشآت الرياضية، إلا أنه تبين للجنة الآتي:
   أ. عدم وجود معايير موحدة ومعتمدة تحدد الاحتياجات الأساسية لتجهيز المنشآت الرياضية.
   ب. أن (90%) من الاتحادات لا تمتلك مرافق ومنشآت رياضية متكاملة
   ج. تأخر تنفيذ المرافق الرياضية للأندية التي تمت الموافقة عليها من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ووزارة الأشغال العامة.
   د. تبين للجنة من خلال زياراتها الميدانية اقتصار الأندية على اجراء الصيانة الطارئة دون الالتزام ببرامج الصيانات الدورية والوقائية.
   ه. قلة الأماكن المخصصة للرياضة النسائية على الرغم ما تضمنته اللوائح المحلية على فصل أماكن ممارسة نشاط السيدات عن الرجال.
2. على الرغم من مبادرة الهيئة بشأن "إنشاء وتطوير واستكمال المنشآت الرياضية" في خطتها الاستراتيجية (2014-2016)، عبر مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالطب الرياضي، إلا أن اللجنة لاحظت وفق نتائج زياراتها الميدانية الآتي:
   أ. افتقاد مركز الطب الرياضي للكادر الطبي المتخصص والمتفرغ للعمل به.
   ب. عدم شمول المركز على كل أنواع العلاجات الطبيعية التي يحتاجها اللاعبون المصابون.
   ج. عدم وجود برامج لاستقدام الخبرات الأجنبية اللازمة لتطوير هذا المركز.
3. تبين للجنة من خلال لقاءاتها مع ممثلي إدارة الرياضة المدرسية بوزارة التربية والتعليم الآتي:
   أ. عدم وجود بيانات دقيقة حول عدد المنشآت الرياضية المدرسية المطلوبة لكل مرحلة.
   ب. ضعف التنسيق بين الهيئة والجهات المعنية بالتخطيط للبرامج الرياضية في المراحل التعليمية.
   ج. غياب البيانات الدقيقة حول المتطلبات المادية والكوادر البشرية اللازمة لاستكمال إنشاء وتطوير المنشآت الرياضية المدرسية.

المحور الرابع: جهود الهيئة في إعداد الكوادر الرياضية الإدارية وتهيئتها للعمل الرياضي

1. عدم وجود خطة وطنية محددة بشأن تأهيل واعداد الكوادر الرياضية، والقيادات الرياضية المواطنة، وترى اللجنة أن وجود مجموعة من القيادات الرياضية المواطنة في المؤسسات الاقليمية والدولية إنما يعبر عن جهود فردية للاتحادات الرياضية.

2. عدم التزام الهيئة بمستهدفات برامج توطين الوظائف الإدارية والفنية في مهن التدريب والإدارة الرياضية.

وترى اللجنة أن السبب في ضعف توطين الوظائف الإدارية والفنية في الهيئة يعود إلى الأسباب الآتية:

أ. عدم ضم الاتحادات والأندية والجمعيات الشبابية والرياضية واللجنة الأولمبية لأحكام قانون المعاشات والتأمينات والاجتماعية، ومعاملتها كالقطاع الخاص.

ب. عدم تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 20 لسنة 2007 بشأن اجازات التفرغ الرياضي وما في حكمها.

ج. ضعف برنامج الرواتب والأجور المخصصة لدعم تعيين المدربين المواطنين.

د. ضعف البرامج التدريبية للفئات التخصصية الفنية.

ه. عدم وجود برنامج أكاديمي بديل للكوادر الرياضية بعد إغلاق تخصص التربية الرياضية في جامعة الامارات.

3. على الرغم من قيام الهيئة بنشاط "اعداد الكوادر المتخصصة في الجهات المشهرة"، ومنها الأندية الرياضية، إلا أن معظم إدارات الأندية الرياضية لا تتناسب في طبيعة عملها مع التوجهات الدولية للاحتراف في القطاع الرياضي.

المحور الخامس: دور الهيئة في استقطاب ورعاية الموهوبين الرياضيين

1. عدم وجود برنامج محدد وبمؤشرات أداء يمكن قياسها بشأن رعاية الموهوبين الرياضيين في الدولة.
2. تقوم الهيئة بإغلاق الأندية بعد الانتهاء من موسم المسابقات الرياضية، والتي تصادف فترة الاجازات المدرسية والجامعية للطلاب. مما أدى إلى عدم تمكين الطلبة والشباب من قضاء أوقات فراغهم في هذه الأندية.

المحور السادس: خطة الهيئة في تنمية الموارد المالية للأندية الرياضية

1. على الرغم من قيام الهيئة بتقديم الدعم الشهري للأندية والمقدر بـ (35) ألف درهم، بالإضافة إلى (10) آلاف درهم لكل لعبة مسجلة إلا أنه بحسب نتائج الزيارة الميدانية تبين بأن قيمة الدعم المقدمة للأندية لم تزد منذ عام (2009م). ولا تغطي مصروفاتها الشهرية الأساسية للأندية. مما نتج عنه عجز في ميزانية الأندية اضطرها للقيام ببعض الممارسات غير المناسبة لتغطية العجز في الميزانية، مثل:

أ. انسحاب أربعة أندية رياضية (نادي العربي، نادي الرمس، نادي الجزيرة الحمراء، نادي مصفوت) من مسابقة كرة القدم للدرجة الأولى لموسم 2014-2015.

ب. تقسيم المرافق الخاصة في بعض الأندية كالصالات الرياضية الى استراحات للاعبين ومساكن للمدربين توفيرا لقيمة الاستئجار.

ج. استخدام بعض الأندية للمباني الخشبية (كرفان) كسكن للعمال العاملين في النادي لتوفير قيمة الاستئجار.

د. قيام الأندية بتقليل مشاركاتها في المسابقات لبعض المراحل السنية، والانسحاب من مسابقات أخرى، واقتصارها على ألعاب محددة توفيرا للمصروفات.

ه. إلغاء الفعاليات الثقافية في مناطق دبا ومصفوت وشعم.

2. عدم قيام الهيئة بتنفيذ الأنشطة المعنية بتأهيل وتدريب مسؤولي التسويق في الأندية على الرغم من مبادرة الهيئة لتنفيذ "برنامج التسويق الرياضي".

المحور السابع: جهود الهيئة في دعم مراكز الشباب

1. على الرغم من قيام الهيئة عبر مراكز الشباب والفتيات باستقطاب (112,476) شاباً وفتاة خلال عام 2013م للاستفادة من البرامج والأنشطة التي تنظمها، إلا أن الهيئة لم تستهدف سوى (13.9%) من مجموع الشباب الاماراتي والمقدرين بنسبة (25.6%) من مجموع عدد السكان الاماراتيين في الدولة، مما يعني من وجهة نظر اللجنة أن هناك ما يقارب (86%) من مجموع الشباب الاماراتي غير مستهدفين بأنشطة وفعاليات مراكز الشباب.

2. تؤكد اللجنة على أهمية دور مراكز الشباب في رعاية واستثمار طاقاتهم وتكوين معتقدات إيجابية وبناءة بشأن الوطن. إلا أن هناك عدة إشكالات وعوائق خاصة فيما يتعلق باستثمار قدرات الشباب وتعزيز دورهم في بناء المجتمع مثل:

أ. عدم التعاون بين مراكز الشباب، والجهات المحلية المعنية بالفئات العمرية دون (15) عاما.

ب. عدم شمول مراكز الشباب ونشاطاتها لمختلف مناطق الدولة.

ج. عدم قيام الهيئة بتطوير دور مراكز الشباب وفق نتائج استطلاعات الرأي أو دراسات الجدوى.

3. تواضع الميزانية المخصصة للأنشطة الشبابية في مراكز الشباب. حيث سجلت ميزانية المراكز الشبابية خلال الأعوام (2011-2016) عجزا بلغ (65%)، وقد ترتب على ذلك التالي:

أ. عدم القدرة على زيادة أعداد مراكز الشباب وامتدادها إلى مناطق جغرافية جديدة بالدولة.

ب. ضعف البنية التحتية والأساسية لعدد من المراكز الشبابية مما أدى إلى اغلاقها.

ج. ضعف البرامج التوعوية والإعلامية والتثقيفية لمراكز الشباب.

د. عدم تأهيل وتدريب العاملين بمراكز الشباب من الإداريين والمشرفين والمتخصصين وقلة أعدادهم.

ه. عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمتطوعي الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة.

التوصيــات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية:

1. إعادة صياغة مؤشرات الأداء والنتائج المستهدفة في الخطة الاستراتيجية الخاصة بالهيئة، بما يضمن وجود البنية التحتية للأندية ومراكز الشباب والمصروفات التشغيلية اللازمة خصوصا في المناطق البعيدة.
2. إصدار "قانون الرياضة" لاستكمال المنظومة التشريعية اللازمة لتنظيم مختلف أنواع الرياضات خاصة ما يتعلق منها بلوائح تنظيم الاحتراف، والعمل الإداري الرياضي، والعلاقة بين الهيئة، والمجالس الرياضية المحلية، وتنظيم عمل الأكاديميات الرياضية بالدولة وعلاقاتها بالاتحادات المعنية. وكذلك ما يتعلق بلوائح قانون المنشآت الرياضية والتفرغ الرياضي.
3. إعداد خطة وطنية محددة ببرامج وأنشطة، ومؤشرات علمية في شأن إعداد الكوادر الرياضية المواطنة، وتوطين الوظائف الإدارية والفنية في مختلف أنواع الرياضات مع التأكيد على زيادة المخصصات المالية، والرواتب والأجور وضمهم في قانون الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
4. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة لضمان تنفيذ أشمل للخطة الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الرياضية للاتحادات والأندية ورعاية الموهوبين.
5. إجراء تقييم دوري لتجربة الاحتراف في مختلف أنواع الرياضات، وتبني برامج محددة لنشر ثقافة الاحتراف الرياضي بما يضمن امتدادها إلى كل أنواع الرياضات الجماعية والفردية، وتقييم تجربة احتراف اللاعبين الأجانب في مختلف أنواع الرياضات.
6. دراسة إعادة توزيع المخصصات المالية الخاصة باتحاد كرة القدم لسد احتياجات بقية الاتحادات، لوجود موارد أخرى ساهمت في زيادة ايراداته.
7. انشاء صندوق الرياضة يشتمل على تنمية الموارد المالية لزيادة الدعم المقرر للأندية الرياضية، مثل: (وقف الرياضة، درهم الرياضة، ونسبة من عقود اللاعبين والمدربين الأجانب)، وتبني خطط لتنمية الموارد المالية لهذه الأندية خاصة ما يتعلق بدعم جهود التسويق الرياضي.
8. اعتماد إعداد تطبيق مؤشرات أداء مجالس إدارات الاتحادات، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة وتسويق برامج الاتحادات الرياضية.

9. تكامل الجهود والتنسيق الشامل بين الهيئة وكل من: اللجنة الأولمبية، ووزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والمجالس المحلية الرياضية بشأن استقطاب ورعاية الموهوبين رياضياً، وصقل مواهبهم في إطار مشروع البطل الأولمبي.
10. دعم رياضة المعاقين بما يضمن توفير بنية تحتية مناسبة وقاعدة بيانات شاملة، وإنجاز مشروع المركز الإقليمي لتأهيل واعداد الكوادر الرياضية للمعاقين.
11. إعادة دراسة احتياجات الأندية من مخصصات استهلاك الكهرباء والماء للأندية الرياضية، وضرورة مساواتهم بالتعرفة المخصصة للمواطنين.
12. مباشرة وزارة الأشغال العامة في تنفيذ المشروعات المعتمدة من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة؛ حتى تتمكن من تنفيذ أنشطتها الشبابية في مناطق الدولة.
13. تنفيذ الهدف الاستراتيجي الخاص بالمركز الطبي الرياضي، وإعداد جدول زمني للانتهاء منه.

التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته السابعة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة بتاريخ 2013/02/12 موضوع **"سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب"** لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض أحد عشر اجتماعاً لدراسة الموضوع بتواريخ **(2013/4/4 -2013/4/18 - 2013/5/9 -2013/5/23 -2014/1/29 -2014/5/8 -2014/9/23 -2014/11/19 -2015/1/15 -2015/2/25 -2015/3/1-)** وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي.

وقد تدارست اللجنة العديد من الدراسات والأوراق والمعلومات المعدة من الأمانة العامة، كما اطلعت على بعض المعلومات الواردة من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، والاتحادات الرياضية المختلفة مثل اتحاد الامارات لرياضة المعاقين. وادراكاً لأهمية التواصل الميداني وتلمس التحديات والإشكالات التي تواجه الشأن الشبابي والرياضي، فقد قامت اللجنة بزيارات ميدانية إلى أندية الدرجة الأولى بتواريخ **(2014/10/12م-2014/10/13م-2014/10/14م-2014/11/26م)**. كما عقدت اللجنة حلقتين نقاشيتين بحضور كل من: الرياضيين والإعلاميين الرياضيين وممثلي الأنشطة الشبابية بتاريخ **(2014/5/28م)**، ومع الاتحادات الرياضية بتاريخ **(2014/12/10)** بمقر الأمانة في دبي. كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، للاستفسار حول الملاحظات المتعلقة بمحاور الموضوع المتمثلة في:

المحور الأول: استراتيجية الهيئة في دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية للأندية الرياضية.

المحور الثاني: خطة الهيئة في تطبيق الاحتراف في الأندية، وأثر هذا التطبيق على المجتمع.

المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تجهيز المنشآت الرياضية لزمن الاحتراف.

المحور الرابع: جهود الهيئة في إعداد الكوادر الرياضية الإدارية وتهيئتها للعمل الرياضي.

المحور الخامس: دور الهيئة في استقطاب ورعاية الموهوبين الرياضيين.

المحور السادس: خطة الهيئة في تنمية الموارد المالية للأندية الرياضية.

المحور السابع: جهود الهيئة في دعم مراكز الشباب.

وفي ضوء هذه الملاحظات ارتأت اللجنة إعداد تقريرها وفق الآتي:

المحور الأول: استراتيجية الهيئة في دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية للأندية الرياضية.

- أولا: ملاحظات اللجنة:

1. لاحظت اللجنة أنه على الرغم من طرح الهيئة لمبادرات بشأن "نشر الثقافة الرياضية المجتمعية" في خطتها الاستراتيجية 2014-2016، التي تضمنت عدداً من الأنشطة تحت مبادرة "مكافحة انتشار السمنة والوقاية من أمراض قلة الحركة"، بالإضافة إلى مبادرة "تنفيذ برامج رياضية مجتمعية" وما تضمنته من إقامة نشاط "إقامة مسابقة الوزن المثالي". إلا أنه اتضح للجنة أن مقاييس الأداء التشغيلية لهذه الخطة ارتبطت فقط بأعداد محدودة من الفعاليات والمسابقات والبرامج والمحاضرات. ولم يتضح للجنة أي مؤشرات أداء أو معايير مستهدفة يمكن الاستفادة منها لقياس مدى قدرة هذه الأنشطة على تحقيق مستهدفات المبادرة. وتنبه اللجنة إلى أن غياب مثل هذه المؤشرات أدى إلى عدم قدرة المبادرات والأنشطة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتطلبة. فعلى سبيل المثال أشارت بعض التقارير الطبية المنشورة من منظمة الصحة العالمية بأن الدولة احتلت المرتبة الرابعة على مستوى العالم في معدل الإصابة بالسمنة حيث تبلغ نسبة السمنة بين سكان الدولة (7.3%)، وأن نسبة زيادة الوزن قد بلغت (67٪) بين الذكور، و (72٪) بين الإناث من مواطني الدولة، وما يترتب على ذلك من الإصابة بالأمراض المزمنة مثل: السكري وارتفاع ضغط الدم، خاصة أن الدولة احتلت المرتبة العاشرة ضمن معدلات الإصابة بمرض السكري.
2. تلاحظ للجنة أنه على الرغم من اعتماد الهيئة لمبادرة "تعزيز ممارسة الأسرة للرياضة" عبر نشاطين هما: "إقامة برنامج الأم الرياضية" الذي استهدف (200) امرأة، ونشاط "إقامة مسابقة لائق" الذي استهدف (100) شخص في عام 2014م، إلا أن اللجنة بحسب نتائج زيارتها الميدانية إلى بعض الأندية الرياضية (النادي العربي الثقافي الرياضي، نادي الجزيرة الحمراء، الرمس الرياضي الثقافي، نادي مصفوت الثقافي الرياضي، نادي دبا الرياضي الثقافي) اتضح لها بأن الهيئة لم تحدد النتائج المتوقعة لهذه الأنشطة على الفئة المستهدفة، كما لم تحدد الجهات المتعاونة معها لتنفيذ هذه المبادرة. بالإضافة إلى أن عدد المستهدفين الذين حددتهم الهيئة لا يعبر عن الحد الأدنى اللازم لإجراء العينات بأسلوب علمي، إذ شكل المستهدفون (0.04%) من إجمالي عدد المواطنات في الدولة والمقدر بـ (468.8 ألف نسمة).

   وترى اللجنة أن هذه الأنشطة لم تمتد إلى الكثير من المناطق والمدن الصغيرة في الدولة مما يؤثر سلباً على فعاليتها المجتمعية.
3. في إطار مبادرة الهيئة "استحداث رياضات جديدة لفئة ذوي الإعاقة"، ومبادرة "اعتماد مركز إقليمي لتأهيل واعداد كوادر عاملة في رياضة المعاقين"، ومبادرة "تنفيذ برامج ودورات تأهيلية لرياضة المعاقين" في خطتها الاستراتيجية (2014-2016)، واعتماد برنامج الناموس لإعداد ابطال أولمبيين بالتعاون مع الأندية

الذي نتج عنه تحقيق إنجازات على مستوى رياضة المعاقين، حيث حقق لاعبوها عدد (37) ميدالية على المستويات العربية والقارية والبارالمبية، إلا أن اللجنة بحسب نتائج لقاءاتها مع ممثلي اتحاد الامارات لرياضة المعاقين اتضح لها الآتي:

أ. عدم توحيد قاعدة البيانات الخاصة برياضة المعاقين ومنتسبيها من الرياضيين المعاقين في الدولة.

ب. عدم انجاز مشروع المركز الإقليمي لتأهيل واعداد كوادر عاملة لرياضة المعاقين، المعتمد ضمن أحد مبادرات الهدف الاستراتيجي "تعزيز الاهتمام بقطاع رياضة المعاقين" لعام 2014.

ج. عدم الاستفادة من الاعتمادات المالية المخصصة لدعم وتطوير رياضة المعاقين.

4. في إطار تدارس اللجنة لمبادرات وأنشطة الهيئة الثقافية والرياضية والفنية والمسرحية والموسيقية والبيئية والتقنية والترويحية، التي وردت ضمن مبادرة "رعاية الشباب من الفئة العمرية، 14-25" في الخطة الاستراتيجية (2014-2016). اتضح لها الآتي:

أ. افتقار الأندية في المناطق والمدن الصغيرة لمثل هذه الأنشطة خصوصا في فترة الاجازات المدرسية.

ب. عدم القيام بفعالية في هذه الأنشطة لتحقيق النتائج المستهدفة منها بشأن حماية الشباب من مشكلة الجنوح والسلوكيات السلبية، والعادات السيئة فقد تبين للجنة من دراسة لوزارة الصحة في عام (2013) بأن نسبة المدخنين لمشتقات التبغ من الأطفال والمراهقين في الدولة قد بلغت (14.3٪) من الطلاب ونسبة (2.9٪) من الطالبات.

- ثانيا: ردود الحكومة:

1. أوضح ممثلو الهيئة بأن قلة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة أدت إلى الكثير من السلبيات التي شابت تنفيذ مبادرات الخطة الاستراتيجية مثل:

أ. تخفيض اعداد المستهدفين في هذه المبادرات.

ب. عدم امتداد مبادرات الهيئة إلى المناطق والمدن الصغيرة.

ج. عدم قدرة الهيئة على دعم وتطوير رياضة المعاقين.

د. تأخر وزارة الأشغال العامة في تنفيذ المشروعات الإنشائية في الكثير من مناطق الدولة أثر فعليا على نتائج مبادرات الهيئة.

المحور الثاني: خطة الهيئة في تطبيق الاحتراف في الأندية، وأثر هذا التطبيق على المجتمع

- أولا: ملاحظات اللجنة:

1. على الرغم من أن الهيئة قامت بتطبيق الاحتراف رسميا في لعبة كرة القدم بعد إصدار "المرسوم بقانون اتحادي رقم 7 لسنة 2008 بشأن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة والجهات العاملة" واصدارها للائحة الاتحادات الرياضية في عام 2011 بناء على "قرار مجلس الإدارة رقم (69) لسنة 2011 بشأن اللائحة التنفيذية للاتحادات الرياضية، ولوائح مسابقات المحترفين لكرة القدم عام 2014"، إلا أن اللجنة تبين لها بحسب نتائج لقاءاتها مع ممثلي الهيئة والمتخصصين من الرياضيين عدم استكمال الهيئة لإصدار لوائح الاحتراف الخاصة بلعبة كرة القدم المتضمنة تنظيم عملية الاحتراف بجميع جوانبه بما فيه العقود والتأمينات والضمانات الاجتماعية والتفرغ والمنشطات وغيرها من المسائل الأخرى.

كما تبين للجنة عدم قيام الهيئة بتقييم تجربة الاحتراف الحالية على الرغم من مرور (6) سنوات على تطبيقها، مما يؤثر سلبا على إمكانية تطوير الاحتراف أو تنفيذ مبادرة الهيئة بشأن "وضع آلية لتنظيم العمل الرياضي".

2. ضعف المخصصات والاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال اللوائح المنظمة للاحتراف في باقي الألعاب الرياضية؛ مثل كرة اليد وكرة الطائرة، وذلك على الرغم من وجود مبادرة "تطبيق الاحتراف الرياضي في الاتحادات الرياضية" ضمن الخطة الاستراتيجية للهيئة (2014-2016).
3. إدراكاً من اللجنة لأهمية نظام الاحتراف فقد عقدت حلقات نقاشية مع عدد من الاتحادات الرياضية حول نشر ثقافة الاحتراف الرياضي ودعمه، وتبين لها من خلال نتائج هذه الحلقات اتفاق المتخصصين وخبراء الرياضة على افتقار بيئة الدولة لثقافة الاحتراف، وفق ما تبين لها من حقائق تمثلت في الآتي:
   أ. غياب الأطر التشريعية الشاملة المنظمة لعملية الاحتراف بجميع جوانبه والمتضمن تحديد العلاقات القانونية بين أطراف الاحتراف، والتأمينات، والضمانات الاجتماعية، والتفرغ، وحقوق الأطراف المتفاوضة.
   ب. غياب الأطر الاقتصادية اللازمة لتطبيق مفهوم الاحتراف بما يتفق مع التطورات الدولية، خاصة فيما يتعلق بدعم الأندية الرياضية وتشجيع الأنشطة المدعمة لمواردها الذاتية الاقتصادية.
   ج. تأكيد المتخصصين على أن ثقافة الاحتراف هي ثقافة متكاملة لا تقتصر على رياضة واحدة بعينها وإنما تمتد إلى كل أنواع الرياضات الأخرى، مما يتطلب وجود إطار قانوني شامل يحقق هذا التكامل.
4. تداخل الاختصاصات بين الهيئة والمجالس الرياضية المحلية التي تنفذ الكثير من البرامج والأنشطة المحلية الخاصة بالشباب والرياضة في ظل غياب كامل لدور الهيئة. وترى اللجنة أن ذلك لا يتسق مع ما أكد عليه المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2009 في شأن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة والجهات

العاملة" بأن الهيئة هي الجهاز الأعلى المختص برعاية الشباب والرياضة. وتحذر اللجنة من أن استمرار هذا التداخل وعدم قيام الهيئة بالأدوار المخولة لها قانوناً سيؤدي إلى ضعف نتائج تطبيق الاحتراف الرياضي، أو تمكين الهيئة من تنفيذ مبادراتها الخاصة بنشر ثقافة الاحتراف أو تطبيق فعال للوائح المنظمة للاحتراف الرياضي.

5. غياب الخطط الإعلامية المدروسة والمشروعات المعنية بالتسويق للأنشطة الرياضية. فعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من اعتماد الهيئة لأربع مواد إعلامية لنشر ثقافة الاحتراف الرياضي، إلا أن هذه المواد لم تحقق مستهدفاتها، خاصة فيما يتعلق بنشر الرياضات الجماعية والفردية في المدارس والأكاديميات، بالإضافة إلى الغياب الملحوظ للتسويق الإعلامي للرياضات الجماعية والفردية الأخرى غير كرة القدم، وتعزو اللجنة ذلك إلى الآتي:
   أ. عدم تنفيذ الهيئة لنتائج دراسات الجدوى وورش العمل التي عقدتها مع الاتحادات الرياضية بشأن التسويق الإعلامي.
   ب. عدم قدرة الهيئة على تحويل نظام الاحتراف من النظام الرعوي المعتمد على رعاية الحكومة إلى النظام الاقتصادي الحر، الذي يعتمد على الرعاية التجارية والدعاية والاعلان.
6. تبين للجنة من خلال زياراتها الميدانية للأندية الرياضية عدم وجود تقييم لتجربة احتراف اللاعب الأجنبي في الألعاب الجماعية (كرة الطائرة، كرة اليد، كرة السلة)، خاصة فيما يتعلق بدور هؤلاء اللاعبين الأجانب في تطوير مهارات اللعبة، ورفع مستوى اللاعبين المحليين. وتؤكد اللجنة أهمية تقييم تجربة احتراف اللاعب الأجنبي لأثر ذلك على تطوير مختلف أنواع الرياضات، خاصة أن عقود اللاعبين الأجانب كلفت الأندية ما يقارب (18) مليون درهم.

- **ثانيا: ردود الحكومة:**

1. أوضح ممثلو الهيئة بأن نقص المخصصات المالية يُعد السبب الرئيسي في عدم تطوير الاحتراف الرياضي، بالإضافة إلى أن غالبية الاعتمادات المالية مخصصة لاتحاد كرة القدم باعتبار أنها اللعبة الشعبية الأولى، حيث تم تخصيص (22%) من ميزانية الهيئة خلال العشر سنوات السابقة لكرة القدم.

المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تجهيز المنشآت الرياضية لزمن الاحتراف

- أولا: ملاحظات اللجنة:

1. على الرغم من إصدار "القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2014 في شأن أمن المنشآت والفعاليات الرياضية" الذي يهدف إلى رفع كفاءة وتجهيز المنشآت الرياضية، إلا أنه تبين للجنة الآتي:
   أ. عدم وجود معايير موحدة ومعتمدة تحدد الاحتياجات الأساسية لتجهيز المنشآت الرياضية التي يجب توافرها في جميع الأندية من مرافق وخدمات.
   ب. أن (90%) من الاتحادات لا تمتلك مرافق ومنشآت رياضية متكاملة تشمل عدد من الألعاب الرياضية.
   ج. تأخر تنفيذ المرافق الرياضية للأندية التي تمت الموافقة عليها من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ووزارة الأشغال العامة لمدد امتدت إلى سنتين في بعض الأندية الرياضية، خصوصاً أندية الهواة والمؤهلة بحسب نظام المسابقات للصعود الى دوري المحترفين.
   د. تبين للجنة من خلال زياراتها الميدانية اقتصار الأندية على اجراء الصيانة الطارئة دون الالتزام ببرامج الصيانات الدورية والوقائية.
   ه. قلة الأماكن المخصصة للرياضة النسائية حيث إنه على الرغم ما تضمنته اللوائح المحلية على فصل أماكن ممارسة نشاط السيدات عن الرجال، إلا أن الأندية لم تخصص في غالبيتها منشآت رياضية خاصة بالنساء.
2. على الرغم من مبادرة الهيئة بشأن "إنشاء وتطوير واستكمال المنشآت الرياضية" في خطتها الاستراتيجية (2014-2016)، عبر مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالطب الرياضي مثل مبادرة "إنشاء مراكز التأهيل والطب الرياضي"، إلا أن اللجنة لاحظت وفق نتائج زياراتها الميدانية الآتي:
   أ. افتقاد مركز الطب الرياضي للكادر الطبي المتخصص والمتفرغ للعمل به.
   ب. عدم شمول المركز على كل أنواع العلاجات الطبيعية التي يحتاجها اللاعبون المصابون.
   ج. عدم وجود برامج لاستقدام الخبرات الأجنبية اللازمة لتطوير هذا المركز.
3. تبين للجنة من خلال لقاءاتها مع ممثلي إدارة الرياضة المدرسية بوزارة التربية والتعليم الآتي:
   أ. عدم وجود بيانات دقيقة حول عدد المنشآت الرياضية المدرسية المطلوبة لكل مرحلة والمقرر إنشاؤها في الخطة الاستراتيجية (2014-2016).
   ب. ضعف التنسيق بين الهيئة والجهات المعنية بالتخطيط للبرامج الرياضية في المراحل التعليمية المختلفة، خاصة إدارة الرياضة المدرسية.

ج. غياب البيانات الدقيقة حول المتطلبات المادية والكوادر البشرية اللازمة لاستكمال إنشاء وتطوير المنشآت الرياضية المدرسية.

- ثانيا: ردود الحكومة:

1. أوضح ممثلو الهيئة بأن وزارة المالية رفضت إضافة مخصصات مالية لتوظيف اختصاصيين في الطب الرياضي، وأن الهيئة تعمل مع وزارة التربية والتعليم على استكمال المنشآت الرياضية.

المحور الرابع: جهود الهيئة في إعداد الكوادر الرياضية الإدارية وتهيئتها للعمل الرياضي

- أولا: ملاحظات اللجنة:

1. تبين للجنة في ضوء دراساتها المكتبية والميدانية عدم وجود خطة وطنية محددة بشأن تأهيل واعداد الكوادر الرياضية، والقيادات الرياضية المواطنة، وترى اللجنة أن وجود مجموعة من القيادات الرياضية المواطنة في المؤسسات الاقليمية والدولية (3 أعضاء دوليين، 8 أعضاء في الاتحادات الآسيوية والأولمبية، 11 رئيس لجنة منظمة) إنما يعبر عن جهود فردية للاتحادات الرياضية، بالإضافة الى جهود المجالس الرياضية المحلية في طرح برامج منفردة لتأهيل وتدريب القيادات الرياضية؛ مثل: (برنامج الدبلوم العالي في الإدارة الرياضية والذي ينظمه مجلس أبوظبي الرياضي، برنامج حمدان بن محمد لإعداد القيادات الرياضية الذي ينظمه مجلس دبي الرياضي، وبرنامج ماجستير الرياضة الإدارية وبرنامج الدبلوم المهني في الإدارة الرياضية الذي ينظمهما مجلس الشارقة الرياضي).
2. لاحظت اللجنة عدم التزام الهيئة بمستهدفات برامج توطين الوظائف الإدارية والفنية في مهن التدريب والإدارة الرياضية، حيث شكلت نسبة التوطين في اتحادات الألعاب الجماعية واللجنة الأولمبية، والجمعيات الرياضية والشبابية (0%)، أما في اتحادات الألعاب الفردية فقد شكلت نسبة التوطين (8%) والتي توزعت كالآتي: (عدد غير المتفرغين من فئة مدرب منتخب الرجال (3)، وعدد المتفرغين منهم (28). وبلغ عدد غير المتفرغين (2) من فئة مدرب منتخب الناشئين، وعدد المتفرغين منهم (3). بينما بلغ اجمالي عدد غير متفرغين من العاملين في الاتحادات والجمعيات الرياضية (65) موظفاً، والمتفرغين (61) موظفاً من اجمالي (240) موظفاً). وترى اللجنة أن السبب في ضعف توطين الوظائف الإدارية والفنية في الهيئة يعود إلى الأسباب الآتية:

أ. عدم ضم الاتحادات والأندية والجمعيات الشبابية والرياضية واللجنة الأولمبية لأحكام قانون المعاشات والتأمينات والاجتماعية، ومعاملتها كالقطاع الخاص.

ب. عدم تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 20 لسنة 2007 بشأن اجازات التفرغ الرياضي وما في حكمها.

ج. ضعف برنامج الرواتب والأجور المخصصة لدعم تعيين المدربين المواطنين، والمحددة بمبلغ (5) آلاف درهم شهريا للمدرب المواطن.

د. ضعف البرامج التدريبية للفئات التخصصية الفنية. حيث بلغ معدل ساعات التدريب للفئات الفنية (5) ساعات و (50) دقيقة، بينما بلغ ضعف هذه الساعات وأكثر للتخصصات التنفيذية التي بلغت (14) ساعة والفئة الإشرافية بلغت (14) ساعة و (7) دقائق في سنة 2014.

ه. عدم وجود برنامج أكاديمي بديل للكوادر الرياضية بعد إغلاق تخصص التربية الرياضية في جامعة الامارات.

3. لاحظت اللجنة من واقع نتائج الزيارات الميدانية والحلقات النقاشية التي عقدتها بأن الهيئة على الرغم من قيامها بنشاط "اعداد الكوادر المتخصصة في الجهات المشهرة"، ومنها الأندية الرياضية ضمن مبادرة "تطوير العمل الإداري في القطاع الرياضي" بواقع (20) كادراً في نهاية عام (2014م) بحسب الخطة الاستراتيجية (2014-2016). إلا أن معظم إدارات الأندية الرياضية لا تتناسب في طبيعة عملها مع التوجهات الدولية للاحتراف في القطاع الرياضي، بالإضافة إلى استقطاب لاعبين ومدربين أجانب بمبالغ مالية كبيرة دون تحقيق نتائج إيجابية).

- ثانيا: ردود الحكومة:

1. أكد ممثلو الهيئة أن ثبات اجمالي الميزانية المخصصة للهيئة منذ خمس سنوات، يُعد السبب الرئيسي في عدم اعتماد خطة وطنية لتأهيل القيادات الرياضية المواطنة.
2. أوضح ممثلو الهيئة بأن المجالس الرياضية المحلية تقوم بتغطية النقص في برامج القيادات الرياضية الإدارية عبر البرامج والدورات.

المحور الخامس: دور الهيئة في استقطاب ورعاية الموهوبين الرياضيين

- أولا: ملاحظات اللجنة:

1. تبين للجنة عدم وجود برنامج محدد وبمؤشرات أداء يمكن قياسها بشأن رعاية الموهوبين الرياضيين في الدولة. فعلى الرغم من اعتماد الهيئة لمبادرة "المشروع الوطني لانتقاء ورعاية الموهوبين من خلال مراكز للموهوبين على مستوى الإمارات المختلفة -البطل الأولمبي" في خطتها الاستراتيجية (2014-2016)، إلا أنه

تبين للجنة ضعف تنفيذ الهيئة لمثل هذه المبادرة، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية لاستكشاف هذه المواهب؛ مثل: وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وترى اللجنة أن استقطاب ورعاية الموهوبين الرياضيين انما يعبر في الدولة عن مجهودات فردية ومحلية أكثر منها اتحادية. حيث سعت الكثير من الجهات المحلية والأندية إلى التعاون مع أكاديميات وأندية دولية، دون أن يكون للهيئة أي دور في شأن هذا التعاون؛ مثل: (برنامج مدارس مانشستر يونايتد وبرنامج مانشستر سيتي لتأهيل المدربين).

2. تلاحظ للجنة بأن الهيئة تقوم بإغلاق الأندية بعد الانتهاء من موسم المسابقات الرياضية، والتي تصادف فترة الاجازات المدرسية والجامعية للطلاب. مما أدى إلى عدم تمكين الطلبة والشباب من قضاء أوقات فراغهم في هذه الأندية، ومن ثم يتعذر من وجهة نظر اللجنة من إمكانية استقطاب المواهب الرياضية أو اكتشافها.

وتنبه اللجنة إلى أن اغلاق هذه الأندية لم يؤد فقط إلى عدم قدرة الهيئة إلى اكتشاف المواهب، بل أدى أيضا إلى زيادة معدل الجريمة بين فئتي الشباب والمراهقين. حيث أشارت الإحصاءات الأخيرة من شرطة دبي إلى ارتفاع نسبة الجريمة في فترة الصيف بنسبة (25%) وأن مرتكبيها من الشباب والمراهقين.

وتتساءل اللجنة عن إمكانية التزام الهيئة بالمرسوم الاتحادي رقم (7) لسنة 2008 في شأن اختصاصات الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، خاصة فيما يتعلق باستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب، وإطلاق طاقات وقدرات وابداعات الشباب في بيئة صحية في ظل غياب مثل هذه البرامج الشاملة لاكتشاف ورعاية الموهوبين، أو اغلاق الأندية الرياضية في الاجازات المدرسية.

- ثانيا: ردود الحكومة:

1. أوضح ممثلو الهيئة أن ضعف الاعتمادات المالية يُعد السبب الرئيسي في عدم تطوير برنامج استقطاب ورعاية الموهوبين الرياضيين، وأشار ممثلو الهيئة إلى جهود الاتحادات الفردية والمجالس الرياضية المحلية، ودورها الهام في هذا الشأن.

المحور السادس: خطة الهيئة في تنمية الموارد المالية للأندية الرياضية

- أولا: ملاحظات اللجنة:

1. لاحظت اللجنة أنه على الرغم من قيام الهيئة بتقديم الدعم الشهري للأندية والمقدر بـ (35) ألف درهم، بالإضافة إلى (10) آلاف درهم لكل لعبة مسجلة في الأندية الرياضية، إلا أنه بحسب نتائج الزيارة الميدانية تبين بأن قيمة الدعم المقدمة للأندية لم تزد منذ عام (2009م). ولا تغطي مصروفاتها الشهرية الأساسية

للأندية، كفواتير استهلاك الكهرباء والماء وصيانة الملاعب، بالإضافة إلى قيام الهيئة باقتطاع قيمة الدعم في حال عدم توفر الشروط المطلوبة، فعلى سبيل المثال تم اقتطاع جزء من الدعم الشهري للعبة التايكوندو في نادي مصفوت لتصبح (7,500) درهم بسبب عدم وجود العنصر النسائي. مما نتج عنه عجز في ميزانية الأندية اضطرها للقيام ببعض الممارسات غير المناسبة لتغطية العجز في الميزانية، مثل:

أ. انسحاب أربعة أندية رياضية (نادي العربي، نادي الرمس، نادي الجزيرة الحمراء، نادي مصفوت) من مسابقة كرة القدم للدرجة الأولى لموسم 2014-2015.

ب. تقسيم المرافق الخاصة في بعض الأندية كالصالات الرياضية الى استراحات للاعبين ومساكن للمدربين توفيرا لقيمة الاستئجار.

ج. استخدام بعض الأندية للمباني الخشبية (كرفان) كسكن للعمال العاملين في النادي لتوفير قيمة الاستئجار.

د. قيام الأندية بتقليل مشاركاتها في المسابقات لبعض المراحل السنية، والانسحاب من مسابقات أخرى، واقتصارها على ألعاب (كرة القدم، كرة التنس، كرة تنس الطاولة، السباحة) توفيرا للمصروفات.

ه. الغاء الفعاليات الثقافية في مناطق دبا ومصفوت وشعم.

2. تبين للجنة وفق نتائج حلقاتها النقاشية عدم قيام الهيئة بتنفيذ الأنشطة المعنية بتأهيل وتدريب مسؤولي التسويق في الأندية على الرغم من مبادرة الهيئة لتنفيذ "برنامج التسويق الرياضي"، مما أدى إلى عدم قدرة إدارة الأندية على جذب الاستثمار أو زيادة العوائد والايرادات المالية بالاعتماد على التسويق الرياضي.

كما تبين للجنة تواضع نتائج دراسات الجدوى التي قامت بها بعض الأندية للتسويق الرياضي، مما أدى إلى وقوعها في دوامة الديون مثل بعض أندية الدرجة الأولى.

- ثانيا: ردود الحكومة:

1. لم تختلف ردود ممثلي الهيئة على ملاحظات اللجنة عن ردودها السابقة بشأن عدم توفر الاعتمادات المالية والمخصصات اللازمة لتنمية الموارد المالية للأندية الرياضية أو زيادتها مستقبلا.

المحور السابع: جهود الهيئة في دعم مراكز الشباب

- أولا: ملاحظات اللجنة:

1. على الرغم من قيام الهيئة عبر مراكز الشباب والفتيات باستقطاب (112,476) شاباً وفتاة خلال عام 2013م للاستفادة من البرامج والأنشطة التي تنظمها، إلا أن الهيئة لم تستهدف سوى (13.9%) من مجموع الشباب الاماراتي والمقدرين بنسبة (25.6%) من مجموع عدد السكان الاماراتيين في الدولة، مما يعني من وجهة نظر اللجنة أن هناك ما يقارب (86%) من مجموع الشباب الاماراتي غير مستهدفين بأنشطة وفعاليات مراكز الشباب.

وتنبه اللجنة إلى أن استمرار مثل هذا التوجه السلبي سيؤدي إلى التأثير على تحقيق أهداف رؤية (2021) بشأن تمكين الثروة البشرية المواطنة.

2. تؤكد اللجنة على أهمية دور مراكز الشباب في رعاية واستثمار طاقاتهم وتكوين معتقدات إيجابية وبناءة بشأن الوطن. إلا أن هناك عدة إشكالات وعوائق قد تحد من تحقيق الهيئة لاختصاصاتها، خاصة فيما يتعلق باستثمار قدرات الشباب وتعزيز دورهم في بناء المجتمع مثل:
   أ. عدم التعاون بين مراكز الشباب، والجهات المحلية المعنية بالفئات العمرية دون (15) عاما. مما يؤدي إلى عدم قدرة المراكز الشبابية في بناء تراكم معرفي يرسخ المعتقدات والقيم الإيجابية التي تحمي الشباب من التيارات المتطرفة أو الضالة.
   ب. عدم شمول مراكز الشباب ونشاطاتها لمختلف مناطق الدولة. حيث إن هناك الكثير من المناطق تفتقد لأنشطة ودور مراكز الشباب مثل: (دبا، شعم، الرمس، مسافي، مصفوت).
   ج. عدم قيام الهيئة بتطوير دور مراكز الشباب وفق نتائج استطلاعات الرأي أو دراسات الجدوى والتقييم التي تقوم بها جهات مختلفة في الدولة حول نشاط مراكز الشباب. على الرغم من أن بعض الدراسات أشارت إلى أن (46%) من أولياء الأمور يرون أن هذه المراكز أسهمت في تغيير سلوكيات أبنائهم نحو الأفضل.
3. تبين للجنة تواضع الميزانية المخصصة للأنشطة الشبابية في مراكز الشباب. حيث سجلت ميزانية المراكز الشبابية خلال الأعوام (2011-2016) عجزا بلغ (65%)، مما يؤثر سلبا على دور هذه المراكز في رعاية الشباب أو العناية بهم. وقد ترتب على ذلك التالي:
   أ. عدم القدرة على زيادة أعداد مراكز الشباب وامتدادها إلى مناطق جغرافية جديدة بالدولة.
   ب. ضعف البنية التحتية والأساسية لعدد من المراكز الشبابية مما أدى إلى اغلاقها.
   ج. ضعف البرامج التوعوية والإعلامية والتثقيفية لمراكز الشباب.

د. عدم تأهيل وتدريب العاملين بمراكز الشباب من الإداريين والمشرفين والمتخصصين وقلة أعدادهم، مما أدى إلى تواضع مستوى الخدمات المقدمة من هذه المراكز.

ه. عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمتطوعي الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة.

- ثانيا: ردود الحكومة:

1. أكد ممثلو الهيئة على أن ضعف الاعتمادات المالية يعد الأساس في تأخر برامج تطوير ودعم مراكز الشباب وأداء دورها الثقافي والاجتماعي. وأن الهيئة تقدر رسالة مراكز الشباب، خاصة فيما يتعلق بدورها الثقافي في ظل انتشار الكثير من الدعاوى والأفكار المتطرفة.

النتائج

في ضوء ما توصلت إليه اللجنة لمحاورها السبعة فقد انتهت إلى عدد من النتائج الأساسية هي:

1. عدم وضوح مقاييس الأداء التشغيلية، والنتائج المستهدفة لمبادرات وأنشطة الخطة الاستراتيجية للهيئة، مما أدى إلى عدم فعاليتها في تحقيق نتائج مرضية على أرض الواقع.
2. قصور مبادرات الهيئة في تطوير ودعم رياضة المعاقين بسبب عدم انجاز مشروع المركز الإقليمي لتأهيل وإعداد الكوادر الرياضية للمعاقين، وعدم توحيد قاعدة البيانات الخاصة بهذه الرياضة.
3. افتقار الكثير من المناطق والمدن الصغيرة للأنشطة الشبابية خاصة في أوقات فراغ الشباب، والإجازات المدرسية، مما أدى إلى تفاقم مشكلات انحراف سلوكيات المراهقين وجنوح الشباب نحو بعض العادات السيئة.
4. عدم استكمال الهيئة للوائح الاحتراف الخاصة برياضة كرة القدم، وغيرها من الرياضات الأخرى، مما يؤثر سلباً على مستوى هذه الألعاب والتقدم الرياضي في المنافسات الإقليمية والدولية.
5. غياب الأطر التشريعية اللازمة لنشر ثقافة الاحتراف الرياضي، وكذلك الأطر الاقتصادية خاصة ما يتعلق بدعم الموارد الذاتية للأندية.
6. عدم قيام الهيئة بأدوارها المنصوص عليها قانوناً باعتبارها الجهاز الأعلى المسؤول عن الشباب والرياضة بسبب تداخل الاختصاصات بين الهيئة، والمجالس الرياضية المحلية.
7. غياب الخطط الإعلامية المدروسة للتسويق الرياضي، ونشر ثقافة الاحتراف، والترويج للرياضات الجماعية والفردية مما يؤثر سلباً على اهتمام المواطنين بالكثير من أنواع الرياضات.
8. عدم تقييم تجربة احتراف اللاعب الأجنبي في الألعاب الجماعية (كرة الطائرة، كرة اليد، كرة السلة)، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة عملياً من المهارات الأجنبية في تطوير مثل هذه الرياضات.
9. عدم وجود برامج واضحة ومحددة لاستكمال تجهيز المنشآت الرياضية وإمدادها بالمرافق والخدمات اللازمة مما يؤثر سلباً على إمكانات تطوير الرياضات الجماعية والفردية.
10. افتقاد مركز الطب الرياضي إلى الكوادر الطبية المتخصصة والمتفرغة، مما أثر سلباً على عدم شمول المركز لكل أنواع العلاجات الطبيعية التي يحتاجها اللاعبون المصابون. بالإضافة إلى عدم استقدام الخبرات الأجنبية المؤهلة لتطوير العمل بمركز الطب الرياضي.
11. عدم وجود بيانات دقيقة، وخطط واضحة حول احتياجات المنشآت الرياضية في المدارس، مما يؤثر سلباً على التخطيط للبرامج الرياضية في مختلف المراحل التعليمية.

12. عدم وجود خطط وطنية واضحة ومحددة لتأهيل وإعداد الكوادر الرياضية المواطنة، مما يؤدي إلى الحد من تواجد القيادات الوطنية في المؤسسات الإقليمية والدولية الرياضية. بالإضافة إلى ضعف برنامج الرواتب والأجور المخصصة لدعم تعيين المدربين المواطنين.
13. ضعف المخصصات والاعتمادات المالية المقررة لتنمية الموارد المالية للأندية، مما أدى إلى عجز في ميزانية الأندية، بالإضافة إلى انسحابها من ممارسة بعض أنواع الرياضات نتيجة عدم توافر هذه الموارد المالية.
14. تواضع الميزانيات المخصصة لدعم مراكز الشباب وأنشطتها، مما أدى إلى عدم قدرة هذه المراكز على القيام برسالتها وأهدافها الثقافية والاجتماعية والرياضية. بالإضافة إلى عدم امتدادها للانتشار في المناطق والمدن الصغيرة في الدولة.

التوصيــات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية:

1. إعادة صياغة مؤشرات الأداء والنتائج المستهدفة في الخطة الاستراتيجية الخاصة بالهيئة، بما يضمن وجود البنية التحتية للأندية ومراكز الشباب والمصروفات التشغيلية اللازمة خصوصا في المناطق البعيدة.
2. إصدار "قانون الرياضة" لاستكمال المنظومة التشريعية اللازمة لتنظيم مختلف أنواع الرياضات خاصة ما يتعلق منها بلوائح تنظيم الاحتراف، والعمل الإداري الرياضي، والعلاقة بين الهيئة، والمجالس الرياضية المحلية، وتنظيم عمل الأكاديميات الرياضية بالدولة وعلاقاتها بالاتحادات المعنية. وكذلك ما يتعلق بلوائح قانون المنشآت الرياضية والتفرغ الرياضي.
3. إعداد خطة وطنية محددة ببرامج وأنشطة، ومؤشرات علمية في شأن إعداد الكوادر الرياضية المواطنة، وتوطين الوظائف الإدارية والفنية في مختلف أنواع الرياضات مع التأكيد على زيادة المخصصات المالية، والرواتب والأجور وضمهم في قانون الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
4. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة لضمان تنفيذ أشمل للخطة الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الرياضية للاتحادات والأندية ورعاية الموهوبين.
5. إجراء تقييم دوري لتجربة الاحتراف في مختلف أنواع الرياضات، وتبني برامج محددة لنشر ثقافة الاحتراف الرياضي بما يضمن امتدادها إلى كل أنواع الرياضات الجماعية والفردية، وتقييم تجربة احتراف اللاعبين الأجانب في مختلف أنواع الرياضات.
6. دراسة إعادة توزيع المخصصات المالية الخاصة باتحاد كرة القدم لسد احتياجات بقية الاتحادات، لوجود موارد أخرى ساهمت في زيادة ايراداته.
7. انشاء صندوق الرياضة يشتمل على تنمية الموارد المالية لزيادة الدعم المقرر للأندية الرياضية، مثل: (وقف الرياضة، درهم الرياضة، ونسبة من عقود اللاعبين والمدربين الأجانب)، وتبني خطط لتنمية الموارد المالية لهذه الأندية خاصة ما يتعلق بدعم جهود التسويق الرياضي.
8. اعتماد إعداد تطبيق مؤشرات أداء مجالس إدارات الاتحادات، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة وتسويق برامج الاتحادات الرياضية.

9. تكامل الجهود والتنسيق الشامل بين الهيئة وكل من: اللجنة الأولمبية، ووزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والمجالس المحلية الرياضية بشأن استقطاب ورعاية الموهوبين رياضياً، وصقل مواهبهم في إطار مشروع البطل الأولمبي.
10. دعم رياضة المعاقين بما يضمن توفير بنية تحتية مناسبة وقاعدة بيانات شاملة، وإنجاز مشروع المركز الإقليمي لتأهيل واعداد الكوادر الرياضية للمعاقين.
11. إعادة دراسة احتياجات الأندية من مخصصات استهلاك الكهرباء والماء للأندية الرياضية، وضرورة مساواتهم بالتعرفة المخصصة للمواطنين.
12. مباشرة وزارة الأشغال العامة في تنفيذ المشروعات المعتمدة من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة؛ حتى تتمكن من تنفيذ أنشطتها الشبابية في مناطق الدولة.
13. تنفيذ الهدف الاستراتيجي الخاص بالمركز الطبي الرياضي، وإعداد جدول زمني للانتهاء منه.

هذا واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس عليه

مقرر اللجنة

سلطان سيف السماحي

المرفقات

أ. ممثلي الحكومة

م	الاسم	الجهة
	1. سعادة / عبدالمحسن الدوسري -الأمين العام المساعد للشؤون الرياضية 2. سعادة / خالد المدفع -الأمين العام المساعد 3. السيد/ خالد ال حسين -مدير إدارة الشؤون الرياضية 4. السيد/ بدر الحمادي -مدير مكتب الشئون القانونية 5. السيد/ ناصر الزعابي -مدير إدارة الأنشطة الشبابية والثقافية بالوكالة 6. السيد/ مروان المرزوقي -محاسب رئيسي 7. السيدة/ حصة الطنيجي - مدير مكتب الامين العام	**الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة**
	8. السيد/ سالم بن هزيم -مدير المعهد	**معهد إعداد القادة**

ب. الزيارات الميدانية

م	الاسم	الجهة
	1. السيد / ناصر التلاي - رئيس مجلس الإدارة 2. السيد/ عبدالرحمن القعود 3. السيد / خالد بن حضيبه 4. السيد / عبدالله قنزول 5. السيد / وليد الزرعوني 6. السيد عبدالكريم عبدالرحمن 7. السيد / سعيد أحمد سعيد	**النادي العربي الثقافي الرياضي -أم القيوين**
	8. السيد / علي الشريف - رئيس مجلس الإدارة 9. السيد/ سلطان الشريف 10. السيد / راشد محمد 11. السيد / عبدالله يوسف المياحي	**نادي الجزيرة الحمراء الثقافي الرياضي – رأس الخيمة**
	12. السيد / سليمان الطنيجي - رئيس مجلس الإدارة 13. السيد / عبدالحكيم عبدالله بلهون	**نادي الرمس الرياضي الثقافي – رأس الخيمة**

م	الاسم	الجهة
	14.السيد / محمد عبدالله الحياي 15.السيد / جاسم محمد مراح 16.السيد / راشد سالم البحير 17.السيد / على عبدالله ناصر 18.السيد / رائد محمد العاجل 19.السيد / صالح محمد بن غردقة 20.السيد / فهد محمد الكوك 21.السيد / سالم محمد البوت 22.السيد / سلطان أحمد على	
	23.السيد / احمد حميد الزحمي، رئيس مجلس الإدارة 24.السيد/ عبدالله سعيد الكعبي 25.السيد / حمد خادم الكعبي 26.السيد / سعيد سلطان الكعبي 27.السيد / احمد سلطان الكعبي	**نادي مصفوت الثقافي الرياضي – عجمان**

ج. الحلقة النقاشية

م	الاسم	الجهة
	1. سعادة الدكتور / أحمد سعيد الشريف -الأمين العام لمجلس دبي الرياضي (السابق)	**مجلس دبي الرياضي**
	2. سعادة / أحمد الفردان -الامين العام	**مجلس الشارقة الرياضي**
	3. سعادة المستشار / أحمد الكمالي -رئيس اتحاد	**اتحاد العاب القوى**
	4. السيد / راشد الزعابي -عضو مجلس إدارة اتحاد الإمارات لكرة القدم	**اتحاد الإمارات لكرة القدم**
	5. الدكتور / موسى عباس -مدير إدارة الاحتراف	**النادي الأهلي**
	9. لسيد / على حميد -معلق رياضي	-
	10.الشيخ / سالم بن سلطان القاسمي -رئيس الاتحاد	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للمبارزة**
	11.سعادة / قاسم سالم الطاهر -الأمين العام	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للمبارزة**
	12.المستشار/ احمد الكمالي -رئيس الاتحاد	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للألعاب القوى**
	13.سعادة/ سعد عوض -الامين العام	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للألعاب القوى**
	14.سعادة/ يوسف محمود الملا -رئيس الاتحاد	**اتحاد الامارات العربية المتحدة لكرة الطائرة**
	15.سعادة العميد / صالح سعيد المطروشي -رئيس اللجنة الفنية وعضو مجلس الإدارة	**اتحاد الشرطة الرياضي**
	16.سعادة /ناصر عبدالرزاق الرزوقي -رئيس الاتحاد 17.سعادة/ محمد عباس -مدير الاتحاد	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للتايكواندو والكاراتيه**
	18.سعادة /محمد هزام الظاهري -الامين العام بالوكالة	**اتحاد الامارات العربية المتحدة لكرة القدم**
	19.سعادة /داود محمد المليح -الأمين العام	**اتحاد الامارات العربية لكرة اليد**
	20.السيدة / ساره أحمد باقر -الأمين العام	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للتنس**
	21.السيدة /نسرين علي بن درويش -عضو مجلس إدارة	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للدراجات**
	22.السيد / عبدالكريم سعيد -نائب رئيس الاتحاد	**اتحاد كمال الأجسام**
	23.الشيخ / سالم بن سلطان القاسمي -رئيس الاتحاد	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للمبارزة**
	24.سعادة / قاسم سالم الطاهر -الأمين العام	**اتحاد الامارات العربية المتحدة للمبارزة**

ملحق رقم (6)

تقرير هيئة المكتب كاملاً حول البند الثامن

أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...وبعد،،،،

إعمالاً لنظام عمل هيئة المكتب في المادة (3) من اختصاصات هيئة المكتب في متابعة تنفيذ توصيات المجلس، وتقديم تقارير دورية عنها للمجلس. حيث عقدت هيئة المكتب اجتماعها الثالث في دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الخميس الموافق 26 فبراير 2015، وعليه قررت الهيئة إحالة تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي". إلى المجلس لاعتماده النهائي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير ،،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ABU DHABI - P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971 2 6812846 فاكس: TEL: +971 2 6812000 أبوظبي - هاتف:
D U B A I - P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971 4 3242332 فاكس: TEL: +971 4 3244400 دبـــي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات
e-mail: info@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني:

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحيـة طيبـة وبعـد،،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي".

برجاء التفضل بعرضه على هيئة مكتب المجلس إعمالا للنظام الداخلي لعملها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

رئيس اللجنة

سعادة/ د. منى جمعة البحر

التاريخ: 01/11 /2015م

ABU DHABI - P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971 2 6812846 فاكس: TEL: +971 2 6812000 أبوظبي - هاتف:
D U B A I - P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971 4 3242332 فاكس: TEL: +971 4 3244400 دبـــي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات
e-mail: info@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني:

- ناقش المجلس الوطني الاتحادي في الجلسة السابعة من دور الانعقاد العادي الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء بتاريخ 2014/02/04 موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " حيث عرضت التوصيات الواردة في تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة.

- وفي الجلسة الثانية عشرة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/04/29 وافق المجلس على توصيات الموضوع بعد إدخال بعض التعديلات والملاحظات التي أبداها بعض أصحاب السعادة الأعضاء، وقد أرسلت التوصية بتاريخ 2014/05/04 إلى مجلس الوزراء للرد عليها.

- فأحال المجلس في جلسته الثانية من دور الانعقاد العادي الرابع في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة بتاريخ 2014/11/11م ، قرار مجلس الوزراء في شأن توصيات الموضوع إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعداد تقرير بشأنها.

- واللجنة إذ تثمن جهود مجلس الوزراء في الموافقة على عدد (11) توصية من أصل (13) توصية، وبناء على المادة رقم (3) من نظام عمل هيئة المكتب ضمن اختصاصاتها والتي تنص على متابعة تنفيذ توصيات المجلس، وتقديم تقارير دورية عنها للمجلس، فقد عقدت اللجنة اجتماعا لها بتاريخ 2015/01/11م تدارست فيه التوصيات ورد مجلس الوزراء عليها وخلصت إلى ما يلي :

م	توصيات المجلس الوطني الاتحادي	قرار مجلس الوزراء	مسببات الرفض	رأي اللجنة
1	فصل الهيئة الوطنية للبحث العلمي وجعلها مستقلة وتكون بمثابة المرجعية العلمية والإدارية واللوجستية للبحث العلمي، بحيث تحكم وتنظم عملية البحث العلمي في الدولة.	غير موافق	لكون اختصاص البحث العلمي مناط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 1992 بشأن إنشاء الوزارة.	

ABU DHABI - P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971 2 6812846 فاكس: TEL: +971 2 6812000 أبوظبي - هاتف:
D U B A I - P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971 4 3242332 فاكس: TEL: +971 4 3244400 دبي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات
e-mail: info@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني:

2	إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي بالدولة تسهم فيه المؤسسات والشركات الخاصة العاملة في الدولة، وتخصص له اعتمادات مالية حكومية في موازنة الدولة.	موافق		عدم ذكر آلية التنفيذ
3	إعداد خطة سنوية للبحث العلمي والإشراف على تنفيذها من خلال برامج وشراكات واتفاقيات بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي، والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة وأن تكون الخطط متوائمة مع مشكلات واحتياجات المجتمع وخطط تنمية الدولة.	موافق		عدم ذكر آلية التنفيذ
4	زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية السائدة لتمكين الهيئة من تنفيذ استراتيجيتها وخطط عملها ومشاريعها ولتحسين البنية التحتية للبحث والتطوير مثل (دعم المختبرات وتجهيزات ومرافق البحث العلمي في جامعات الدولة).	غير موافق	لكونها تتطلب مزيداً من الدراسة والتنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية لدراسة وسائل زيادة مخصصات البحث العلمي.	

ABU DHABI - P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971 2 6812846 فاكس: TEL: +971 2 6812000 أبوظبي - هاتف:
D U B A I - P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971 4 3242332 فاكس: TEL: +971 4 3244400 دبي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات
e-mail: info@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني:

5	الاستفادة من الخبرات الدولية المقارنة في توفير مصادر التمويل البديلة للبحوث العلمية، واستكشاف طرق جديدة ومبتكرة لتمويل هذه البحوث خاصة تجارب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وإعداد دراسات في هذا الشأن.	موافق		عدم ذكر آلية التنفيذ
6	ضرورة تخصيص نسبة (5%) من بند الميزانية المخصص لكل وزارة اتحادية لأجور الخبراء والمستشارين وإيداعها في الهيئة الوطنية للبحث العلمي ضمن بنود ميزانية كافة الوزارات الاتحادية في الدولة، مما سيساعد في تمويل البحوث العلمية في الجامعات، وتمكين الوزارات الاتحادية من تقليل الاعتماد على الخبراء والمستشارين.	غير موافق	لكونها تتطلب مزيداً من الدراسة والتنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية لدراسة وسائل زيادة مخصصات البحث العلمي.	
7	إعداد خطط وبرامج عمل مشتركة بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي من جهة والقطاع الخاص وقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى التطبيقية بالدولة من جهة أخرى حيال توجيه	موافق		عدم ذكر آلية التنفيذ

ABU DHABI - P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971 2 6812846 فاكس: TEL: +971 2 6812000 أبوظبي - هاتف:
D U B A I - P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971 4 3242332 فاكس: TEL: +971 4 3244400 دبي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات
e-mail: info@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني:

	مجالات البحث العلمي، وتحديد أولوياته، ومستهدفاته، وأغراضه.			
8	تخفيض ساعات التدريس للهيئة للتدريسية بالجامعات بما لا يتعدى المساقين للفصل الواحد مما يمكنهم من متابعة مشاريعهم البحثية.	موافق		عدم ذكر آلية التنفيذ

وبناء على الرد الوارد فقد ارتأت اللجنة مايلي :

1. وضع إطار زمني يحدد مدة رد الحكومة على التوصيات حيث استغرقت مدة الرد عليها (171) يوماً مع تحديد الجهات المعنية بتنفيذ التوصيات التي تمت الموافقة عليها وآلية العمل والمدة اللازمة لتنفيذها.

واللجنة إذ ترفع تقريرها لهيئة مكتب المجلس فإنها تأمل أن يتم الأخذ بما جاء به من ملاحظات.

مقرر اللجنة

سعادة / حمد أحمد الرحومي

ABU DHABI - P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971 2 6812846 فاكس: TEL: +971 2 6812000 أبوظبي - هاتف:
D U B A I - P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971 4 3242332 فاكس: TEL: +971 4 3244400 دبي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات
e-mail: info@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني:

ملحق رقم (7)

ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته الحادية عشرة المعقودة بتاريخ 2015/03/10م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2015/2/17

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " .
2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " .
3. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول العلاج بالرقية الشرعية التي وردت ضمن توصيات المجلس في شأن موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الاسلامية والأوقاف .

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و39/م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " .
2. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية .
3. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن دعم الخدمات الحكومية المقدمة للمتقاعدين .
4. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو / سلطان جمعة الشامسي حول " رواتب الموظفين العاملين في الحكومة الاتحادية في الدرجات من العاشرة إلى الرابعة عشرة .
5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " التعريف بمساهمات الدولة في الإرث والحضارة الإنسانية " .

6. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة".

7. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تسجيل المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو " .

البند الخامس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

- مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع)

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب " .

(مرفق تقرير اللجنة المؤقتة في شأن مناقشة الموضوع)

البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :

1. تقرير لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل " .
2. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .

البند الثامن : وارد من هيئة المكتب :

- تقرير هيئة المكتب حول تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .

البند التاسع : ما يستجد من أعمال

- **الخلاصة:**

تضمنت الجلسة **سبعة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة الأول الذي كان حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و39/م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان "،وقد أجاب عنه معالي/ وزير الأشغال العامة برد كتابي أكد فيه على أنه تم اعتماد معايير قيمة الدعم السكني من خلال ارتباطه بمتوسط الدخل الشهري للأسرة وعدد أفراد الأسرة والراتب وأية عقارات خاصة بمقدم الطلب لتكون القيمة الأعلى لقسط الدعم للأكثر استحقاقاً.

- و**لم يكتف سعادة العضو بالرد الكتابي** وطلب حضور معالي الوزير شخصياً.

- أما **السؤال الثاني** الذي كان حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية " فقد أكد معالي/ وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في معرض إجابته عنه على أن إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية قد انتهت من وضع التصورات والمقترحات على مشروع القانون رقم (7) لعام 1999 ورفع المقترحات للجهات المعنية والمختصة وذلك تطبيقًا لدليل الإجراءات المعمول به في الحكومة الاتحادية بحيث تُعرض المقترحات على الجهات التي لها علاقة بالقانون للتشاور وإبداء الملاحظات على المشروع، ويعد ذلك من المراحل النهائية لإعداد القانون.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة نشر ثقافة المشاركة بحيث يشارك الجمهورفي إبداء رأيه حول المشروع كما فعلت وزارة العمل حينما رفعت مشروع قانونها على موقعها الرسمي الإلكتروني، وطالب المجلس بتبني توصية في شأن السؤال فوافق المجلس على ذلك.

- وبخصوص **السؤال الثالث** الذي كان حول " توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن دعم الخدمات الحكومية المقدمة للمتقاعدين " فقد طالب معالي/ وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في معرض إجابته بتبني جمعية المتقاعدين هذه التوصية ، لأنها ليست من اختصاص الهيئة .

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإعداد جدول زمني لتطبيق هذه التوصية ، أو إرسال رسالة اعتذار من مجلس الوزراء بعدم قدرة الهيئة على تطبيق التوصية، وطالب المجلس بتبني توصية في شأن السؤال فوافق المجلس على ذلك.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الرابع** الذي كان حول "رواتب الموظفين العاملين في الحكومة الاتحادية في الدرجات من العاشرة إلى الرابعة عشرة " فقد أكد معالي وزير الدولة للشؤون المالية في معرض

إجابته عنه على أنه لا يمكن مساواة الرواتب في مختلف الدرجات الوظيفية لوجود سلم وظيفي متناسق ومتوازن، وأن أي تعديل في سلم الرواتب يتطلب دراسة إكتوارية وتغطية مالية لهيئة المعاشات لإحداث تغيير وفارق في الراتب.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بأنه سيتم إعادة النظر في رواتب أصحاب الدرجات الوظيفية المتدنية من جانب اجتماعي لعدم مقدرتهم على توفير متطلبات الحياة وتحقيق العيش الكريم لهم.

- وفيما يخص **السؤال الخامس** الذي كان حول " التعريف بمساهمات الدولة في الإرث والحضارة الإنسانية " ، فقد أكد معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار في معرض إجابته عنه على وضع آلية للتحقيق والمراقبة في الأخطاء التاريخية المنشورة في الكتب والمجلات التاريخية بالتعاون مع المجلس الوطني للسياحة والآثار والمجلس الوطني للإعلام .

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه على أهمية إنشاء جهة اتحادية رقابية ترصد الأخطاء في الكتب والمجلات التاريخية.

- أما **السؤال السادس** الذي كان حول " **إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة** " فقد أكد معالي/ وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في معرض إجابته عنه على أنه لا يوجد حالياً خطة لإنشاء متحف مركزي وذلك بسبب إنشاء متحف اللوفر العالمي (زايد الوطني) فهو يضم كل تاريخ إمارات الدولة حديثاً وقديماً .

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإنشاء متحف اتحادي تاريخي يشمل جميع إمارات الدولة .

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة **السؤال السابع** الذي كان حول " تسجيل المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو "، حيث أكد معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في معرض إجابته عنه على أنه تم وضع خطة وطنية لترشيح بعض المواقع الطبيعية والثقافية لقائمة التراث العالمي، وتم إعداد قائمة تمهيدية ضمت ستة مواقع ثقافية، وموقع واحد طبيعي، وتم تسجيلها لدى منظمة اليونيسكو.

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه على ضرورة السعي في تسجيل بعض المواقع الطبيعية في الدولة بلائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو، وطالب المجلس بتبني توصية في شأن السؤال فوافق المجلس على ذلك.

- ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية حيث وافق عليه المجلس من حيث المبدأ وفي مجموعه بعد تلاوة الجدول المقارن دون أن يبدي السادة الأعضاء أي ملاحظات عليه.

- واختتم المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب " وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها: المطالبة بزيادة المخصصات المالية للألعاب الرياضية الأخرى غير كرة القدم ككرة اليد وغيرها من أجل تشجيع الناشئة على ممارستها والانخراط في فيها.

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة أكدت على أن الهيئة حريصة على تلبية احتياجات الأندية في الرياضات المختلفة من أجل اكتشاف المواهب والعمل على صقلها وتنميتها بصورة صحيحة.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب " لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الحادية عشرة في دور انعقاده العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وإحدى عشرة دقيقة صباحاً بتاريخ 19 جمادى الأولى سنة 1436هـ الموافق 10 مارس 2015م برئاسة معالي/ محمد أحمد المر – رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي الشيخ/ نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع- رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، ومعالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ومعالي/ عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة السؤال الثاني الذي كان حول "توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية " المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري إلى معالي/ عبيد حميد

الطـاير – وزيـر الدولـة للشـؤون الماليـة – نائـب رئـيس مجلـس إدارة الهيئـة العامـة للمعاشـات والتأمينات الاجتماعية، والذي أكد معاليه في معرض إجابته عنه على :

- التأكيد على وجود مشروعين بتعديل القانون رقم (6) لسنة 1999 والقانون رقم (7) لسنة 1999 علمًا بأن القانونين مرتبطان ببعضهما حيث إن الأول يتعلق بإنشاء هيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية والثاني قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وقد أنجز مجلس الإدارة المشروعين.

- الإشارة إلى أن القانون رقم (6) لسنة 1999 المتعلق بإنشاء هيئة المعاشات يناقش الآن مع إدارة الفتوى والتشريع على أن تنتهي من مناقشته وإحالته إلى اللجنة الفنية للتشريعات.

- التنويه إلى أن إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية قد انتهت من وضع التصورات والمقترحات على مشروع القانون رقم (7) لعام 1999 ورفع المقترحات للجهات المعنية والمختصة وذلك تطبيقًا لدليل الإجراءات المعمول به في الحكومة الاتحادية بحيث تُعرض المقترحات على الجهات التي لها علاقة بالقانون للتشاور وإبداء الملاحظات على المشروع، ويعد ذلك من المراحل النهائية لإعداد القانون.

- التأكيد على أن إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي يبديها المجلس الوطني كما هو الحال في رفع توصية المجلس في مواءمة القطاع العام والخاص بما يتعلق في سقف راتب التقاعد.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى ظهور بعض التسريبات حول مشروع القانون التي تخالف التوصيات التي أبداها المجلس الوطني الاتحادي، مثل زيادة نسبة الاستقطاع من (5%) إلى أن تصل إلى (15%)، بالإضافة إلى تأخر صدور القانون.

- التنويه إلى ضرورة نشر ثقافة المشاركة بحيث يشارك الجمهور في إبداء رأيه حول المشروع كما فعلت وزارة العمل حينما رفعت مشروع قانونها على موقعها الرسمي الإلكتروني.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين، وطلب من المجلس تبني توصية في شأن "الإسراع في تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار توصيات المجلس وطموحات المشمولين به، وعدم المساس بحقوقهم المكتسبة في القانون

الحالي، على أن يتم عرض مشروع القانون بعد الانتهاء منه على المجلس الوطني الاتحادي، وأهمية الشفافية عند تناوله لكونه يمس مصالح المواطنين".

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الثالث الذي كان حول" توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن دعم الخدمات الحكومية المقدمة للمتقاعدين " المقدم من سعادة العضو/ مروان بن غليطة إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- المطالبة بتبني جمعية المتقاعدين هذه التوصية ، لأنها ليست من اختصاص الهيئة .

- المواطنون متساوون في الخدمات وبنفس الأسعار ،فالرسوم وضعت مقابل الخدمة منها محلية واتحادية ،ولا يمكن تغيير رسوم الإجراءات بمعرفة الشخص المتقاعد.

- آلية التطبيق هي أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة والنظر في منح الخدمات للمتقاعدين والهدف منها تحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين بناء على التوصيات التي صدرت في عام 2008م بموافقة مجلس الوزراء فهي عملية اختصاص .

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- المطالبة بوضع نظام أسوة بالأنظمة في الدول الأخرى يحفظ للمتقاعدين حقوقهم بعد التقاعد .

- المطالبة بوضع بند في قانون المعاشات بعد تعديله لإعطاء مزايا مالية للمتقاعدين.

- التنويه إلى أن جمعيات المتقاعدين ليس لديها سلطة وإنما السلطة للهيئة .

- المطالبة بإعداد جدول زمني لتطبيق هذه التوصية ، أو إرسال رسالة اعتذار من مجلس الوزراء بعدم قدرة الهيئة على تطبيق هذه التوصية .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مروان بن غليطة بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين، وطلب من المجلس تبني توصية في شأن "استحداث مادة في قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية في شأن منح المتقاعدين مزايا مالية بناءً على توصية المجلس الموافق عليها من قبل مجلس الوزراء الموقر".

- ثم ناقش المجلس بعد ذلك السؤال الرابع الذي كان حول" رواتب الموظفين العاملين في الحكومة الاتحادية في الدرجات من العاشرة إلى الرابعة عشرة " المقدم من سعادة العضو/ سلطان جمعة الشامسي إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- الإشارة إلى أنه تم إضافة 45% من الراتب الأساسي إلى جدول الرواتب في 2012م بمكرمة من رئيس الدولة.

- التنويه إلى أن قانون الموارد البشرية يجيز ترقية شاغلي الدرجات من العاشرة إلى الرابعة عشرة درجات وظيفية ومالية حسب أداء الموظف مما يؤثر بالزيادة على الراتب الإجمالي لأصحاب هذه الدرجات.

- الإشارة إلى أنه لا يمكن مساواة الرواتب في مختلف الدرجات الوظيفية لوجود سلم وظيفي متناسق ومتوازن.

- التأكيد على أن أي تعديل في سلم الرواتب يتطلب دراسة إكتوارية وتغطية مالية لهيئة المعاشات لإحداث تغيير وفارق في الراتب.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التأكيد على معاناة أصحاب الدرجات الوظيفية من السابعة وحتى الرابعة عشرة نظراً لارتفاع وغلاء المعيشة في الدولة.

- الإشارة إلى المادة 21 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2008 وتعديلاته والتي تنص على أنه يحدد بقرار من مجلس الوزراء الحد الأدنى للرواتب الإجمالية للمواطنين فقط، وأن يتم تعديلها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

- المطالبة بأن تتم إعادة النظر في رواتب أصحاب الدرجات الوظيفية المتدنية من جانب اجتماعي لعدم مقدرتهم على توفير متطلبات الحياة وتحقيق العيش الكريم لهم.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ سلطان جمعة الشامسي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- وانتقل المجلس بعد ذلك في مناقشة بند الأسئلة إلى مناقشة السؤال الخامس الذي كان حول " التعريف بمساهمات الدولة في الإرث والحضارة الإنسانية " المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار، والذي أكد معاليه في معرض إجابته عنه على :

- التأكيد على أن إقامة الندوات والمعارض بهدف التعريف بمساهمات الدولة محليًا وعالميًا هو جزء من استراتيجية وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ومن هذه الندوات تأسيس مسابقة دولية تُعنى بالإرث

الحضاري ممثلة بجائزة البردة التي تقام سنويًا وتوزع جوائزها في اليوم الذي يصادف المولد النبوي الشريف احتفالًا بمولده صلى الله عليه وسلم.

- التنويه إلى أن عرض آثار الدولة في الخارج هو أمر يحتاج إلى دراسات متأنية للغاية وما ذلك إلا بهدف حماية آثار الدولة والحفاظ عليها كما أنه يعتمد على قرارات الحكومات المحلية لكل إمارة.

- التأكيد على ضرورة وضع آلية للتحقيق والمراقبة في الأخطاء التاريخية المنشورة في الكتب والمجلات التاريخية بالتعاون مع المجلس الوطني للسياحة والآثار والمجلس الوطني للإعلام.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التأكيد على ضرورة إنشاء جهة اتحادية رقابية ترصد الأخطاء في الكتب والمجلات التاريخية.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم ناقش المجلس بعدها السؤال السادس الذي كان حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة" المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التنويه إلى أن إنشاء المتاحف جزء مهم في جمع التراث وتوثيقه وجعله متاحاً أمام الجميع للتعريف بتراث الدولة ، وهناك ما يزيد على(15) متحفاً في جميع أنحاء الدولة بعضها تحت إشراف جهات محلية وبعضها مملوكة للأفراد .

- الإشارة إلى أنه يتم حالياً إنجاز متحف اللوفر العالمي (زايد الوطني) في جزيرة السعديات وسيتم الانتهاء منه في عام 2016م، وهو توثيق لمسيرة المغفور له سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله مؤسس الدولة وباني نهضتها .

- لا توجد حالياً خطة لإنشاء متحف مركزي وذلك بسبب إنشاء متحف اللوفر العالمي (زايد الوطني) فهو يضم كل تاريخ إمارات الدولة حديثاً وقديماً .

- التنويه إلى وجود خطط واضحة لجمع ونشر المصادر والمراجع والموسوعات حول التراث الوطني بجميع اللغات ، بالإضافة إلى تأسيس مكتبة رقمية ،كما أن هناك خطط عمل في إصدار مجلة دورية تجعل تاريخ وتراث دولة مجالاً خصباً للدراسة والمعرفة .

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- المطالبة بإنشاء متحف اتحادي تاريخي يشمل جميع إمارات الدولة .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرة واحدة .

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال السابع الذي كان حول" تسجيل المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو " المقدم من سعادة العضو/ رشاد محمد بوخش إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على أنه تم وضع خطة وطنية لترشيح بعض المواقع الطبيعية والثقافية إلى قائمة التراث العالمي.

- الإشارة إلى أنه تم إدراج مدينة العين على قائمة التراث العالمي في شهر يونيو من عام 2011م.

- التنويه إلى أن المجلس قام بإعداد قائمة تمهيدية ضمت ستة مواقع ثقافية، وموقع واحد طبيعي، وتم تسجيلها لدى منظمة اليونيسكو.

- الإشارة إلى أن المجلس نفذ حملات توعية للتعريف بالتراث العالمي تضمنت ورش عمل وندوات في كافة مناطق الدولة بهدف التوعية بأهميته والتوسع فيه ووضع أسس واضحة لذلك.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى أن المواقع الطبيعية تمثل إحدى معالم الموروث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية الاستثنائية المسجلة في القائمة، ويجب أن تتجاوز الحدود الوطنية.

- أهمية تسجيل المواقع التراثية والطبيعية في الدولة في لائحة التراث العالمي سيسهم في رفع مستوى الدولة في التنافسية العالمية والدولية حيث تحتل حالياً المرتبة 12 على مستوى العالم.

- الإشارة إلى أنه يوجد عن مالا يقل عن (60) موقعاً طبيعياً وأكثر من (200) موقعاً ثقافياً في دولة الإمارات.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ رشاد محمد بوخش بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرة واحدة، وطلب من المجلس تبني توصية في شأن "السعي في تسجيل بعض المواقع الطبيعية في الدولة بلائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو".

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية حيث وافق عليه

المجلس من حيث المبدأ وفي مجموعه بعد تلاوة الجدول المقارن دون أن يبدي السادة الأعضاء أي ملاحظات عليه.

- واختتم المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب" وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها:

- الاستفسار عن الخطة الزمنية للهيئة في شأن تطوير الاستثمار التجاري في الأندية وخصوصاً المحترفة ، وما هي المحاور الأساسية لهذه الخطة .

- التساؤل عن خطة الهيئة في استثمار طاقات الشباب في سن المراهقة من خلال الأنشطة الثقافية والاجتماعية للأندية الرياضية .

- المطالبة بإشراك المناطق التعليمية في الأنشطة الثقافية والاجتماعية .

- الاستفهام عن بدء الهيئة في تنفيذ المنشآت التي اعتمدتها في خطتها الاستراتيجية (2014م-2016م).

- التساؤل عن الإجراءات التي قامت بها الهيئة لحل مشكلة انسحاب بعض الأندية الرياضية من دوري الدرجة الأولى.

- الاستفهام عن دور الهيئة في رفع قيمة الدعم المقدم للأندية.

- الاستفسار عن انحصار دور النوادي فقط في الجانب الرياضي بحيث أنه لا يتوسع ليشمل الجانب الثقافي وتنمية المجتمع.

- التساؤل عن عدم وجود تأطير قانوني لأنشطة العنصر النسائي وكبار السن.

- الاستفسار عن مدى إشراك أكبر قدر ممكن من القطاعات المجتمعية في الإدارة والمساهمة الرياضية.

- الاستفهام عن ضعف الدعم المالي للأندية المطلوب منها تحقيق إنجازات وغياب التوطين.

- التنويه إلى أن الحدائق العامة في الفرجان تساعد على زيادة الترابط المجتمعي وتلبي الاحتياجات الجسدية من الناحية الرياضية بحيث أن الشاب يستهلك وقته بشكل إنتاجي.

- الاستفسار عن جهود الهيئة في توطين وظيفة المعلق الرياضي.

- التساؤل عن أسباب قلة المنشآت الرياضية المتكاملة للاتحادات الرياضية في الدولة.

- الاستفهام عن عدم وجود استراتيجية لتحقيق الهدف والدور الثقافي والاجتماعي من إنشاء الأندية الرياضية والمراكز الشبابية.

- الاستفسار عن عدم إدراج الاتحادات الرياضية تحت مظلة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية تنفيذا لتوصية سابقة للمجلس الوطني الاتحادي لزيادة نسب التوطين في المجال الرياضي.

- التساؤل عن نقص الممكنات التي تحد من تطبيق استراتيجية الرياضة لجميع أفراد المجتمع.

- الاستفهام عن توحيد البرامج الصيفية في الإمارات بين الهيئة والمجالس الرياضية والجهات المحلية.

- الاستفسار عن خطة الهيئة في دعم الكوادر الرياضية الشابة للتواجد والعمل في المناصب القيادية في الهيئة والاتحادات الرياضية.

- التساؤل عن إمكانية إنشاء دوري محلي لكرة القدم يقام بين أندية كل إمارة مع بعضها البعض من أجل إيجاد أفضل اللاعبين لدعم المنتخبات الوطنية.

- الاستفهام عن إمكانية قيام الهيئة بملتقى عصف ذهني بين الأندية والاتحادات الرياضية من أجل الوصول إلى خطة استراتيجية متكاملة تدعم الرياضة في الدولة.

- الاستفسار عن إمكانية قيام الهيئة بمبادرة لحصول الأندية على قروض من مصرف الإمارات العقاري لمساعدتها في تشييد المنشآت الرياضية لديها ووجود عقارات تدعم دخلها.

- التأكيد على ضرورة التنسيق بين الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ومدارس الدولة التي بها منشآت رياضية متطورة ة ومسابح يستطيع من خلالها الطالب ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة.

- ضرورة الاهتمام بمعلمي مادة التربية الرياضية في المدارس لما يقومون به من دور هام في تربية الجيل على العادات والممارسات الحياتية السليمة.

- التنويه إلى أهمية الاستفادة من اللاعبين النجوم في الرياضات المختلفة في توعية الطلبة وحثهم على ممارسة الأنشطة الرياضية المفيدة.

- المطالبة بإصدار قانون ينظم عمل الشركات التي تدير أندية كرة القدم في الدولة، بحيث يكون مشتملاً على بعض أحكام قانون الشركات التجارية، ولكن له استقلالية بالنسبة للتقاضي والعقود التي توقع مع اللاعبين المحترفين في هذه الشركات.

- المطالبة بالاهتمام بأبناء المواطنات فوق سن (18) سنة ممن ينتسبون للأندية الرياضية ويمارسون الرياضات المتنوعة فيها.

- المطالبة بتخصيص ميزانيات لإنشاء صالات رياضية مغلقة ومكيفة في الأندية كي يستطيع الناشئة من خلالها ممارسة الألعاب والأنشطة الرياضية المتنوعة.

- المطالبة بزيادة المخصصات المالية للألعاب الرياضية الأخرى غير كرة القدم ككرة اليد وغيرها من أجل تشجيع الناشئة على ممارستها والانخراط في فيها.

- وقد جاء رد معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة على هذه الاستفسارات والملاحظات والأفكار كالآتي :

- التأكيد على وجود ضعف في التسويق الرياضي وعدم استغلال الوضع الاقتصادي ويرجع ذلك إلى عوامل منها: عدم وجود منشأة خاصة بها بالإضافة إلى عدم وجود كوادر بشرية مؤهله قادرة تتواصل مع السوق المحلي لعرض المنتج واستقطاب شركات راعية للمسابقات المختلفة .

- التنويه إلى وجود مقترح للهيئة قيد الدراسة في التسويق الجماعي لنشاطين مختلفين ، نشاط للألعاب الجماعية غير كرة القدم ونشاط للألعاب الفردية وقد تم تكليف شركة للقيام بهذا الأمر للوصول إلى نتائج جيدة.

- قريباً ستنتهي الهيئة من الخطة الاستراتيجية الشاملة للاستفادة من مراكز الشباب والمراكز الثقافية في جميع مناطق الدولة ، وهناك استمرار في طرح الأنشطة الثقافية لاستقطاب الشباب .

- التنويه بأنه تم التعاون مع وزارة الأشغال لاستكمال المنشآت القائمة والجديدة ،فهناك منشآت على مستوى عالمي في بعض الأنشطة الرياضية كالسباحة ، مع وجود نقص في المنشآت في بعض المناطق وسيتم التواصل مع وزارة المالية ليتم توفير الموارد المالية لإنشائها .

- التأكيد على أن الوزارة تسعى لدعم الأندية التي تعاني من شح الموارد المالية وإعداد دراسات تسهم في علاج مشاكل قصور الموارد المالية.

- التأكيد على أن الوزارة تتفهم معاناة الأندية من ناحية البنية التحتية بحيث قامت بزيارات ميدانية لها ودونت احتياجاتها بحيث ستعمل الوزارة على ما يلزم لتنشيط القطاع الرياضي بهدف خدمة المجتمع.

- الإشارة إلى جهود أم الإمارات الشيخة فاطمة بنت مبارك في دعم مشاركة المرأة في القطاعات الرياضية.

- الإشارة إلى أن مصروفات الدولة محليًا واتحاديًا على الأندية والاتحادات الرياضية تفوق بكثير ما تنفقه الدول المجاورة على القطاع الرياضي والثقافي.

- الإشارة إلى أن الهيئة تسعى إلى رفع نسب التوطين في كافة المجالات الرياضية من خلال توفير ميزانية مناسبة لذلك وزيادة المزايا لجذب عدد أكبر من المواطنين.

- التأكيد على أن الهيئة وضعت خطة طموحة لإنشاء العديد من المنشآت الرياضية في مختلف إمارات الدولة بلغ عددها 14 مشروع حتى الآن.

- التنويه إلى وجود استراتيجية لدى الهيئة معتمدة من قبل مجلس الوزراء الموقر وتتم متابعة المبادرات من قبل مجلس الإدارة.

- الإشارة إلى أن المبادرات والبرامج الثقافية والاجتماعية تتم عن طريق المراكز الشبابية التابعة للهيئة وفي بعض الأندية الرياضية من خلال تخصيص مبالغ نقدية وجوائز للأندية التي تقوم بتنفيذ أنشطة ثقافية فيها.

- التأكيد على أن الهية قامت بالتواصل مع وزارة المالية بشأن ضم وتغطية الاتحادات الرياضية للمعاشات والتأمينات الاجتماعية إلا أنه تم رفض الطلب لكون الاتحادات الرياضية تدرج ضمن نطاق الجمعيات الأهلية والشركات الخاصة.

- التنويه إلى أن الهيئة قامت بالتواصل مع كافة البلديات والجهات المحلية في إمارات الدولة من أجل تسهيل توفير مرافق وأماكن مخصصة لممارسة الرياضة الأسرية.

- الإشارة إلى وجود تنسيق بين الهيئة والأندية والمراكز الرياضة من أجل القيام بالأنشطة والبرامج الصيفية في مختلف إمارات الدولة.

- التأكيد على أنه تم استقطاب الكثير من الكوادر الشابة للعمل داخل الهيئة والاتحادات الرياضية في الفترات الماضية.

- التنويه إلى أن الهيئة قامت بتنفيذ عصف ذهني داخل الهيئة للوصول إلى المتطلبات والمقترحات اللازمة لتطوير الرياضة في الدولة.

- الإشارة إلى أن إنشاء دوري مجزأ على كل إمارة سيضعف الدور نظراً لوجود فروقات في الإمكانيات بين الأندية، كما أن نظام الدوري الواحد هو نظام عالمي وهو الأفضل لممارسة كرة القدم.

- التأكيد على أن قانون الهيئة لا يسمح لها بالحصول على أي نوع من القروض من الجهات الاخرى، إلا أن العديد من الأندية قامت بالدخول في مجال الاستثمار من أجل دعم الدخل المادي لديها.

- الإشارة إلى أن عدم ممارسة الرياضة والاهتمام بالعادات الغذائية السليمة أدى إلى انتشار معدلات السمنة بين الطلبة في المدارس والتي تؤدي للإصابة بالكثير من الأمراض كالسكري وأمراض القلب.

- التأكيد على أن الاستفادة من اللاعبين النجوم يحتاج إلى تكاتف الجهود ووضع خطة مناسبة لاستثمار هذه الطاقات البشرية في القطاعات المختلفة من المجتمع.

- التنويه إلى ضرورة الاهتمام بأبناء المواطنات وأهمية مشاركتهم في الأنشطة الرياضية المختلفة وتمثيل الدولة فيها، وقد تم رفع مذكرة في شأن هذا الموضوع والهيئة في انتظار الرد عليها والعمل على التنسيق مع الجهات المختصة بعد ذلك لإجراء اللازم في شأنها.

- الهيئة حريصة على إنشاء صالات رياضية مغلقة ومهيأة لأن يمارس اللاعبون فيها الرياضات والألعاب المتنوعة.

- الهيئة حريصة على تلبية احتياجات الأندية في الرياضات المختلفة من أجل اكتشاف المواهب والعمل على صقلها وتنميتها بصورة صحيحة.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (02:59) ظهراً.

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على تبني توصية بناءً على الطلب الذي تقدم به سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري بعد أن استمع للرد المقدم من معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية حول سؤال " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية " نصها هو **"الإسراع في تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار توصيات المجلس وطموحات المشمولين به، وعدم المساس بحقوقهم المكتسبة في القانون الحالي، على أن يتم عرض مشروع القانون بعد الانتهاء منه على المجلس الوطني الاتحادي، وأهمية الشفافية عند تناوله لكونه يمس مصالح المواطنين".**

- وافق المجلس على تبني توصية بناءً على الطلب الذي تقدم به سعادة العضو/ مروان بن غليطة بعد أن استمع للرد المقدم من معالي/عبيد حميد الطاير- وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية حول سؤال " توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن دعم الخدمات الحكومية المقدمة للمتقاعدين" نصها هو **"استحداث مادة في قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية في شأن منح المتقاعدين مزايا مالية بناءً على توصية المجلس الموافق عليها من قبل مجلس الوزراء الموقر".**

- وافق المجلس على تبني توصية بناءً على الطلب الذي تقدم به سعادة العضو/ رشاد محمد بوخش بعد أن استمع للرد المقدم من معالي/ الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة

والشباب وتنمية المجتمع حول سؤال " تسجيل المواقع والمحميات الطبيعية في لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو " نصها هو **"السعي في تسجيل بعض المواقع الطبيعية في الدولة بلائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو".**

- **وافق المجلس على** مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية.

- **وافق المجلس على** إعادة توصيات موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب " إلى اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب " لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- **وافق المجلس على** توصيات موضوع " سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل " الواردة من لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية لمناقشة موضوع "سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل" بعد إبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها.

- **وافق المجلس على** توصيات موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة" الواردة من اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة "بعد إبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها.

- **وافق المجلس على** مخاطبة مجلس الوزراء في شأن التوصيات التي لم ترد فيها ذكر آلية التنفيذ بعد أن اطلع **على تقريرهيئة المكتب في شأن تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي "**

- **البيان الإجرائي :**

- **اعتذر عن حضور هذه كل من :**

1. سعادة / أحمد محمد الجروان
2. سعادة / أحمد بالحطم العامري
3. سعادة / أحمد رحمة الشامسي
4. سعادة / خليفة ناصر السويدي
5. سعادة/ د.شيخة علي العويس
6. سعادة / محمد سعيد الرقباني

- **صدق المجلس على مضبطة** الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2015/02/17م دون أن يبدي السادة الأعضاء أي ملاحظات عليها.

أحيط المجلس علماً بالرسائل الصادرة للحكومة وهي :

1-رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية ".

2-رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع".

3-رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول العلاج بالرقية الشرعية التي وردت ضمن توصيات المجلس في شأن موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.

- **البيان الإحصائي للجلسة الحادية عشرة:**

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(40) دقيقة و(45) ثانية	(39) دقيقة و(24) ثانية	(74) دقيقة و(36) ثانية	% 54.6	% 52.8
مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006م في شأن السجل السكاني وبطاقة الهوية	(13) دقيقة و(18) ثانية	دقيقتان و(6) ثوان	(17) دقيقة و(47) ثانية	% 74.7	% 11.8
موضوع سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب	(105) دقائق و(23) ثانية	(55) دقيقة و(52) ثانية	(172) دقيقة و(18) ثانية	% 61.1	% 32.4

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .